جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلوم السياسية

التغيير السياسي في تونس بعد 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
بوقدوم فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذة:
براك صورية

زيتوني محمد	رئيسا	جامعة 20أوث1955 سكيكدة
براك صورية	مشرفا و مقررا	جامعة 20أوث1955 سكيكدة
قصري عصام	عضوا مناقشا	جامعة 20أوث1955سكيكدة

السنة الجامعية 2016/2015

دعاء

اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم إلى

نور العلم والفهم

واكشف لنا عن كل سر مكتوم

يا حي

يا قيوم.

شكر و عرفان

أول شكر للمولي عز وجل الذي أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل،ونتمى أن يكون ذو فائدة لمن أراد دراسة هذا الموضوع مستقبلا.

نتوجه بجزيل الشكر إلى أستادتنا المشرفة "براك صورية" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

نشكر كل من ساهم في طبع هذه المذكرة.

ونتقدم بالشكر إلي كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

نشكر كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على إنجاز هذا العمل ، وتذليل ما واجنها من صعوبات.

إهـــــــداء

أهدي بحثي هذا إلى الذي قال تعالى فيهما :

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).

الماس الذي لا ينكسر ... نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي و علمني الإرتقاء

.....إلى أبي.....

الزهرة التي لا تذبل ... نبع الحنان التي ساندتني ووقفت إلى جانبي حتى وصلت إلى هذه المرحلة من النجاح و التقدم ... إلى من تعجز الكلمات عن وصفها ... تسكن أمواج البحر لسماع إسمها

..... إلى أمي .....

شقائق النعمان ... الذين احتضنوني و زرعوا الورود في طريقي إلى إخوتي و أخواتي...

رفاق الدرب ... بناة المستقبل ... إلى أروع و أصدق و أعز الصديقات عبير -سوريا - رشيدة- حنان - ريم - حورية - رقية - يمينة - سارة و إلى كل من يستحق الذكر

أهدي هذا العمل و الجهد

إلى من أتمنى أن أذكرهم .... إن ذكروني...إلى من أتمنى أن تبقى صورهم ... في عيوني...

أسأل الله عز و جل أن يوفقني كما يحب و يرضى...

لكم جميعا أهدي تحياتي

بوقدوم فاطمة الزهراء

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول: طبيعة التغيير السياسي في تونس قبل ثورة 2010

المبحث الاول : ماهية التغيير السياسي في تونس

المطلب الاول : مفهوم التغيير السياسي

المطلب الثاني : اليات ووسائل التغيير السياسي

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في تونس قبل 2010

المطلب الاول : الإصلاح المؤسسي في فترتي الحبيب بورقيبة وبن علي

المطلب الثاني : انعكاسات الاصلاحات علي الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادية

المبحث الثالث : دوافع التغيير السياسي في تونس

المطلب الاول : الدوافع السياسي

المطلب الثاني الدوافع الاقتصادية

المطلب الثالث: الدوافع الاحتماعي

الفصل الثاني : مسارات التغيير السياسي في تونس بعد2011

المبحث الاول : التغيير السياسي من خلال الحراك الشعبي

المطلب الاول : الثورة التونسية 2010

المطلب الثاني : القوي الفاعلة في التغيير السياسي في تونس بعد 2011

المبحث الثاني: الانتقال الساسي في تونس بعد 2011

المطلب الاول : اعادة البناء المؤسسي

المطلب الثاني: صعود حزب النهضة الإسلامي للسلطة

المبحث الثالث :خصوصيات الانتقال السياسي

المطلب الاول :على الصعيد السياسية

المطلب الثاني : على الصعيد الاقتصادية والإجتماعي

الفصل الثالث : رهانان التغيير السياسي في تونس بعد 2014

المبحث الاول : التحولات السياسية في فترة حزب نداء تونس

المطلب الاول : الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس بعد 2014

المبحث الثاني : تحديات التغيير السياسي في تونس بعد 2014

المطلب الاول : التحديات السياسية

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث : التحديات الامنية

الخاتمة

مقدمة

تميزت نهاية الحرب الباردة في عقد التسعينيات من القرن العشرين بتغيرات سياسية واجتماعية متتالية،وبوتيرة تفاعلات سريعة،ليست فقط في روسيا ودول شرق أوروبا بل في بقية أجزاء العالم. لذلك اتجهت العديد من النظم السياسية العربية في مقدمتها تونس التى تعقب عليها مند الاستقلال رئيسان،هم الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي الذي عملا على، بناء نظام سياسي استبدادي كرس هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية والدستورية،من خلال غلق كل مجالات التداول،على السلطة وشخصنة الحكم رغم ان الدستور لا يمانع قيام احزاب سياسية اخرى،بذلك تكون تونس قد أسست نظام ساسي نسب لفكرة أن نظام الحكم العسكري هو المسؤول عن إلغاء التعددية وإقامة نظام الحزب الواحد.فلقد عمل النظام المدني في تونس على القضاء على الحقوق والحريات المدنية والسياسية،وقيامة بإجراء إصلاحات دستورية واقتصادية من خلال انتهاج سياسيات أكثر تحررا،وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية،مما نتج عنه تفاوتا اجتماعيا حادا كانت له عواقب وخيمة(فقر،بطالة،غلاء الأسعار....)، ورغم الاصلاحات السياسية والانفتاح الحزبي سنة1981 إلا أن ذلك لم يقضي على الاحتجاجات الشعبية لان سياسات الاصلاحات تلك لم تكن إلا لموجهة التهديد ضد أمن شرعية، واستقرار النظام السياسي السلطوي ولم يؤذي الي تغيير الطبيعة السياسية التسلطية للنظام.وهكذا بدا النظام وكأنه يحمل بدور فنائه وقد تجلي مع ثورة الشعبية 2011. التي جاءت نتيجة تراكم مجموعة كبيرة ومعقدة من العوامل الاقتصادية،والاجتماعية،والثقافية، التي ضغطت على الشعب ودفعته للخروج عن صمته الطويل المدى دام لمدة 23 عاما من الاستبداد، بهدف إرساء نظام ديمقراطي قائم على التعددية والحريات والمشاركة السياسية. لذا اتسمت عملية التحول السياسي في تونس ببعض الخصائص والمميزات جعلته مختلفا عن التحولات السابقة،ليس من حيث الطريقة التي تم بها، وإنما بالنظر إلى جوهره ومحتواه.

أهمية الدراسة :

تكتسي الثورة التونسية أهمية كبيرة لأنها حركة تغيير ديمقراطية بوسائل سلمية تشكلت في البداية من الشباب واستطاعت أن تشمل كل الفئات المجتمعية لتعبر بوضوح عن إرادتها في التغيير الشامل . ونجاح الثورة في إسقاط نظام سياسي تسلطي دام لمدة ثلاثة وعشرين سنة ساهم في جعل فكرة التغيير محركا حيويا لباقي الشعوب العربية في مرحلتها الراهنة .

أسباب اختيار الموضوع :

تتنوع الأسباب الدافعة لاختيار موضوع البحث بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

تحتل إشكالية التغيير في العالم العربي أهمية بالغة في الدراسات خاصة بعد الحراك الشعبي الذي شهدته تونس بهدف إرساء الديمقراطية ، لذى تحاول الدراسة التركيز على خصوصيات الثورة التونسية واهم التغيرات الحاصلة على المستوى البنيوي والاجتماعي والنتائج السلبية التي نتجت عن الثورة وتؤثر على مسار التغيير السياسي ونجاحه .

الأسباب الذاتية :

تتلخص المبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع في :

يدفعنا الجوار الجغرافي مع تونس بقوة إلى الاهتمام بدراسة التطورات المختلفة الحاصلة في النظام السياسي و الوعي المجتمعي.

محاولة التعرف على التفسيرات المختلفة التي تناولت التغيير السياسي في تونس من منظورات سياسية وسوسيولوجية وثقافية.

إبراز التأثير الهام لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في صنع مساحة شبكية واسعة للتواصل و التفاعل بين الأفراد وقدرتها على إحداث التغيير في المجتمع برمته .

محاولة فهم التحولات السياسية التي جرت في تونس بعد 2011 .

إشكاليةالدراسة:

وصل النظام التونسي إلى حالة من فقدان الشرعية وغياب الفعالية السياسية وعدم القدرة على مكافحة الفساد وانخراطه في إعادة إنتاجه ، ودفعت هذه الوضعية إلى تنامي وعي احتجاجي شعبي سلمي رافض لهذا الواقع ومطالب بالتغيير الجذري و الشامل تطور إلى ثورة اجتماعية أسقطت النظام السياسي والنخبة المهيمنة ،لترسم توجها جديدا نحو الديمقراطية والإصلاح والحرية . ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

هل ساهم التغيير السياسي في تونس في إساء معالم الديمقراطية بعد 2011؟

ويترتب على الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

ماهي الأسباب الدافعة للحراك الشعبي في تونس؟

ماهي أهم القوى المحركة للتغيير السياسي في تونس؟

هل أحدثت الثورة التونسية توافق السياسي بين نخب السياسية حول مشروع ديمقراطي مشترك؟

فيما تتمثل أهم التغيرات التي حدثت في النظام السياسي بين فترتي النهضة و حزب نداء تونس ؟

ماهي التحديات التي تواجه التغيير السياسي ؟

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات كإجابات مؤقتة عن الإشكالية المطروحة وسيتم تحليلها خلال عرض محتوى الدراسة، تتمثل في :

النتائج التي تحققت من الثورة التونسية لا تعكس التطلعات والمطالب الشعبية نحو التغيير العميق خاصة في البعد الاقتصادي.

ان عدم قيام الثورة التونسية على برنامج سياسي موحد حول فكرة التغيير احدث انقساما حادا بين القوى السياسية و المجتمعية حول متطلبات الانتقال السياسي بعد الثورة .

استمرار الاحتجاج الشعبي على الأداء السياسي للنظام السياسي الجديد يؤثر على مساعي التغيير السياسي ونجاحه .

أدبيات الدراسات :

تم الاعتماد في الدراسة على العديد من الأدبيات التي تناولت ثورات الربيع العربي من منظورات مختلفة أهمها :

كتاب لمحمد جبرون وآخرون بعنوان "الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي : تجارب واتجاهات " ، 2013 : تناول قضية العلاقة بين الإسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي في العالم العربي من خلال قراءة في تجربة وصول النهضة للحكم في تونس ا.

كتاب لمحمد مالكي وآخرون " ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات " ، 2012 : تطرق إلى خلفيات الثورة وأسبابها ودور القوى السياسية والمجتمعية ، وتحديات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة .

كتاب لعلي خليفة الكواري بعنوان "الديمقراطية المتعثرة ، مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية"2014 : تناول فيه تجارب بناء الديمقراطية في بلدان الثورات العربية ، والتركيز خاصة على الثورة التونسية في عامها الثالث ، أسباب الثورة ومسارتها والقوى الفاعلة فيها .

رسالة ماجستير للباحثة شهرزاد صحراوي تحت عنوان" هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية،دراسة مقارنة تونس،الجزائر،المغرب."وتناولت هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، وتتبع أداء النظام التونسي في الأخذ بالتعديلات الدستورية لعملية التحول الديمقراطي ورصد أوجه الاختلاف والتشابه بين طبيعة النظام التونسي بعد الاستقلال إلى غاية قيام الثورة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت هذه الدراسة في إطار زمني ممتد من2011 الى2015.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عملية التغيير السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي في 2010 .

الادوات المنهجية :

الاطار المنهجي:

استخدمنا في هده الدراسة مجموعة من المناهج تمثلت:

المنهج الوصفي : يهدف هذا المنهج إلى إعطاء صورة كلية عن الموضوع بهدف التعرف على جوهره واكتشاف ملامحه، واستخدم المنهج في تفسير العوامل البنيوية و الاقتصادية و الاجتماعية المتراكمة منذ استقلال تونس المؤدية لحدوث الحراك الشعبي المطالب بالتغيير الجذري، وتبيان خصوصيات الكيفية التي تمت بها عملية التغيير المتمثلة في الثورة السلمية.

منهج دراسة حالة:وهو المنهج البارز في عنوان المذكرة والذي يخص دراسة عملية التغيير السياسي من خلال الوقوف على التجربة التونسية في التحول الديمقراطي سواء في عهد بورقيبة أو في عهد زين العابدين أو في مرحلة ما بعد الثورة.

الاطار النظري:

يتطلب موضوع الدراسة استخدام مقاربات متنوعة نظرا لتعدد أبعاده تتمثل في:

المقترب المؤسسي: يركز على أهمية الاستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي من خلال إرساء مؤسسات سياسية جديدة ملائمة للظروف الاجتماعية ، واستحداث الدساتير التي تساعد في المضي قدما نحو الديمقراطية، لذا يوظف هذا المقترب لدراسة التعديلات الدستورية في فترة الانتقال السياسي بعد الثورة والهيئات الجديدة التي استحدثت لتولي ملفات هامة .

مقترب الاقتصاد السياسي : يعد أهم المقاربات المعاصرة في التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية ، بحيث يشير إلى تفاعل كل من القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع و النتائج السياسية للعوامل الاقتصادية على التغيير السياسي ، ويتناول العلاقة بين الأداء الاقتصادي والسخط الشعبي. واستخدم هذا المقترب لدراسة تأثير التدهور الأداء الاقتصادي على استقرار النظام السياسي التونسي والإصلاحات الديمقراطية التي يعمل على تجسيدها ، ودور استمرار احتجاج الشعبي على التكاليف الاقتصادية للانتقال السياسي في إعاقة هذه الإصلاحات.

تبرير الخطة :

تناولنا في هذه الدراسة خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول للإحاطة اكثر بالموضوع فجاء الفصل الأول بعنوان : طبيعة التغيير السياسي في تونس قبل 2011 و الذي يمكننا من معرفة الحالة التي كانت عليها تونس قبل حدوث الثورة الشعبية و لنثبت فعلا ان هذه الأخيرة لم تكن وليدة صدفة و إنما كان لها ارضية خصبة ساهمت في إندلاعها و ركزنا على الإصلاحات التي قام بها الرئيسين السابقين بورقيبة و بن علي التي كانت لها إنعكاسات في غالبيتها سلبية على الصعيد الإقتصادي و السياسي ،و يليه فصل ثاني خاص بأهم المراحل التي مر بها التغيير السياسي في تونس بعد 2011 بذكر اهم القوى المجتمعية و السياسية التي أثبت وجودها لأول مرة في تاريخ تونس المعاصر و سلطنا الضوء على الدور الذي قام به حزب النهضة في إدارة المرحلة الإنتقالية و حتى نعطي الموضوع حقه اضفنا فصل ثالث يتناول رهانات التغيير السياسي في تونس بعد 2014. وقد إرتأينا إلى تطبيق هذه الخطة لنستطيع إجمال أكبر عدد ممكن من الأحداث التي حدثت في ظرف زماني قصير و هي مرحلة فيصلية في تاريخ تونس .

الفصل الأول:

طبيعة التغيير السياسي في تونس قبل ثورة 2010

شهدت تونس مند نهاية الحرب الباردة عمليات تغيير سياسي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بفعل تأثير مجموعة من العوامل الداخلية, التي تنوعت بين دوافع اقتصادية اجتماعية و سياسية، هزت شرعية النظام و أضعفته وأثارت غضب الشعب و سخطه.

بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في تبني القوى العالمية والمؤسسات الدولية سياسة المشروطية لتقديم المساعدات لها .

وأدخل النظام السياسي التونسي مجموعة من الإصلاحات السياسية و الدستورية، لمواجهة أزمة الشرعية والتحول من نظام الأحادية الحزبية إلى التعددية، وإجراء إصلاح دستوري و مؤسسي و إقامة انتخابات تعددية تكرس مبدأ التداول على السلطة، و العمل على تدعيم مؤسسة المجتمع المدني. إلا أن هذه الإصلاحات كانت لها تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الأسئلة التالية:

- ماهي أهم الاصلاحات التي جاء بها كل من الرئيسان الحبيب بورقيبة وبن علي؟
- ماهي دوافع التغيير السياسي في تونس؟

المبحث الأول: ماهية التغيير السياسي

أدخل مصطلح التغيير السياسي في أدبيات التنمية السياسية للإشارة الي التحولات السياسية الحاصلة على النظام السياسي ومؤسسته، النخب والقوى المشاركة في العملية السياسية وكذا نوعية الثقافة السياسية والمجتمعية.

وتطور مفهوم التغيير السياسي في ظل عمليات التحول الديمقراطي الحاصلة في نهاية الحرب الباردة لتتكيف مع خصوصية هده المجتمعات .

وقد شهد العالم البلاد العربية –نموذج تونس– خلال القرن الماضيين عودة ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات المضمون والهدف الجديدين نسبيًا، من بين هذه المصطلحات التي كان لها تأثير و انتشار واسع مصطلح "التغيير السياسي"

المطلب الأول : مفهوم التغيير السياسي

1)_ مفهوم التغيير السياسي :تعددت مفاهيم التغيير المقدمة من قبل الباحثين وهذا سبب اختلاف الزوايا والرؤى التي يدرس منها.

أولا : مفهوم التغيير

التغيير لغة : التغيير في اللغة يدور أصلين هما الأول : إحداث شيء لم يكن قبله،أي جعله غير ما كان:حوله وبدله.الثاني : انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى أي تغير الحال من الصالح الي الفساد او العكس.[1]

[1] صبري محمد خليل ، **التغيير بين الأشخاص والنظم والبنية ، دراسة عن أبعاد التغيير الإدارية والسياسية** ،16 أكتوبر 2012
من الموقع: https // www.drabikalil .wordoress.com
تاريخ الاطلاع يوم :2016/03/16،على الساعة : 13:30.

يعرف التغيير لغة في معجم الوسيط: بأنه جعل الشيء على غير ما كان عليه، أما في العلوم الاجتماعية فيعنى " التحول الملحوظ-في المظهر أو المضمون –إلى الأفضل.[1]

أما اصطلاحا : فيعرفه **أسامة الغزالي حرب** على أنه " ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى ". ومن جهته يرى **محمد عابد الجابري** بأن التغيير "عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث إنقلاب تاريخي بمختلف مظاهره، وهو ما ذهب إليه **فؤاد عبد الله** بأنه "انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلاب في الوعي".[2]

يعرفه **جمعة أمين** بأنه: بذل الجهد البشري عبر عملية طويلة ومتدرجة يتم خلالها صياغة مجتمع متكامل –كيان أمة –يبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع.[3]

في حين عرفه **أكرم البنى** بأنه : " التعديل الجذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو غالبا ما يعني انتقالا شاملا وليس جزئيا في مختلف نواحي الحياة وأنشطتها، من وضع إلى وضع آخر مختلف تماما يشبه ظاهريا الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية ، وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين بإزالة البنى والآليات القديمة وإحلال آليات جديدة على أنقاضها.[4]

---

[1] محمد عارف عبد الله ، "**دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي ، (الثورة المصرية نموذجا)** " (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة فلسطين ، 2012)، ص.23 [1]

[2] محمد عارف عبد الله ، نفس المرجع ، ص ص . 23-24.

[3] رائد محمد عبد الفتاح دبغي ،" **أساليب التغيير لدى حركات الإسلام السياسي بين فكر الممارسة الاخوان في مصر نموذجا** " (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة فلسطين ، 2012) ، ص .11

[4] أكرم النبي، **مفهوم التغيير**

من الموقع: www.AL/mondulcs.php?name=news and file=article

تاريخ الاطلاع: 16-03-2016 ، على الساعة : 12:30

ثانيا: مفهوم التغيير السياسي

ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، حيث يشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى أخر ومن حالة إلى اخرى ، التغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[1]

تعرف **موسوعة العلوم السياسية** التغيير السياسي بأنه : " مجمل التحولات السياسية التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي أو دستوري.[2]

يعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغيير السياسي بأنه: تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج.[3]

يرى ابن خلدون أن التغيير السياسي هو من أحد سمات الدول والمجتمعات حيث يقول " أن أحوال العالم والأمم وعدا ئدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج واحد ومناهج مستقرة، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وإنتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الأفاق والأمصار والأزمنة والدول ".[4]

---

[1] ريم محمد موسى ، **الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي** ، 2013/11/22 ، من الموقع : www.azzaman.com ، تاريخ الإطلاع : 2016/02/17 ، الساعة: 30: 14 .

[2] اسماعيل صبري ، **ربيع محمد محمود** ، موسوعة العلوم السياسية ، (الكويت ، جامعة الكويت،1999)،ص-47

[3] اسماعيل عبد الفتاح ، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** ، ط 1، (القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2008)، ص.110.

[4] مراد بن علي رزيقات ، **التغيير الاجتماعي عند ابن خلدون** ، 2007

عن الموقع: http//www.murad_zurikat.com/articles16.html

يعرف **عبد الإله بلقزيز** التغيير السياسي المعاصر بأنه : " التغيير والتعديل نحو الافضل لوضع شاد أو سيئ، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة،أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج.[1]

2)_ مفاهيم مرتبطة بعملية التغيير السياسي :

يرتبط التغيير السياسي بالعديد من المصطلحات التي تعتبر جزءا منه وشروطا مسبقة لحدوثه مثل التنمية ،التنمية السياسية ،النمو ،التغير ،التطور ،التقدم ،التحديث ومادة هامة لدراسة نظرية التغيير بشكل عام، فهي مفاهيم تحمل مبادئ تغييرية تستهدف تغيير الوضع القائم بوضع أخر إما بشكل كلي أو جزئي أو على شكل تغييرات مرحلية.

التنمية: ظهر مفهوم التنمية لأول مرت كمصطلح سياسي واجتماعي في عام 1889 ، وكان أول من استعمله " يوجين ستيلي" Bogen stely حين اقترح خطة تنمية العالم.[2] هذا المفهوم يعني ذلك الشكل المعقد من الاجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الانسان للحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف اشباع حاجاته، فالتنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود موجه، له مواصفات معين بهدف اشباع حاجات الانسان.[3]

مفهوم **التنمية السياسية** فيعرفها **أحمد وهبان** على انها : "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة السياسية بالنسبة للجماهير في الحياة السياسية ." فيما يعرفها **عبد الحليم الزيات** على انها " عملية سيسيو تاريخية متعدد الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ، يستمد أصوله الفكرية مرجعيته من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم، يتسق مع

---

[1] عبد الله محمد عارف ، مرجع سابق ، ص.24.

[2] -نعيمة سمينة ، **التنمية السياسية قراءة في الاليات والمداخل النظرية الحديثة** ، 2012 /10/17 ، من الموقع : www.alnoor.se تاريخ الاطلاع: 2019/04/12 ، على الساعة : 12:54

[3] محمد عارف عبد الله ،مرجع سابق.ص.21.

مقتضيات البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع وتشكل منطلقًا رئيسيًا لفعاليات التعبئة الاجتماعية"[1]

ويمكن التفريق هنا بين التنمية كمفهوم شامل وواسع وبين **مفهوم النمو** والذي يعني " عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي،من التخلف إلى حالة التقدم والنمو[2]. كما يبرز في مواجهة التنمية والتغيير مفهوم التغير وهو مفهوم لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار ، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.[3]

مفهوم التطور: يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها. في حين أن التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائي بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة 4. وهما مفهومان يعبران عن الألية التاريخية لانتقال الناس و المجتمعات إلى حالات اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة تسمي تقدما وتطور.

مفهوم التحديث يشير الي انتقال المجتمع من طابع تقليدي الي اخر حداثي بفعل عملية وتطوير منظومة الاتصال ووسائل النقل[5]

3)_ التمييز بين التغيير السياسي و بعض المفاهيم المشابهة له

من بين الصعوبات التي يطرحها التطرق إلى مفهوم التغير السياسي هو الخلط بينه وبين العديد من المصطلحات الأخرى، خاصة عند دراسة ظاهرة جديدة عن العالم العربي، وعليه

[1] المرجع نفسه .
[2] رياض حمدوش ، **مرجع سابق** ،ص.21.
[2] نعيمة سمينة، **مرجع سابق**
[4] رياض حمدوش ،**نفس المرجع** ،ص .4.
[5] نصرمحمد عارف،**النظرية السياسية والعالم الثالث**، (الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ،1998)،ص.181.

سنحاول تأصيل مجموعة من المفاهيم التي ارتبطت بمفهوم التغيير السياسي ، كالإصلاح السياسي ، الانتقال الديمقراطي ، التحول الديمقراطي...الخ.

- **التغيير السياسي و الاصلاح السياسي:**

الاصلاح السياسي: هو عملية تطوير كفاءة النظام السياسي وفعاليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا ، ويتداخل مفهوم الاصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها : التنمية السياسية political development،[1]أو التحديث modernization ، أو التغيير السياسي political change، أو التحول، transition والتغيير change. وهي مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة دقيقة وواضحة ، إلا أن مفهوم الاصلاح السياسي لا يزال يكتنفه الغموض لتداخله مع المفاهيم السابقة.[2]ويعتبر خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون الحرية فيها القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات،[3] وتقوم على إحترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب بكل تنوعاتها الفكرية.

إن التمييز بين التغيير السياسي والإصلاح السياسي أصبح ضرورة ملحة فالتغيير السياسي هو الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي بطريقة سليمة أو عنيفة (ثورية)، أما الإصلاح السياسي فهو الخطوة التي يقوم بها النخب أو المجتمع المدني من أجل أن يعيش

---

[1] هشام محمد سلمان الخلايكة ، "**اثر الاصلاح في عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012** " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012)، ص.20.

[2] ريم محمد موسى، مرجع سابق.

[3] محمود محمد السيد، **مفهوم الاصلاح** ، موقع الحوار المتمدن ، 2011/11/23

من الموقع:http// : www.alheuar.org/debat/show.art.asp?aid:284594

تاريخ الاطلاع :16-03-2016 ،على الساعة 15:30

الناس في حرية ومساواة بالتداول السلمي على السلطة ، مع وجود مؤسسات تخضع للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية – الإيديولوجية .[1]

ويبرز التداخل والارتباط بين الإصلاح السياسي والتغيير السياسي من خلال اجتماع العديد من الدارسين على أن التغيير السياسي عندما يكون سلميا يطلق عليه إصلاح سياسي، مما يجعل إمكانية الفصل بين المصطلحين أمرا صعبا.

- **التحول السياسي والتغيير السياسي**

التحول السياسي: يمكن تعريف التحول لسياسي من خلال بعدين هما:

التحول السياسي كحالة :حيث يعرفه **محمد عابد الجابري** "بأنه الانتقال من مواضيع اجتماعية أو سياسي أو اقتصادية أو ايديولوجي إلى آخرى ، كالانتقال من أقصى اليسار الي أقصى اليمين ومن الفقر إلى الغني وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.[2]

التحول السياسي كعملية : يركز هذا البعد على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها أحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجدري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية.[3]

يتميز التحول السياسي عن التغيير السياسي بأن الأول عملية محكومة من أعلى من خلال زيادة مساهمة الحريات المسموح لها، وإطلاق سرح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وإجراء انتخابات حرة نزيهة لبعض القيادات

---

[1] ريم محمد موسى، المرجع.

[2] عبد الله محمد عارف ، مرجع سابق ص. 34.

[3] يوسف لغياضي ، "**التحولات السياسية الراهنة وأثرها على ارساء مبدأ الديمقراطية – تونس** – " (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم سياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2014-2015)، ص . 10.

، تتضمن تنازلات مختارة من قبل النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية مع الابقاء مع السمات العامة للنظام السلطوي على حالها ، كما أن الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية التي منحته وتعيد سيطرتها من جديد.[1]

ويمكن أن يحصل التغيير السياسي من أعلى من خلال رغبة النخب في إحداث تغيير سلمي،أو عن طريق الثورة كالانتفاضات الشعبية في الوطن العربي، أو عن طريق الانقلابات العسكرية.

- **التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي**

ميز الكثير من الباحثين بين التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي ، حيث يعتبر هدا الاخير المرحلة سابقة لعملية التغيير السياسي الذي يهدف إلى الانتقال أو التحول من نظام غير ديمقراطي – استبدادي – إلى نظام ديمقراطي.كما يعني **الانتقال الديمقراطي** مختلف التفاعلات المترابطة كالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي ،إلى نظام حكم ديمقراطي ويمكن أن يتم دلك بمبادرة النخبة الحاكمة أو عن طريق قوى المعارضة المدعومة بحشد شعبي واسع أو من خلال التفاوض بينهما[2].وهو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأخطرها لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسة، مع إمكانية أن يحدث صراع أو إتفاق بين القوى الحديثة والقوى القديمة لنظام سابق.[3]

---

[1] يوسف لغياضي، مرجع سابق ، ص. 11

[2] عبد الفتاح عزاوي ، **الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي** ، 9 جوان 2015

من الموقع : www.ajdacty.net/article-102983 ،

تاريخ الاطلاع :15-12-2015 ،على الساعة: 10:30.

[3] – بشير ابو حسن عمر ، **دراسة حول مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل المتغيرات الحالية** ، 2014/08/20 ،

من الموقع :www.ahewar.org

تاريخ الإطلاع : 2016/01/14 ، الساعة : 30: 13 .

ثالثا: أنواع التغيير السياسي :ينقسم التغيير السياسي إلى قسمين هما:

التغيير السياسي الشامل العميق:هو ذلك التغيير الذي يبدأ بتغيير القيادة الديكتاتورية – الاستبدادية – ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، التربوية التشريعية، الدينية، والقضائية...الخ،[1] ومن ثم فان تغيير القيادة الديكتاتورية أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما تناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بها الدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام وليست الهدف النهائي [2]

التغيير السياسي الجزئي: ويتناول هذا التغيير جزئية من الجزيئات كالتغيرات التي تتناول الاصلاح الاقتصادي :[3] مثل الاصلاحات التي قام بها بورقيبة الحبيب 1980 أو الدستورية : مثل الاصلاحات التي قام بها زين العابدين بن على من خلال إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة الذي وضعه بورقيبة [4] أو العسكرية و غيرها من التغييرات التي تمس جانبا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الاخرى إما لكون تلك الجوانب لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر القدرة أو الرغبة في احداث تغيرات جدري في المجتمع.[5]

المطلب الثاني : آليات ووسائل التغيير السياسي

رغم أهمية فكرة التغيير السياسي غير أن الآلية التي يحدث بها التغيير تنال دوما أكبر قدرة من الأهمية في الدراسة، لان الطريقة التي يحصل بها قد تجعل منه فكرة غير سديدة وخاصة اذا ما تسبب هذا التغيير في حربا أهلية مثلا، أو استبدادا جديدا، أو اذا لم تنجح الوسيلة في تغيير

---

[1] ريم محمد موسى ، مرجع سابق.

[2] عبد الفتاح رائد محمد دبغي ، مرجع سابق ص .34.

[3] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة بين وصيرورتها من خلال : يومياتها** ،ط1 ، (قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012)، ص.97.

[4] عبد الفتاح رائد محمد دبغي ، نفس المرجع ،ص. 35.

[5] عبد الله محمد عارف ، مرجع سابق ، ص .36.

المضمون واكتفت فقط بتغيير الظاهر فقط – شكل –. ويمكن التمييز بين ثلاثة وسائل من التغيير السياسي :

التغيير السياسي الدستوري :يتم بإصلاحات سياسية تدريجية بطريقة سلمية تقوم بها النخبة الحاكمة تتبع هذة الوسيلة مبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية وتعددية الحزبية والفصل بين السلطات ...الخ،[1]بحيث يكون النظام السياسي في الدولة نظاما مستقرا والدستور ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة المباشرة الحرة، وهو يعتبر أفضل آليات التغيير السياسي وأكثرها أمنا وضمانا للدولة والمجتمع والفرد، ولكنه لا يتوفر إلا في دول ديمقراطية تعددية حقيقة.[2]

التغيير السياسي العنفي: وذلك باللجوء إلى العنف كأسلوب لتغيير النظام بين افراد النخبة الحاكمة وهي الحالة التي يكون فيها تغيير النظام السياسي عن طريق الانقلاب على الحكم بقوة السلاح أو الثورة المسلحة[3]. وقد لا تشارك الجماهير في الانقلاب لكنه يوصف بالثورة لاكتسابه شرعية شعبية .كما أن التغيير عن طريق الانقلاب يقتصر علي تغيير الأشخاص والنخبة الحاكمة دون أن تتغير أحوال الناس بل أحيانا تزداد أوضاع الشعب سوءا عندما يتحول الانقلابين الي مستبدين جدد .[4]وهذا الانقلاب شائع الحدوث في الدول الاستبدادية . وعادة ما ينفد من قبل جنرالات أو قطاعات في الجيش ، مثل الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا في الستينات والسبعينات أو عبر تيارات سياسية وفصائل مسلحة، مثل سيطرة حركة حماس

---

[1] محمد مختار قنديل ، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي** ، 2012/12/28

من الموقع : www.ahewar.org

تاريخ الاطلاع : 2016/22/12 ، علي الساعة:12:44.

3-عبد الله محمد عارف ، مرجع سابق ، ص .36.

4- اسماء قطاف تمام ،" **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا** " (مذكرة ماجستير في العلوم الدولية قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2012) ، ص .36.

[4]- ابراهيم أبراش ،**الثورة في العالم العربي كنتاج فشل الديمقراطية الابوية** ، 2011/03/25

من الموقع :www.arbenewal.info

تاريخ الإطلاع : 2016/03/15 ، على الساعة : 13: 30.

على قطاع غزة بالقوة العسكرية ،أو عبر عسكرت انتفاضة شعبية سلمية نتيجة القمع المفرط الممارس ضدها بقوة السلاح كالنموذج الليبي في لإطاحة بحكم معمر القدافي.[1]

التغيير الشعبي السلمي:هو تغيير قائم على انتفاضة الجماهير وثورتها سلميا على نظام الحكم القائم على الاستبداد وغياب الحرية وسوء والأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وهده الوسيلة تتطلب تراكم الظروف الصعبة الدافعة لحدوث الثورة، كما تتطلب حدث صاعق يفجر كل هده التراكمات. وتتسم هده الوسيلة بالسلمية بحيث لا تحمل الجماهير السلاح وإنما تطالب بحقوقها في التغيير السياسي السلمي بالتظاهر والاعتصام والعصيان المدني وغيرها من الوسائل السلمية[2].ولقد شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ تحركات شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في العوامل الاجتماعية للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة، أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها، كثير من التحركات الشعبية نعتها أصحابها بالثورة إما كانت محدودة الأهداف أو فشلت في تحقيق اهدافها. وبعضها كان أقرب لحالات الفتنة والفوضى مما هي الثورة[3]. و الثورة وفق عزمي بشارة تعني التحرك الشعبي الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة وهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة "[4]

وتهدف الثورة حسب موسوعة علم الاجتماع لإحداث تغييرات جذرية في البني المؤسسية للمجتمع، التي تعمل علي تحويل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلي نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، قد تكون عنيفة دموية أو سلمية، فجائية

---

[1]- عبد الله محمد عارف ، نفس المرجع ، ص.37

[2]- مرجع نفسه ، ص-ص .36-37 .

[3]- قوي بوحنية ، **ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الإنتقالية** ، 2011/10/17 ، (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)
من الموقع: www.bouhania2010.bloqspot.com
تاريخ الإطلاع : 2016/03/12 ، على الساعة : 05: 14 .

[4] عزمي بشارة ،**في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011)،ص,22.

سريعة أو بطيئة تدريجية.[1]إذن الثورة كما كتب **كرين برنتون** عملية حركية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي الي بنيان اجتماعي اخر.[2]

إن متابعة حركة الثورات من حيث أسبابها وتنظيمها وقيمها يحدد التركمات المطلوب توفرها لبلورة الثورة في الشروط التالية :

-وجود تناقض إجتماعي – سياسي بين السلطة القائمة والمحكومين كأن تكون هناك مشكلة إجتماعية حادة بسبب عدم التوازن بين الاسعار والأجور.

-عجز السلطة الحاكمة من خلال التناقض القائم وسعيها للاحتفاظ بزمام الامور في يدها ،عن طريق إرضاء مختلف الاطراف، ونقل التناقض الي القوي المنافسة معها، وتحاول إستقطاب قوة ضد قوة ،أو تصفية اخرى، أو إختراق قوة ثلاثة وتقديم تنازلات .

– وجود جماعة سياسة سرية أو علنية حزب أو جبهة ، تسعي لحل التناقض القائم لصالحها ، وفق ما تعبر عنه القوي المشاركة .

-وجود شعب يتطلع الي التغيير وينتظره يأسا من الوضع القائم ما يعبر عنه بشرط توفر حالة الثورة في المجتمع .

-اختيار اللحظة المناسبة، أو الظرف المواتي للاستيلاء علي السلطة مع الاخد بعين الاعتبار عدة عوامل : من حيث زمنه وتوقيته حسب مقتضي الحال، مما يعني ان القيام بالعمل قبل الوقت المناسب قد يودي الي إجهاض الثورة، كما يودي التأخر في اللحظة المناسبة الى تفويت الفرصة.[3]

[1]- إحسان محمد ، **موسوعة علم الاجتماع** ،ط1 (بيروت : الدار العربي للموسوعات ،1999)،ص.218 .

[2]– سلمان بونعمان ،**فلسفة الثورات العربية** ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،ص.18 .

[3] - عبادة كحيلة ،الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور،ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية 2003،ص، ص . 16 ، 17 .

المبحث الثاني : الاصلاح السياسي في تونس قبل الثورة 2010

دخلت تونس بعد الاستقلال في مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها من خلال تبني مجموعة من الاجراءات، حيث انتهج الحبيب بورقيبة في عملية بناء الدولة التونسية نظام أحادي يمثله الحزب الاشتراكي الدستوري، سرعان ما تحول من حزب نضالي جماهيري إلى حزب بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس واستكمل بورقيبة هيمنته على السلطة بإقرار تعديل دستوري يمنحه الرئاسة مدى الحياة، وأصبح مشروع الدولة بأكملها مشروع بورقيبة.أما بن فمند وصوله الي الحكم كرس هو الاخرى نظام يحتكر فيه كل الصلاحيات.

المطلب الأول : الإصلاح المؤسسي في فترتي بورقيبة و بن علي

تبني كل من الرئيسان السابقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي مجموعة من الاصلاحات الدستورية من أجل بناء دولة ديمقراطية تمثلت في:

أولا: مرحلة الرئيس الحبيب بورقيبة:

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والأجواء القائمة حقق مسار التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس مكاسب تأسيسية تجسدت بالخصوص فيما يلي:

الإطار القانوني والدستوري:

تم الإعلان في 01جوان 1959 بقصر بارد وعن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة إرساء نظام جمهوري ورئاسي، يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة ويتم تنظيم الحياة السياسية من الحزب الدستوري. [1]

كما تم إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظيم حقوق الأفراد مثلا جاء في الدستور الفصول من 8-11.

[1] رنا العاشوري سعدي ،التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي،العدد432، أفريل2014، ص.157.

كما تضمن النظام السياسي مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري. [1]

كان هدف النظام في هذه المرحلة بناء أسس الدولة المدنية وتعزيز روابط الوحدة الوطنية وتنمية الشعور والانتماء المشترك والعمل على تحديث المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[2]

انتهجت تونس أسلوب تعميم التعليم وتوحيده بهدف الوصول إلى إرساء منظومة عصرية غير نخبوية وتجنب إقامة نوع من الازدواجية في التعليم كما حصل في المغرب.[3]

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية في وإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وخلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي والسياسي بمنحها حق الترشح والتصويت مند عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية. وقد تعززت وضعية المرأة أكثر بعد إصدار الدستور التونسي،بالإضافة إلى إصدار مجلة الأحوال الشخصية التي عززت حقوق المرأة في مختلف المجالات.[4]

اعتمد النظام على الدور المركزي للدولة كفاعل اقتصادي أساسي، من حيث إقرار السياسات الاقتصادية وتنفيذها، فقد كانت الدولة طيلة هذه الحقبة هي الممول والمنتج والمشغل الاول في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات[5] حيث شهد عام 1968 سيطرة القطاع العام على كل القطاعات والبنوك والمواصلات والطاقة والمناجم وتجارة الجملة 70% من الصناعات 98% من الزراعة وحتى قسم من المهن والفنية واليدوية, وعلى الرغم من ظهور عجز في

---

[1] – منير الكشو ، **تونس بين تطلعات الثورة أمال الإصلاح الديمقراطي** ، 2015/08/27

من الموقع: http://hekmah.org تاريخ الإطلاع : 2016/03/12 ، على الساعة : 00: 13 .

[2] ا محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات** ، ط1 (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ، 2012) ص،ص37،36.

[3] رنا العاشوري سعدي ، مرجع مرجع ، ص.157.

[4] يوسف لغياضي ، مرجع سابق، ص،ص .31،30.

[5] احمد كرعوع وآخرون، **الربيع العربي تورات اخلاص من الاستبداد**، ط1، (الشبكة العربية للدراسة الديمقراطية ،2013)، ص.38.

الموازنة ناجم عن الانفاق العام وإجراء تخفيض العملة لأول مرة في تونس عام 1964 الا أن هذه السياسات استمرت حتي 1970, محققة معدلات نمو بلغ 5% سنويا.

وبعد تأزم الأوضاع الاجتماعية في السبعينيات بسبب توتر العلاقات بين أجهزة الدولة والمنظمات المهنية وظهور حركات الإسلام السياسي،[1] عادت موجات الإصلاح مجددا في عقد الثمانينات خاصة مع تولي محمد مزالي رئاسة الحكومة، في أفريل 1981 أعلن بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني والارتباط بالأجندات الخارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي،[2] وقد وضع بورقيبة شرطا آخر هو ضرورة حصول الحزب على نسبة 5%على الأقل من الأصوات الانتخابية التشريعية التي أجريت في 1981.[3] وأفرغت هده الشروط الخطوة التعددية من محتواها، حيث أدى ذلك لإقصاء الأحزاب المشاركة التي تم الاعتراف بها في الانتخابات (كحزب الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة " أحمد المستيري" الحزب الشيوعي بقيادة "حمد حامل "حركة الوحدة الشعبية بقيادة" أحمد بالحاج عمر")[4]، أي لم تحصل هده الأحزاب على النسبة المطلوبة ،في حين فاز الحزب الاشتراكي الدستوري بنسبة 94.6% من إجمالي الأصوات وهو ما أهله للحصول على غالبية مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل وبذلك لم تحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي.[5]

وفي إطار الإصلاح السياسي أقدم بورقيبة على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجديد 75% من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي الدستوري.[6]

---

[1] أمحمد الداسر ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**

من الموقع.forun. goole.com .https://groups

تاريخ الاطلاع: 2016/02/12. على الساعة :13:00.

[2] محمد مالكي وآخرون ، مرجع سابق ص .36.

[3] فضيل التهامي ، **الثورات الديمقراطية في العالم العربي** –تونس نموذجا –ج1 ،2013/07/21

من الموقع : www.ahewar.org تاريخ الطلاع : 2016/03/12 ،علي ساعة: 13:30 .

[4] يوسف لغياضي مرجع سابق ،ص. 31

[5] فضيل التهامي ، مرجع سابق

[6] يوسف الغياضي ، مرجع سابق، ص .31.

كل هذه التحسينات لم تكن في تطلعات الرأي بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلي انتفاضة 1984 وإعلان حالة الطوارئ في نفس السنة نتيجة تصاعد أعمال العنف والاضطرابات من جهة وتركيز النظام التونسي على التخلص من التيار الإسلامي الذي بدأ نفوذه يزداد داخل أوساط الجماهير.[1]

ثانيا : مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي:

قدم زين العابدين بن علي نفسه منذ توليه الحكم _عبر انقلب عسكري _على أنه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية، وتكريس دولة القانون والمؤسسات. فركز إعلان مشروع التغيير في 7 نوفمبر 1987 على إقامة نظام سياسي متطور يعتمد على حق تعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، حيث قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية[2]

ويمكن رصد الخطوات التي قام بها على الصعيد السياسي في ما يلي:

_ إصدار عفو عام في سنة 1988 شمل سجناء الرأي العام والسياسة ومكن آلاف المساجين من استرداد حقوقهم وإعادة اعتبارهم.[3]

_ وعلان في نفس السنة عن تحديد مدة الرئيس بثلاث ولايات.[4]وركز نظام بن علي في بداية مرحلة التحول الديمقراطي على بناء مصدر شرعيته أي شرعية بن علي وحاشيته كأول خطوة.[5]

---

[1] – اسماعيل معراف ، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013)، ص،ص.136، 136.

[2] ناجي عبد النور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**، **المستقبل العربي** ، العدد 387 ، 2011 ،ص.133.

[3] رنا العاشوري، سعدي، مرجع سابق، ص.162.

[4] ناجي عبد النور، نفس المرجع ، ص.132.

[5] إسماعيل معراف، نفس المرجع، ص138.

_ تنقيح الدستور وإلغاء الرئاسة مدى الحياة[1]. الذي منح لبورقيبة سنة 1975و يسمح التعديل الذي أقره بن علي في جويلية 1988 لرئيس الجمهورية بترشح لثلاثة عهدات، مدة كل منها خمس (5) سنوات[2].

_ السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساسا للمرحلة الجديدة شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية الحزبية والنقابية التونسية[3].

_إضفاء الصبغة الإلزامية على قرارات المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمانا لعلو الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب و دون تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تشكيل سلطة رابعة تعلو على السلطات الثلاثة في الدولة.

_ إصدار قوانين دستورية تتعلق بإدخال أحكام استثنائية على الفقرة الثالثة من الفصل 40 لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي في الانتخابات الرئاسية لسنوات 1999، 2004، 2009[4].

– إصدار قانون الأحزاب السياسية في ماي 1988 وإلغاء نظام الحزب الواحد[5].مما أدى إلى ارتفاع عدد أحزاب المعارضة المعترف بها تدريجيا من ثلاثة إلى ستة أحزاب[6]، وحصول المعارضة على نسبة 20% من إجمال المقاعد من مجلس النواب.[7]

_إجراء تعديلات على المجلة الانتخابية عدة مرات (1988،1990،1993، 2000،2003).وسمح آخر تعديل دستوري تونسي في 13 ماي 2003 لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية بشرط تزكية 30 عضو من أعضاء مجلس النواب أو من بين رؤساء المجالس البلدية، وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب.[8]

---

[1] فضيل التهامي، ،مرجع سابق .

[2] يوسف لغياضي، مرجع سابق

[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص.132

[4] **بن علي الدستور التونسي أو دستور في العالم العربي**، 03-01-2009 من الموقع: http/ :www.alriyad/1.com/434774 ، تاريخ الإطلاع : 2016/02/17 ، على الساعة : 00: 14 .

[5] ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص.132

[6] رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص.162

[7] ناجي عبد النور، نفس المرجع ، ص.133

[8] يوسف لغياضي، مرجع سابق ، ص.35

_ إلغاء المحاكم والقوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام السياسي السابق وما سببته من انتهاكات حقوق الإنسان في مقدمتهم إلغاء محاكم أمن الدولة.

_ تم تعديل قانون الصحافة في جويلية 1989 ومن ثم تخفيف القيود المفروضة على حرية النشر.[1]

_التوقيع على الميثاق الوطني من قبل أحزاب سياسية ومنظمات مهنية، ليكون مرجعا للتعامل السياسي في مقدمتها حركة النهضة الإسلامية من أجل دعمها في المرحلة الجديدة.[2]

_واصل بن علي سياسته الإصلاحية في مسار تعزيز حقوق المرأة الذي اعتمده بورقيبة،و قام بالتوقيع على اتفاقية القضاء على التمييز بجميع أشكاله سنة 1991، بالإضافة إلى إنشاء وزارت مهامها النهوض بالمرأة وحقوقها ودعم امتيازاتها مع مرور السنين.[3]

-تأسيس التجمع الدستوري الديمقراطي عوض الحزب الاشتراكي الدستوري ليؤدي دور الحزب المنافس الذي يحض بالأغلبية بدل دور الحزب الواحد والمهيمن.

-دخول المعارضة لأول مرة في البرلمان في الانتخابات التشريعية والبرلمانية وإقرار مبدأ تعدد الترشحات في الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 1999.[4]

-التعهد بالحفاظ على مكاسب المرحلة السابقة من تعزيز حقوق المرأة ومجانية التعليم ثم إجباريته في المرحلة الأساسية.[5]

_من الناحية الاقتصادية حاولت الجمهورية الثانية مواكبة التحولات العالمية، والتصدي لمشكلتها الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، تحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة المركزية مع التوجه نحو السوق العالمية وتحويل أجزاء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة.

---

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.138.

[2] رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص.162.

[3] تقرير حول الوضع الوطني: **الحقوق النسا نية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي – تونس، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي** 2010، ص-ص، 16-17

[4] رنا العاشوري سعدي، نفس المرجع ، ص162.

[5] المرجع نفسه، ص.162.

من ظل هذا الانفتاح الاقتصادي قامت الحكومة بتحفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم بها الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها خارج البلاد بكل حرية.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات الإصلاحات على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

والمجلس الاستشاري (الغرفة الثانية) وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفها ووسائل الدفاع عن اختصاصاتها[2].

غياب التداول على السلطة:

نتج عن احتكار السلطة من الرئيس بن علي الذي يستأثر فيها بغالبية الاصوات وإجراء تعديلات دستورية تمدد ترشحه لعهدة جديدة. ورغم تعدد الإصلاحات السياسية وإجراء الانتخابات في مواعيدها[3]لكن المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية (في 1994،1981 ،1999، 2004) لم تحدث أي تغيير ملموس في وضع الحريات .ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة، وزاد تزوير[4] الانتخابات بفعل الاعتماد على نظام القائمة الانتخابية.[5]

ضعف المجتمع المدني واقصاء الأحزاب:

ساهم ضعف المجتمع المدني وهيمنة الحزب الحاكم وإدماج هياكله وتنظيماته في الهياكل العامة للدولة، بالإضافة إلى إقصاء المنظمات الحزبية الأخرى من الحياة السياسية وعدم إشراك

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص،ص.133، 134.

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 135

[3] امحمد مالكي ، مرجع سابق، ص .38 .

[4] ناجي عبد النور، نفس المرجع ، ص. 135.

[5] منجي الخضراوي، 14 جانفي الحقيقة (1) أسباب سقوط النظام ، 13-01-2016

من الموقع: www. Alchourouk.com/dossier.p تاريخ الاطلاع : 16-01-2016، الساعة: 13:30.

المعارضة في اتخاذ القرار وتهميش الحركات الإسلامية، في اتساع أزمة الشرعية والمشاركة السياسية .[1]

على المستوي الامني

مع تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف و الأدوار الأمنية. حدث تحول في ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب الى ما سمي بلجان الأحياء التي عملت كخلايا مدينة أمنية.[2]

على المستوى الاقتصادي:

حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب تأثير الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي. ومن خلال مراجعة التطورات السياسية والاقتصادية في تونس، ثبت أنها طبقت سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي التي تقوم على سياسة التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين . ولم تكن هذه السياسة تعني في بادئ الأمر إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال وإنما تعني تغيير طبيعة الدور. إن اتباع عملية الخصخصة التي برزت كمتغير إضافي وايجابي قد ساهمت[3] في توسيع هامش انفتاح تونس الاقتصادي على العالمين الداخلي والخارجي، لكنها لم تحدث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، وعلى العكس كرست علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية إلى توفر القروض والتسهيلات الإئتمانية للديون[4].وأنشأت في إطار سياسة الخوصصة طبقة رأسمالية تتكون أساسا من كبار موظفي الدولة وأبنائهم ووجدت فجوة

---

[1] أمحمد الداسر، مرجع سابق، ص15.

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص،ص.135 .136.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.142.

[4] ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص.136.

كبيرة بين غالبية الشغب التونسي وهده النخبة الراسمالية .[1]عدم ارتباط الإصلاح الاقتصادي والخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة ، بل كان هناك تحالف بين الدولة وهذه الطبقة الرأسمالية .

على مستوى الحريات:

لم يخصص الدستور التونسي قسما مستقلا للحريات العامة والفردية، وجاءت النصوص المتعلقة بها موزعة على مختلف فصول الدستور[2]. كما أن النظام اعتمد خطابا مزدوجا حيث حرص على تحسين صورته أمام العالم الخارجي من خلال قبوله ثم توقيعه على كل الاتفاقيات الدولية الداعية لحقوق الإنسان، لكن على مستوى الممارسة[3] فان القوانين المتعلقة بالأحزاب كانت تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة. بالإضافة إلى فرض قيود على حقوق النشر والتعبير والتجميع،[4] وعدم وجود صحافة مستقلة ومعارضة، ليتم الاعتماد على صحافة الدولة لوحدها والإعلام الرسمي اللذان يكرسان هيمنة الحزب الحاكم في كامل البلاد.[5]وتمت مصادر الكثير من المؤلفات الخاصة بدراسة الوضع السياسي في تونس، مثل ما حدث لمؤلفات ودراسات الدكتور منصف المرزوقي، الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم يتوقف الامر عند هذا الحد بل فرض قيود على حرية التعبير، من خلال الاشتراط على إرسال نسخة من الصحيفة أو المجلة للنائب العام ووزارة الثقافة قبل توزيع ووضع شروط على الإصدارات بالأجنبية، وكذلك مصادرة المراسلات التي تؤثر على استقرار الدولة.[6]فرض الحزب رقابة صارمة على وسائل الإعلام السمعية والمكتوبة والمرئية وتعبئة المنظمات المهنية لخدمة النظام الحاكم و الحزب الحاكم.[7]

---

[1] إسماعيل معراف، نفس المرجع ، ص.142.

[2] أمحمد مالكي، وآخرون، مرجع سابق، ص37.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص135.

[4] ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص135.

[5] أمحمد الداسر، مرجع سابق، ص15.

[6] إسماعيل معراف، نفس المرجع، ص146.

[7] أمحمد مالكي، وآخرون، نفس المرجع، ص37.

المبحث الثالث: دوافع التغيير السياسي في تونس.

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب إجتماعية و إقتصادية، ضد الفساد والتهميش، ثم تطورت هذه المطالب لتتحول إلي رغبة في التغيير الجدري لنظام برمته,وجاءت الثورة التونسية بدافع تراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية .[1]

المطلب الأول: الدوافع السياسية

عانى النظام التونسي من مجموعة المشاكل السياسية التي دفعت الشعب للانتفاض عليه، والمطالبة بتغييره وأبرز هذه العوامل مايلي:

أزمة الشرعية* : إن استمرار الحكم الفردي وعدم التداول على السلطة لمدة طويلة أدى إلى أزمة الشرعية في النظام التونسي، فقد استمد النظام شرعية في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية ولا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة.[2] وعجز النظام التونسي كذلك عن إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجنوبية والحدودية وخلق مجال الحرية والمشاركة السياسية لشباب التونسي الذي يتطلع للمساهمة في صنع السياسات العامة والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة والتشريعية.[3]بالإضافة إلى أزمة المشاركة السياسية نتيجة سيطرت الحزب الاشتراكي الدستوري على مجالات الحياة، وإستخدام التعبئة السياسية كوسيلة وحيدة أمام الشعب لإيصال مطالبه، ومنه كان الحزب والإدارة يمثلان القنوات الأساسية لهذه التعبئة.[4]

---

[1] محمد المهدي شنين، **التحول في تونس... اسباب ... معوقاته وتداعياته**، (2011/02/13)
من موقع http//www.reionalstudies.tk.
تاريخ الاطلاع :25-03-2016 على الساعة 13:30

* تعانى منها اغلب دول العالم الثالث والتي تستخدم الاكراه المادي لتنفيذ قراراتها داخل المجتمع مما يؤدي إلى قناعة المحكومين الى ان العنف هو الطريقة الوحيدة لتداول السلطة داخل المجتمع ما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع.

[2] يوسف لغياضي، مرجع سابق، ص. 37.

[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص .139.

[4] سالم لبيض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية، اية علاقة، حالة تونس، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد27 ، صيف 2010، ص10.

- كما أدى التدخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة وغياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية الى تفشي الفساد بشكل واسع،و ظهور طبقة طفيلية تستخدم علاقات السلطة لتحقق ثروات هائلة. وتوجد عدة عائلات مرتبطة بعائلات مصاهرة بعائلة بن علي في مقدمتها زوجته ليلى الطرابلسي تدخلت في السياسة والاقتصادي. كما ترددت أبناء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة الى زوجته أو صهر الرئيس، كل هذه الأحداث عمقت أزمة شرعية النظام السياسي وخاصة في السنوات الأخيرة.[1]

- لقد استغل نظام السياسي الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الامريكية ضد" الإرهاب" للغلو في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا". كما أصدار قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية " يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطنين ويجرم كل شخص يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع لعائلة الحاكمة والمقربين منها.[2]

_ عمل نظام السياسي على احتكار وسائل الاعلام واتهام معارضيه بالخيانة والتمرد واعتقال الإعلامين[3]حيث تروح العدد ما بين 35 ألف و40 ألف إعلامي معتقل خلال السنوات الأخيرة لأسباب سياسية. الى جانب تسببه بهجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى،[4] وهذا بهدف تضييق مجال التعددية الاعلامية والقضاء على الرأي والرأي الأخر في التفاعل مع القضايا الوطنية، ومحاولة ايهام الناس بالدور الفاعل للدولة التونسية المحصنة بفضل سيادة الأسلوب الأمني، في القضاء على الانقسامات الداخلية التي تعاني منها البلدان المجاورة (ليبيا الجزائر) والتأكيد على خطر الأصولية على مستقبل الدولة .[5] وهذا الإجراءات دفعت الى

---

[1] دينا شحاتة، مريم وحيد، مرجع سابق، ص .14.

[2] اية عبد السلام، مرجع سابق.

[3] عمر كوش ،**قراءة في كتاب بعنوان سقوط الدولة البوليسية في تونس،**

نقلا عن : www.aljazeera.net /portal

تاريخ الاطلاع : 2016/04/12 ،علي الساعة:12:45 .

[4] احمد كرعوع، مرجع سابق، ص. 36.

[5] – عمر كوش ، نفس مرجع .

تصنيف الرئيس السابق زين العابدين بن علي منذ 1998 ضمن عشرة رؤساء الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة التونسية التي تمثل المنطقة السوداء في أوضاع حرية التعبير[1]

_ أدى التضييق على نشاط الاحزاب السياسية وتوسيع مشاركتها الحرة في العملية السياسية إلى ضعف شديد في القوى الحزبية(كما هو موضح في الجدول 01)في تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن هذه الأحزاب من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب الى أجندات السياسة العامة للحكومة. التي أصبحت عاجزة بسبب قدم أفكارها وأساليبها في الدعاية وممارسة مختلف أشكال الفعل السياسي، كما أنها عانت من انقسامات[2] داخلية. حيث يرى منصف بن جعفر رئيس حزب التكتل من أجل الديمقراطية أن الحياة الحزبية طوال فترة بن علي عانت من تغول الحزب الحاكم، وتصفية القوى المعارضة الرئيسية لصالح أحزاب صغيرة تدور في فلك النظام أطلق عليها تسميت أحزاب الموالاة ووجدت من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية التونسية.[3]

كما عرف المجتمع المدني مضايقات كثيرة من قبل السلطات الرسمية خلال فترة بن علي و لم يكن أحد من دوائر المجتمع المدني في أمن من التدخل الحكومي ولا حتى النقابات المهنية حيث كان ينظر إليهم على أنهم ينقدون الحكومة. لذلك عملت على وضعهم تحت رحمتها "النقابات".

---

[1] اية عبد السلام، نفس مرجع.

[2] عز الدين عبد المولي، **ضوء على التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي**، من الموقع : http//Studies.aljazeera.net ،تاريخ الاطلاع : 2016/02/14/.

[3] لطفي الحجي، **تصاعد انتهاكات حقوق الانسان في تونس** http://www.aljazeera.met/humenreghts/pages/1cbF5416.16bFo-47Fo-a3b5-95Feauoa3d25تاريخ الاطلاع :2016/02/13.

جدول رقم 01: يوضح الأحزاب القانونية و الغير قانونية التي كانت موجودة قبل الثورة

أنواع الأحزاب	صنف الأحزاب	أسماء الاحزاب
احزاب قانونية تنقسم الى صنفين	أحزاب الموالاة	1- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الحاكم دو التوجه الإصلاحي ليبيرالي. 2- الحركة الديمقراطية الاشتراكية دو التوجه الاشتراكي الديمقراطي. 3- حزب الوحدة الشعبية الاشتراكي الديمقراطي دو توجه وحدوي عربي. 4- حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي والاتحاد القومي العربي مجمع بعض التوجهات القومية 5- حزب الاجتماعي التحرري ذو التوجه الليبيرالي. 6- حزب الخضر المتقدم له توجهات الاهتمام بالبيئة.
	أحزاب معارضة قانونية غير متحالفة مع الحكومة	1- حركة التجديد صاحب التوجه اشتراكي ديمقراطي تقدمي. 2- حزب الديمقراطي التقدمي يمثل تحالف لقوي، ديمغرافية يسارية وعربية وإعلامية 3- التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات ليبيرالي ديمقراطي "شراكة الدولية ".
أحزاب غير قانونية	/	1- حزب المؤتمر من اجل الديمقراطية دو توجه ليبيرالي ديمقراطي لائكي. 2- الحركة الناصرية التقدمية دات توجه ناصري. 3- حزب النهضة ذات توجهات إسلامية تبدو معتدلة تعرض قادتها للاعتقال والسجن. 4- حزب العمال الوطني الديمقراطي ببوحه التي الهال ومختلف الفئات الشعب الكادح. 5- حزب العمال الشيوعي امتداد لحركة اليسار الجديدة ماركسي لينيني.

جدول رقم 02 : يوضح حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية مقارنة بحزب التجمع الدستوري الحر في أربعة مناسبات انتخابية

الأحزاب الفائزة	انتخابات 2 نيسان، ابريل 1989	انتخابات 20 ادار، مارس 1994	انتخابات 24 تشرين الأول، أكتوبر 1999	انتخابات 24 تشرين الأول، أكتوبر 2004
1- نسبة التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في مجالس النواب	100	88,34	81,32	80
2- التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، حسب عدد القاعد في مجلس النواب	141	144	148	152
3- أحزاب المعارضة في مجلس النواب حسب عدد المقاعد	صفر	19	34	37
4- نسبة المصوتين للتجمع الدستوري الديمقراطي الحكام	88,48	97,73	91,59	-
5- نسبة المصوتين لأحزاب المعارضة	19,52	2,27	8,41	-

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية

عرف الاقتصاد التونسي ركوداً واجهته القيادة السياسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية، كما أدى الى ارتفاع أسعارها الى جانب تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية 1986،[1]وتفيد الاملاءات الاقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تبنى مشروع الإصلاح الهيكلي الذي فرضته المؤسسات المالية ،(بدأً من 1986). المتمثلة في تقليص تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وايلاء هذه المهمة للقطاع الخاص بالاستناد الى معايير الجدوى الاقتصادية.[2]

مكنت هذه سياسة الاقتصادية من تحقيق نمو اقتصادي لكنها انتجت العديد من السلبيات على المجتمع. كسوء توزيع عوائد النمو،[3]خاصة في الولايات الجنوبية التي تعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والإطراف[4] (مناطق الجنوب والوسط) التي تعاني من انعدام التنمية قليلة مقابل تمركز جل النشاطات الاقتصادية الساحلية مما دفع العديد من التونسيين للعمل كباعة متجولون رغم منع هذا النشاط من طرف السلطات المحلية الى جانب الهجرة الى الأقطار المغربية –الجزائر والمغرب–أو أوروبا لتخلص من مشكلة البطالة[5] ويمكن تلخيص الاثار السلبية لسياسة الاقتصادية التي اتبعها النظام التونسي والدافعة للمطالبة بالتغيير السياسي في:

---

[1] يوسف لغياضي، مرجع سابق، ص36.

[2] سالم لبيض، **ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: شمال تونس**

من الموقع http://www.insaniyt;revies.ory/

تاريخ الاطلاع: 16 . 1 .2016، على الساعة.16:30.

[3] يوسف لغياضي، مرجع سابق، ص،37.

[4] دينا شحاته، مريم وحيد، **محركات التغيير في العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 18 ، 2011، ص 14.

[5] – مرجع سابق، ص. 14

التوزيع الغير المتكافئ للاستثمارات الاقتصادية حيث استحوذت المناطق الساحلية على80% حجم الاستثمارات الحكومية المنجزة على مى خمسين عاما من عهد الاستقلال بينما حصلت المناطق الداخلية علي20% .[1]

اهتمام الاقتصاد التونسي بقطاع السياحة والمؤسسات واستئثار الشريط الساحلي بعائدات السياحة وصلت الى 82% في حين لا يزيد نصيب الولايات الداخلية على أكثر من 18%.

انفراد الولايات الساحلية بمسؤولية صنع القرار على حساب ولايات النصف الغربي من البلاد.[2]

الاختيارات الاقتصادية التي تندرج ضمن النهج الاقتصادي المستبد كان لها نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي، والمجتمع بحد ذاته أخطرها تبديد الممتلكات العمومية تحت إطار الخصخصة التي شملت كافة القطاعات بما فيها الاستراتيجية (كالإسمنت والكهرباء، والغاز والاتصال والنقل...) واستئثار الرأسمال الأجنبي بـ 75% من عائدات هذه الخصصة[3]. حيث تبين الإحصائيات أن عملية الخوصصة شملت 136 مؤسسة عبر 254 عملية بيع بقيمة 1340 مليون دينار تونسي منها 142 عملية أدت الى خوصصة 54 مؤسسة بقيمة 1023 مليون دينار تونسي بين سنتي 1997 و2000.[4] وهذا يمكن أصحاب الرأسمال الأجانب (دول وشركات وبنوك) من التحكم في الاقتصاد التونسي مصائر البلاد وجردت الشعب التونسي من إمكانيات تحسين وضعه المعيشي [5] تحت تأثير السياسات الدولية[6]

---

[1] مصطفى الفيلاني واخرون ، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق** ، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص.309.

[2] مصطفى الفيلالي وآخرون،مرجع نفسه، ص37.

[3] اية عبد السلام ،**أسباب قيام ثورات الربيع العربي** (المركز العربي الديمقراطي)
من الموقع .http://democratcaede، تاريخ الاطلاع: 16-02-2016 على الساعة 3:30.

[4] سالم لبيض، **ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: شمال تونس** ،مرجع سابق.

[5] باتريس ايبو و اخرون، **تونس بعد 14 من بناء قانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي**،(ترجمة) ايت جرين الهام،ط1، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الانسان،2011، ص .23.

[6] المرجع نفسه ،ص .23.

_انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية خاصة الازمة التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصاديتها ارتباطاً وثيقا، حيث شهدت السنوات الأخيرة خاصة (2009-2010) نمواً اقتصادياً ضعيفاً وصل إلى 3,8[1]، الى جانب ارتفاع متوسط التضخم المالي، حيث بلغ في السنوات الأخيرة قبل الثورة 45% مما أدى الى استنزاف الطاقة الشرائية للجماهير خاصة العاطلون عن العمل.

_أدى برنامج الإصلاح الهيكلي الى ارتفاع قيمة المديونية الخارجية خلال العقدين الأخيرين،رغم رفع حوالي 48% من جملة تلك الديون عن طريق حاصل الإنتاج الداخلي الخام أواخر 2010 الا ان الديون أمضت نحو 12% من عائدات الصادرات.[2] وقد بلغ اجمالي الدين سنة 2006 نحو 57,8 مليون دينار أي مل يمثل 14,04% من الناتج الداخلي الخام. يتوزع بين دين داخلي بنسبة الثلثين (63,1%)، ودين خارجي بنسبة الثلث 36,9% ودين عمومي بنسبة 41,7% من مجموع دين البلاد 26,5% من الدين الداخلي، و92% من الدين الخارجي.[3]

_ اعتمد الاقتصاد التونسي على قطاعات غير منتجة قطاع الخدمات على حسب القطاعات المنتجة بحثا عن الربح السريع.[4] وقطاعات اخرى تعتمد على الأسواق الخارجية حيث اثبتت بعض المؤشرات أن الصادرات سنة 2009 لم تمثل سوى 3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 6% [5] سنة 2006. وتراجعت مساهمة قطاع الزراعة سنة 2002 الى حدود 14,4% ،ولم

---

[1] محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص.191.

[2] المرجع نفسه، ص. 192.

[3] فتحي الشامخي، **تونس المديونية والتنمية؟**

من الموقع: http://www.tunisie attac.org تاريخ الاطلاع 13-03-2016 على الساعة 17:30.

[4] عبد الله الفقيه، **أسباب التوارت في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن،**

من الموقع http://www.altagheer.com

تارخ الإطلاع : 2016/03/16 ، على الساعة 1:00.

[5] ليلى دخلي، تونس: **هنا علينا ان نتصالح أيا كان الثمن؟**، 2016/10/25

من الموقع: http://arabi.assafir.com/artucle ،تاريخ الاطلاع 15-03-2013 على الساعة: 2:00.

تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة والمناجم 29,1%، في حين بلغت مساهمة قطاع الخدمات 60,5%[1] وفقدان قطاع النسيج والملابس القدرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية حسب اكتساح الصين الاسواق الدولية (200000 موطن شغل) وتراجع قطاع السياحة حيث 5,3% بسبب تراجع نسبة السياح في تونس وضعف التعاون البيني مع البلدان المغاربة الأخرى ، الاتجاه نحو الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية الشراكة .[2]

ارتفاع معدل الفساد حيث كشفت الصحافية "كاترين كراسيه" والكاتب "نيكولا بيو" في كتابهما "حاكمة قرطاج" الذي صدر في فرنسا سنة 2010 عن استحواذ عائلة مقدار الرئيسان خاصة(عائلة المطري الطرابلسي عائلة زوجة الرئيس) على مشاريع استثمارية ناجحة ، وتنصيب افراد العائلة في مناصب حساسة من أجل استغلال النفوذ ، وخاصة في السنوات الأخيرة .[3]

أدى تحرير الاقتصاد التونسي الى تواصل العجز في الميزان التجارية وتدمير تدريجي للنسج الصناعي المحلي لعدم قدرة المؤسسات التونسية التي تلعب عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المنافسة.[4]

المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية والثقافية.

ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد مع أواخر 2007 المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، من أزمة نموذج التنمية الذي أرسته حكومة "زين العابدين بن علي"، كما عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف المناطق ،وتمثل مشاكل الشغل والبطالة

---

[1] عبد الله الفقيه. مرجع سابق.

[2] فضيل التهامي، **الثوراة الديمقراطية في العالم العربي. تونس نموذجا** -ج 2

من الموقع : www.ahewar.org.**تاريخ** الاطلاع :2016/03/11،على الساعة:12:23.

[3] عبد العلي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس :مدي قابلية النمودج للتعميم**(الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة والسياسيات،2011)، ص.3.

[4] أية عبد السلام، مرجع سابق.

أهم المشاكل التي تثير مكونات المجتمع التونسي والدولة ، إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش والإقصاء وتعطل آليات الاندماج الاجتماعية وهي كالتالي:

تفاقم البطالة والتهميش.

أصبحت البطالة التي تمس اكثر من 30% من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية[1] تشكل التحدي الأكبر للحكومة التونسية، في سعيها نحو توفير المزيد من فرص العمل للخريجين الجدد من الجامعة، الذين ارتفع عددهم الى نحو 80000 سنويا، بعدما كان لا يتجاوز 4000. [2]

- وسعت الحكومة للتخفيف بعدد من حدة البطالة من خلال تنفيد عدد المشروعات، مثل مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي. كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات وبناء الجامعات داخل كل ولاية تقريبا، مما أدى الى الاختلال بين العرض والطلب فأصبحت الجامعات التونسية تعيش ضغوط التكوين. ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا على استيعاب تلك الجامعات حيث وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي الى200 مؤسسة مابين 2009/2008، منتمية الى 12% جامعة، سجل فيها 350,828 طالب، لكن المشكلة تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية (80 الف متخرج) وعجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص على استيعابهم.[3]

_ شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة تراجع الطبقة الوسطى في المجتمع بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود. من الناحية الاجتماعية تؤدي هذه الفئة الوسطى دوراً أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، اذ تشير

---

[1] امحمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص 196

[2]Toufik ALMADINI, le taux de chômage en Tunisie, 23-01-2012 sur le site : http://nawaat.og/ vue le : 14/03/2016 a 14 H

[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص, 140.

أرقام رسمية الى تزايد عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات الخاصة[1].والاثاث 16 مرة كل خمسة أعوام، فإرتفع من 50 الف شخص عام 2003 الى 800 الف شخص عام 2008، محققاً رقما قياسياً. ويقول خبراء اقتصاديون أن غالبية أرباب البيوت من الاسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيوت جديدة أو سيارات أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية وحتى للمصروف الشهري، وهو لما أدى الى تضخم حجم الدين الخاص.[2]

_نتيجة تقليص التمويل العمومي لقطاعات الصحة والخدمات والنقل والسكن وتدهور الخدمات الانتاجية ،عانت غالبية الأسر التونسية من تدني مستوى الخدمات [3] (مياه، نظافة ، صحة...) وتمثل منطقة القصرين، وسيدي بوزيد أمثلة للفقر الشديد بلغت نسبته حسب المؤشرات الخاصة بلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية 6,7% في سيدي بوزيد و10,6% في القصرين وترتفع النسبة أكثر في الوسط الغربي.[4]

أما على المستوى الثقافي ، فتمثل تونس موقعا متقدما في نسبة التعليم مقارنة بالدول المغاربية ، ورغم ذلك بلغت نسبة الأمية فيها 19% وتعاني المناطق الريفية النائية [5]من إرتفاع نسبة الأمية خاصة في فئة الإناث. كما ادي الخناق الذي فرضه النظام السياسي علي الممارسات الدينية الى احتقان الشعب التونسي [6] (رقابة صارمة على المساجد، ودعم التعليم الفرنكوعربي ،مضايقة المتحجبات ومنع إرتدائه في الوظائف العامة،إعتقال الاسلاميين السياسيين،إتباع

---

[1] المرجع نفسه ، ص .142 .

[2] اية عبد السلام، مرجع سابق.

[3] محمد الشيوخ، **أسباب اندلاع ثورات الربع العربي**، 03-01-2013
من الموقع: http://www.middle-east-online.com
تاريخ الاطلاع: 01-01-2010 على الساعة 3:00.

[4] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص. 108.

[5] العربي صديقي، تونس. **ثورة المواطنة، "ثورة بلا رأس"**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011)، ص.8.

[6] جمال بوعجاجة. **الثورة التونسية والمسألة الدينية**، 23 يوليو 2013، مركز الجزيرة للدراسات
من الموقع http://www.addthis.com تاريخ الاطلاع: 26-02-2016: على الساعة: 22:37.

النموذج الغربي العلماني في التحديث .....)،خاصة بعد قيام بن علي سنة2009 بتعطيل فريضة الحج (بحجة الخوف من عدوى انفلونز الخنازير).[1]

[2] سالم لبيض، **الهوية، الإسلام العروبة، التونسية**، 4 فيفري 2010، من الموقع: http//salemlaabiodh.blogaport.com تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2016 على الساعة 12:30.

خلاصة الفصل :

مارس النظام سياسي التونسي منذ الاستقلال سياسة مزدوجة، فمن جهة تعهد بتطبيق الديمقراطية و تكريس التعددية و الدعوة إلى تداول على السلطة وفق انتخابات نزيهة .ومن جهة أخرى أنتج سياسة تتسم باستخدام العنف و الملاحقات الأمنية و الاعتقالات و انتهاك الحقوق و تهميش المجتمع المدني. و تدهور الأوضاع الاقتصادية تدني المستوى المعيشي و انتشار الفساد على جميع المستويات وتزوير الإنتخابات, وتكوين معارضة خاضعة للحزب الحاكم، كل هده الأسباب و غيرها دفعت الشعب للثورة عليه.

الفصل الثاني:

مسارات التغيير السياسي في تونس بعد 2011

تمثل الثورة التونسية نقطة تحول في تاريخ تونس السياسي ،من حيث احداثها القطعية بين مرحلة اتسمت بالاستبداد والقمع ،وتهميش للمجتمع المدني وتقييد حرياته،ومرحلة التغيير السياسي التي شاركت فيها القوي السياسية و المجتمعية الساعية الي الانتقال الديمقراطي السلمي وتحسين الاداء الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لذلك سوف نطرح الاسئلة التالية:

ماهي القوى الفاعلة في التغيير السياسي بعد2011؟

ماهو الدور الذي قام به حزب النهضة في المرحلة الانتقالية؟

ماهي أهم الصعوبات التي واجهت الحكومة الانتقالية في تسيير أمور الدولة؟

المبحث الأول: التغيير السياسي من خلال الحراك الشعبي.

اتسم الحراك الشعبي في تونس بالطابع السلمي تعبيرا عن حصول تحول نوعي في وعي الشعب التونسي، الرافض لوضعه الاجتماعي والاقتصادي سيئ و لنظام دولة ومؤسساتها .عكس هدا الحراك الرغبة الكبيرة في التغيير السياسي نحو نظام ديمقراطي حقيقي وتعددي.

المطلب الأول: الثورة التونسية 2010 .

بدأت الثورة التونسية في شكل انتفاضة محلية* تكررت عدة مرات في وسط البلاد وجنوبها في العامين السابقين، حيث حصلت في السنوات الأخيرة مواجهات عنيفة بين السكان وأجهزة السلطة بجهة بن قردان الواقعة على الحدود الليبية، كما عاشت منطقة الحوض المنجمي(جنوب تونس) سنة 2008 حالة تمرد قادتها كوادر نقابية وسطى استمرت اشهراً عديدة فضتها السلطة بالعنف الشديد.[1]أما الاحتجاجات الاجتماعية التي قادتها هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل فعمت مختلف القطاعات، وبالخصوص مؤسسات الاستثمار الأجنبي الخاصة المنتصبة بالبلاد وتؤكد البيانات الرسمية أن الازمة أضرت بـ 287 مؤسسة منها 97 تونسية والإيرانية 50 إيطالية 29 المانية. ومع تضاعف عدد المؤسسات التونسية المتضررة 5 وبعدما كانت 24 مؤسسة في ديسمبر 2008 لتصبح 97 مؤسسة في سنة 2009. في حين إرتفعت الإضرابات من383(2007) إلى 412(2008) لتتراجع 321(2009) اغلبها إضرابات تابعة للقطاع الخاص (قطاع صناعة وقطاع الخدمات وقطاع الفلاحة...).كما عرفت البلاد خلال الثلاثة السنوات الأخيرة تزايد عدد الاعتصامات التي نفدها العمال في المؤسسات من 27 الى 28 ليصل الى 32 اعتصاماً. شملت قطاعات النسيج والصناعات المعدنية والميكانيكية ، والسياحة والبناء والإشغال العامة والخدمات والمناولة.[2] لكن إنتفاضة 2010

---

* لتونس تاريخ حافل بالانتفاضات التي استطاع النظام احكام السيطرة عليها منها 26 جانفي 1969 وقعت انتفاضة الورد ونين ضد السياسة التعاضد من تملك الأراضي، وفي 10 تشرين الأول، أكتوبر 1977، نشبت انتفاضة قصر الهلال وفي كانون الثاني/جانفي 1978 أعلن الاضراب العام ووقع الخميس الأسود وفي 26 جانفي 1980، كانت احداث قفصة، وفي 3كانون الثاني/جانفي 1984كانت انتفاضة الخبز، التي شبة انتفاضة 2011.

[1] محمود حيدر، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي** ،ط1(بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012)،ص.337.

[2] محمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص- ص . 197- 199.

دامت فترة كافية لتنظم اليها المدن في النواحي التونسية الأخرى[1]. وبدأت الثورة بخروج أهالي ناحية سيدي بوزيد في احتجاجات شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية سرعان ما تحولت الى مطالب سياسية للدفاع عن الحرية والكرامة.[2] بعد ما تمت اهانت كرامة محمد البوعزيزي على يد ضباط الشرطة ومصادرة عربته التي يكسب به قوة عيشة مما دفعه الى اضرام النار في جسده يوم 17 ديسمبر 2010 ، ليكون هذا التاريخ بداية انطلاق انتفاضة شعبية تلقائية وبدون قيادة ولا برنامج معلن .عبرت المظاهرات عن غضب شعبي متراكم بلغ دروته واحتقان متزايد بلغ حد الانفجار،[3] على الأوضاع الاجتماعية السيئة البطالة البأس الإحباط، الانتحارات... ليخرج الاف التونسيين يوم 18 ديسمبر 2010 في مظاهرات للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والبطالة وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم وسقط خلالها العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الامن[4]

لم يستطع النظام التونسي إخماد انتفاضة الشارع رغم محاولاته العديدة بإستجدام التهديد والقمع اهمها :

- تعديل وزاري محدود في 30 ديسمبر 2010
- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية رفيق الحاج.[5]
- القاء الرئيس زين العابدين بن علي في جانفي 2011 خطاباً اعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بعد عاماً من الخطاب[6] بهدف تحسين وضع الشباب.

---

[1] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص. 243.

[2] علي عبده محمد، مرجع سابق.

[3] رنا العاشوري سعدي ، مرجع سابق، ص .164 .

[4] المرجع نفسه.

[5] محمد جمال عرفة ، **جمهوريات فايس بوك، توتر ويوتوب تقود ثورة تونس** ، 15-04-2011 من الموقع : .http://www.onislam.net ، تاريخ الاطلاع :16-04-2016 ،على الساعة:15:23.

[6] مركز الإنماء للبحوث والدراسات ، 09-07-2011، **النموذج الثوري التونسي المسار التحديات رهانات الانتقال.**

_ وقد وعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة، كما اقترح عقد ندوة وطنية بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل تشارك فيها كل من المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين.

_ كما تعهد بإعطاء دفعة جديدة للإعلام وتخصيص مساحات إعلامية لكل ولايات الجنوب لتعبر عن مشاكلها، بالإضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعي البصري لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن إرادتهم ومتطلباتهم.[1]

_ إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في التجاوزات والوفيات التي وقعت، وتحديد كل الاطراف المسؤولة عن الاحداث بكل نزاهة وموضوعية .

_ تخفيف أسعار المواد والمرافق الاساسية (السكر،الحليب،الخبز)والرفع في ميزانية التفويض.

_ الحرية الكاملة للأعلام بكل وسائله وعدم غلق وسائل الانترنت ورفض أي شكل من أشكال الرقابة عليها.

_ تشكيل للجنة مستقلة لنظر في قضايا الفساد والرشوة وأخطاء المسؤولين .

_حرية التعبير السياسي والتظاهر السلمي المؤطر والمنظم والحضاري .

_التعهد بعدم الترشح للرئاسة 2014 .

_ التعهد بتشكيل للجنة وطنية تترأسها شخصيات وطنية مستقلة لها مصداقية لذى كل الاطراف السياسية والاجتماعية للنظر في مراجعة المجلة الانتخابية ومجلة الصحافة وقانون

[1] **الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغيير الأوضاع الاجتماعية في تونس**، 17-02-2011
من الموقع: http://www.marefa.org
تاريخ الاطلاع :16-02-2016 ،على الساعة: 12:00.

الجمعيات .وتقترح هده الجنة التصورات المرحلية اللازمة حتى انتخابات 2014 بما في ذلك امكانية فصل الانتخابات التشريعية عن الانتخابات الرئاسية.[1]

كان فشل النظام التونسي في طريقة إدارة الازمة من أبرز العوامل المساهمة في نجاح الثورة. باعتبار أن المطالب الاصلاحية يمكن التعامل معها دون أن تصاعد الي المطالبة بزوال نظام الحكم القائم. لان الثورة التي انطلقت من انتفاضة محلية وتوسعت تدريجيا لم يخطط لها تنظيم سري كاريزمي، لكنها إستفادت من عجز النظام في التعامل معها.

_ كما ساهم الخطاب التصعدي الاول للرئيس بن علي في زيادة الاحتجاجات والمواجهات مع قوات الامن، وبرز بالمقابل تنسيق بين المحتجين في مختلف الولايات،واعتمد المتظاهرون علي توسيع الظاهرات في المناطق النائية البعيدة عن مراكز الولايات لاستنزاف قدرة قوات الامن وتشتيتها مما أدي الى تجاوزات أمنية ارتكبتها قوات الامن.[2]

_لقد اتبع النظام التونسي سياسة مزدوجة لإخماد الثورة، فمن جهة إعتمد الحل الامني المتمثل في اللجوء إلى تعزيزات أمنية كبيرة لمنع الاحتجاجات في المناطق وشن حملة اعتقالات واسعة ، بالإضافة إلي اتباعه اسلوب التعتيم الاعلامي حيث منعت جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من تغطية الاحتجاجات في المناطق .ومن جهة اخرى حاولت الحكومة التونسية الاستجابة لبعض مطالب المحتجين والإقرار بمشروعيتها.[3] ونتيجة للاعتبارات السابقة وحيوية المجتمع المدني تحولت المطالب الاجتماعية إلى مطالب سياسية و بدأت الثورة تتجه نحوى الراديكالية،بالإصرار علي اسقاط النظام القائم برمته واستبدله بنخبة جديدة.[4]

---

[1] عزمي بشارة ،**الثورة التونسية المجيدة** ،مرجع سابق ،ص-ص.371-372 .

[2] المرجع نفسه ،ص . 246.

[3] توسع التحركات الاحتجاجية في تونس،2016/12/26 ،
من الموقع:WWW.AlJazeer . net ،
تاريخ الاطلاع : 2016/4/12,علي الساعة:14:31 .

[4] المولدي الأحمر، **خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق**، 23-02-2013،
من الموقع: http://www.aleaar.org.debat
تاريخ الاطلاع: 15-03-2016،على الساعة :10:00.

وتتسم الثورة التونسية عموما بمجموعة من الخصائص جعلتها تختلف عن سائر سياسات التغيير و الاصلاح التي شهدتها تونس مند الاستقلال تتجلي في :

- أنها كانت ثورة شعبية – شباب عاطلين هم المحرك الرئيسي لها –[1] شاركت فيها كل الفئات الاجتماعية (فئات الطلبة والعمال، الموظفون، المحامين و العاطلون...) اتخذت فيها لإضرابات اشكالا مختلفة تنوعت مظاهرها من الاحتجاجات الى التظاهرات الى الاعتصام تجاوب معها التونسيين المقيمين في العديد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية [2]

- إن هذا التغيير يهدف الى إرساء الديمقراطية والحرية السياسية والقطيعة مع النظام السلطوي السابق.[3]

-جاء هذا التغيير السياسي على خلفية انتفاضة ثورية هي الأخرى متميزة عن سائر الانتفاضات التي سبقتها، حيث تميزت بالقدرة[4] على تحييد الجيش وكانت حراكا مجتمعيا غير مسيس يغلب عليه الطابع العفوي والتلقائي[5] .غياب مرجعيات قيادية، والدور الكبير لوسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي[6]... وغيرها... ولعل الميزة الرئيسية التي تجعل من ثورة 2011 منفردة بالنظر الى تاريخ الانتفاضات التي حدثت في تونس قبل هذا التاريخ، أنها أدت الى الإطاحة بنظام الحكم السابق القائم على الاستبداد والتسلط.

---

[1] توفيق الماضي، **كلمة في الثورة التونسية الذكرى الأولى للثورة التونسية: التحديات والعوائق**، 14-01-2012، من الموقع: http://nawat.org تاريخ الاطلاع: 12-01-2016، على الساعة :13:00.

[2] ناجي عبد النور مرجع سابق، ص 146.

[3] قوي بوحنية، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير**، 17 أكتوبر 2011 ، من الموقع: http://bouhamia.2010.blogspot تاريخ الاطلاع: 14-04-2016، على الساعة: 22:30.

[4] ناجي عبد النور ،نفس المرجع ، ص- ص.136-137.

[5] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص56.

[6] خليدة كعسيس خلاصي، **"الربيع العربي" بين الثورة والفوضى**، ص- ص.226-227.

اكتسبت ثورة 2010 دلالات نظرية وتحليلية تتمثل في :

_أكد الاتجاه الثوري في تونس أن الانتفاضة الشعبية الخيار المتاح الوحيد أمام الشعوب للقضاء علي الاستبداد السياسي للحكام والتمتع بالحقوق والحريات.

_ أن التغيير الذي يصب في هذا الاتجاه هو حتمية لا مفر منها لتجنب الانشقاقات والثورات (تجنب ثورة أخرى)، هدا ما يلخص الفرضية التي تقوم عليها نظريات الانتقال الديمقراطي والتي مفادها أن السلطوية تمثل مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. ولقد أثبتت التجربة التونسية محدودية تلك الفرضية، اذ يمكن للنظام التسلطي التقليدي أن يتحول الى نظام تسلطي مترسخ،[1] ويرجع سبب ذلك في نظر james rosenw إلى عجز الأنظمة السياسية الاستبدادية عن التكيف السياسي مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للنظام.

_تعكس ثورة 2010 أزمة مصدر الشرعية، فإذا كانت الانتفاضات التي حدثت قبل ثورة 2010 تعبيرا واضحا عن عدم ثقة الشعب بحاكميه، وعن استيائه تجاه سياسة النظام التسلطي وإعادة هذه الثقة يتحقق فقط بإستئصال جدري لقواعد النظام السابق[2].

المطلب الثاني:القوى الفاعلة في التغيير السياسي في تونس بعد 2011

يتفق كل المتابعين للشأن التونسي إن الثورة التي اندلعت من 17 ديسمبر 2010 والتي انتهت برحيل رأس النظام التونسي زين العابدين بن علي مساء 14 جانفي 2011, كانت ثورة عفوية وسلمية ودون قيادة وغير مؤطره داخل أي إطار سياسي أوثقافي أوأيديولوجي لعبت فيها وسائط الاتصال الجديدة خصوصا الانترنيت والمنتديات الاجتماعية دورا في هذا الحراك لكن سرعان ما انضمت إليها قوى سياسية وساهمت في حراك التغيير لكن دون قيادة تمثل في:

[1] محمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص.35.

[2] وليد عبد الحي واخرون ،**الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية** ، ط1، (بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ،2012)، ص. 224.

1/ : القوي المجتمعية

أولا : الحركات الاحتجاجية الشبابية

لعبت القوى الشبابية بمختلف مكوناتها من عاطلين عن العمل وحملة الشهادات-طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس والمعاهد وعمال وموظفين،[1] دور فعالا في تحقيق التغيير السياسي في تونس، حيث أظهرت هذه الأخيرة الظفرة في . أعداد الشباب التي يتخوق منها علماء الديمغرافيا ومحللون آخرون مند عقدين، هي قنبلة سياسية موقوتة، وهي دحضت في الوقت نفسه المقولة الرائجة بأنه لا يمكن إصلاحه نظام سلطوي إلا في بلد يملك معارضة سياسية متماسكة ذات قيادة قوية.[2]

تمكنت هذه القوى الجديدة من فرض نفسها على الأرض من خلال ما تتسم به جسارة وجرأة فضلا عما تتمتع به من قوة في استخدام تقنيات التواصل الاجتماعية والإطلاع على ما يجري في العالم من حوله. [3] إلى جانب التجانس والانسجام الاجتماعي الذي يتمتع به المجتمع التونسي، الذي ساهم في الإطاحة بأقوى الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي وهو نظام زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011. حيث فرض شباب[4] "القصبة" الذي توافد على تونس العاصمة من كل الجهات بالضغط والاعتصام، مقترح المجلس الوطني التأسيس الذي جري انتخابه مباشرة من الشعب طول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ الحديث يوم 23 أكتوبر 2011.[5]

لكن رغم الدور الذي قامت به الحركات الشبابية في الدعوة إلى تفجير الانتفاضات والثورات الشعبية في تونس ومصر, يرى بعض الباحثين أن تراجعت بعد الثورة ولم تنجح في الوصول

---

[1] محسن التليلي, **الوعي لدى تلاميذ المدرسة التونسية دراسة ميدانية**، 7اكتوبر 2013، مركز كارينغي
من الموقع: cange.mec. org/ publuations
تم الاطلاع يوم 14.02.2016،علي الساعة :12 01:

[2] ميشل دن, **ما اثبتته تونس- ودحضته- حول التغيير السياسي في العالم العربي**. 18 كانون الثاني.2011
من الموقع: carnegeendoemen :Org/sada/?.
تاريخ الاطلاع يوم: 2016/03/16، علي الساعة : 12:00.

[3] **المشهد السياسي في تونس بعد الثورة**, 12,افريل,2016
عن الموقع :http: www.assakina.com
تاريخ الإطلاع. 2016/01/1 على الساعة 13:00.

[4] خليل حسين, **عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي**، 2011/10/18
من الموقع: http:// drkhabhassein.blogspot.com ،
تم الاطلاع يوم 17-03-2016.

[5] محسن التليلي, مرجع سابق .

إلى الحكم أو أن تكون شريكا في ترتيباته, فقد تراجع دورها وتأثيرها في المجال العام, نتيجة الأخطاء الهيكلية التي ارتكبتها في مسيرة المرحلة الانتقالية ,[1] ففي البداية تخلت هذه عن موضع القيادة عقب سقوط الأنظمة القديمة, وتركت الساحة لمحركات السياسية المنظمة حركة النهضة الإسلامية التي توفرت لها الخبرة التنظيمية والدعم المادي والسياسي المنظم, على نمو مكنتها من الحصول على أغلبية البرلمان والفوز بالمناصب التنفيذية , فبدأت الحركات الشبابية بالظهور الإعلامي المبالغ فيه و حضور المؤتمرات الدولية وإلقاء المحاضرات في أشهر الجامعات والمنتديات العالمية.[2]

ثانيا: دور الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي:

في ظل ظروف احتكار السلطة وسيطرتها على وسائل الإعلام ساهمت الفضائيات العربية كم ساهمت الإعلام الجديد في نشر النقد والاحتجاج والشعور بعدم الرضي وتتميز وسائل الإعلام الاجتماعي،[3] التي يعرفها زاهر رضى: على أنها منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشرك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهويات نفسها[4] في أنها فعالة ولا يقتصر المشارك على التلقي، كما أنها تحمل طابع نادى أو منتدى تنشأ فيها مجموعات تضامن، وجماعات متجانسة أو مختلفة...الخ.[5]

لقد ساهمت تكنولوجيا الاتصال بواسطة الانترنت، عبر مواقع النقاش الاجتماعية ، وتقنيات نقل الصورة عبر الفضائيات العربية في ترشيد الاحتجاجات الشعبية وتسيسها. [6] وتجاور القيود التي كانت قد فرضتها النظم العربية–تونس على حريات التعبير والتنظيم لدى الشباب. [7]يرى بعض

---

[1] يوسف ورداني، **محددات مستقبل دور الحركات الشبابية في الدول الربيع العربي**, 2014/07/10 من الموقع http://www.reessmideast. Org/ تاريخ الاطلاع: 2016/03/16. على الساعة 4:00.

[2] يوسف ورداني، مرجع سابق.

[3] عزمي بشارة، **زمن الثورات وسرعة الضوء وتونس العرب**, 25 يناير 2011, مركز العربي لابحات ودراسة السياسات, من الموقع, http: www.dohoainstitutute.org.

[4] نادية بن ورقلة، **دور الشبكات التوصيل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعية لدى الشباب العربي** http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal11_12.pdf ، تاريخ الاطلاع:2016/02/12.-

[5] عزمي بشارة، **زمن الثورات وسرعة الضوء وتو نس العرب**، مرجع سابق.

[6] عبد العالي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس: مدي قابلية النموذج للتعميم**,(الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) ص .5

[7] ديانا شحاتة. مريم وحيد، ، مرجع سابق، ص.11.

الباحثين أن شبكة الاتصال الاجتماعي والفضائيات أدت دورا هاما في الثورة التونسية لكن لست بالمكانة التي تعطيها إرياها بعض الكتابات.[1]

وقد بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك (2 .760.494) نسبة تقترب من ربع عدد الإجمالي لسكان البلاد (56. 23%)، هذا ما جعل تونس البلاد الإفريقي الأول من حيث مستخدمي الفايسبوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في المجال التقني مثل الصين واليابان. [2]

واعتمدت الاحتجاجات التونسية بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الجماهير بإيصال صوتهم التي تمكن من خلالها الثائرون من إيصال أصواتهم إلى الشعب وقطاع كبير من الشاب التونسي بالإضافة إلى العالم الخارجي ونفل الإحداث على طبيعتها وحقيقتها إلى الشعب داخل البلاد، وقد كان لهذه الشبكات أربعة ادوار تمكنت الاحتجاجات من خلال إحداث التغيير السياسي في تونس.

1-نجاحها في تحشيد الجمهور وتحقيق الشعبية.

2-ساهمت في بروز المواطنة الفعالة والايجابية.

3-كانت أدوات مضادة للدعاية والإشاعات.

4-ساعدت الناس في تحليل البيانات التي تصدر عن الحكومة.[3]

لم تكن شبكات التواصل الاجتماعي مجرد ناقل للأحداث تونس، وإنما تحولت بطبيعتها التفاعلية وإتساع نطاق إستخدامها خاصة بين الشباب إلى واحدة من المحركات الأساسية، التي ساهمت في تشكيل الوعي للشعب من خلال حركة التسييس السريعة والمكثفة وربط النشطاء ببعضهم البعض وتنسيق حركتهم وخلق بيئة إتصالية تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي

[1] عميرة علبة الصغير، "الثورة التونسية في عامها الثالث " ، (محررا) ،علي خليفة الكوادري وعبد الفتاح ،الذيمقراطية المتعثرة مسار التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية ، ط1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014)،ص 87.

[2] محمد مالكي واخرون ، مرجع سابق، ص 321.

[3] عبد الله ممدوح مبارك الرعود،" **دور شبكات التواصل الإجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**" (رسالة ماجيستير العلوم السياسية، كلية الإعلام، جامعة الشرق الاوسط ،2012)، ص - ص 65- 66.

السياسية وأصبح للإعلام فيها تأثير غير مسبوق،[1] في ظل تجاهل وسائل إعلام الدولة، تغطية إحتجاجات المجتمع التونسي في أيامها الأولى. كانت شبكات التواصل الاجتماعي مثل وكالات الأنباء التي لا تخضع لرقابة الدولة فعملت الهواتف المحمولة والفيسبوك، وتوتير على تغطية الاحتجاجات ونقلها بشكل حي، وهدا ما جدب انتباه وسائل الإعلام لا صوت الشعب التونسي الذي حافظ على زخم من المحتجين ومع عدد مستخدمي الفيسبوك 2011 (060. 641. 2) أي ما نسبته 94. 24 % من مجموع السكان، أما عدد مستخدمي التوتر فكان عددهم 746. 35 مستخدما.[2]

تميزت مؤسسة الفيسبوك في تونس بالانسجام والتنسيق على غرار مشكلات المجتمع المدني ،ويبرز هذا الانسجام انتظامه في شكل مجموعات بلغ عدد أعضائها مئات ألاف ومنها مجموعة (malunisie)التي تجاوز أعضائها 555 ألف نشاط فضلا عن أن مؤسسة الفيسبوك تنتظم في مجموعات لنشر أخبار الحراك التونسي بشكل منظم، وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع من البلاد على غرار كافة تحركات الشارع التونسي. [3]

ثالثا: القوى العمالية والمهنية: وتشمل خاصة

الاتحاد العام التونسي للشغل*:

لعبت القوى العمالية والمهنية دورا في تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها.[4]حيث كان الاتحاد العام التونسي للشغل يجمع في صفوفه نقابات العمال والموظفين التونسيين المنتشرين في كل البلاد وبلغ عدد المنخرطين فيه أثناء الثورة 350 ألف منخرط بعد ما كان في عهد بن علي تابع له [5] إلا أن أحداث الثورة بينت انه ظل أهم الهيئات المدنية المنظمة على الإطلاق, وقد بذا ذلك

---

[1] عزمي بشارة وآخرون، **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال التجربة التونسية** (بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات ، 2011) ص.13.

[2] عبد الله مهدي مبارك الركود، مرجع سابق. ص. 66.

[3] عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي...اي دور، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي** , العدد 16، 2012 ص 159.

*يعد من أرقى التنظيمات العمالية التي تأسست سنة 1946 مع الحزب الحاكم- الحزب الدستوري الحر ثم الحزب الاشتراكي الدستوري ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد بن علي, فاعلا رئيسيا في الحياة السياسية علاقة تبعية المركزية النقابية للحاكم. إلا أن هذه العلاقة أدت إلى حدوث صدامات بين الطرفين من 1987 وانتفاضة الخبز 1984

[4] دينا شحاتة، مريم وحيد، مرجع سابق, ص, 15.

[5] احمد كرعود، مرجع سابق، ص.34.

جليا من خلال الحضور القوي للقيادات النقابية الوسطى التي تحولت إلى قيادات ميدانية لحركة الاحتجاجية,[1] مند الأيام الولي وذلك بفعل وعي الاتحاد العام التونسي للشغل بخطورة الأوضاع الاقتصادية والتنموية العامل الأكبر لحضوره الثوري, كما أن وجود عناصر قومية ويسارية بالاتحاد ساعد على تنامي هذا الدور للاتحاد ضد استبداد وقمع نظام بن علي.[2]

فقد أذى الضغط على القيادة النقابية إلى موافقتها مكرهة، على شن الاتحادات الجهوية والمحلية وإضرابات عامة لاقتا نجاحا كبيرا, حيث لم يكن بالإمكان حشد كل تلك الجماهير المطالبة برحيل بن علي في الشارع الرئيسي بالعاصمة يوم رحيل بن علي 14 جانفي 2011, [3]إلى جانب إصدار الاتحاد بيانا في 18 ديسمبر 2010 طالب فيه بإطلاق سراح الموقفين وسحب قوات الأمن من الشارع.[4]

ساند الاتحاد التحركات الشعبية حتى بعد سقوط بن علي، لكن القيادة النقابية اكتسحت الساحة السياسية خاصة في حضور حزبي ضعيف من أحزاب المعارضة الضعيفة ، واستغلت القيادة حالة الفراغ لتقترح انشاء مجلس لقيادة الثورة، وقد تمكنت من أن تصبح الطرف المقابل لبقاء النظام القديم الراغبة في العودة إلى السلطة والإمساك بزمام الأمور.[5]

كان للاتحاد دور للمشاركة بشكل رسمي في حكومة محمد الغنوشي التي تلت الإطاحة بنظام بن علي التي كانت تضم 14 وزيرا من الحزب الحاكم السابق ولكنه انسحب في الأخير مع ثلاث وزارات لأنه رأى فيه خلفية نظام بن علي وعدو وجود قطيعة معه.[6]

---

[1] **المشهد السياسي، في تونس بعد الثورة**، مرجع سابق.

[2] اسلام محمد السيد, 3 **تجارب عربية ترسم دور النقابات في التغيير القادم**, 2016/02/21 من الموقع http:idaat.com/author/eslam.mohamed. تاريخ الاطلاع: 2016/02/12. على الساعة: 4:00.

[3] محمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص.292.

[4] اسلام محمد السيد، مرجع سابق.

[5] محمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص.292.

[6] اسلام محمد السيد، مرجع سابق.

2/ القوى السياسية:

أولا: الأحزاب السياسية:

بالرغم من الحصار الذي كان مفروض على الأحزاب السياسية والتنظيمات غير القانونية، إلا أنها ساهمت في مسار الثورة وتوسيع انتشارها جغرافيا، من خلال الكوادر الوسطى للكثير من الأحزاب الماركسية والقومية في الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية المنظمات في مختلف المدن والقرى، كما كان لتلك الكوادر أيضا دور مركزي في صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير المنتفضة إلى حيث يجب أن تحتج وترفع الشعارات حيث تم إعتقال الكثير من القيادات السياسية في تونس العاصمة وتحملهم مسؤولية ما آلات إليه الأوضاع. [1]

انضمت الأحزاب السياسية إلى المتظاهرين والمحتجين في الجهات المناطقية تم في العاصمة، [2] ومع أن الانتفاضة كانت عفوية ودون قيادة سياسية معروفة ومعارضة ، لكن هذا لم يمنع الاحزاب السياسية من استثمار الثورة من أجل التغيير الديمقراطي،[3] بينما كانت الجماهير الثائرة تطالب بتغيير جدري، وإسقاط النظام كانت النخب السياسية داخل الأحزاب منقسمة إلى اتجاهين[4] حول موقفها من الثورة ومجرياتها.

أ/ الاتجاه الأول: يمكن تصنيفه بالجدري أو الثوري رغم أنه يضم أحد الأحزاب غير اليسارية.

ب/ الاتجاه الثاني: يتميز بخطاب يغلب عليه نفس «إصلاحي» بأفق محدودة رغم مشاركة قواعده وأطره في فعل الثورة [5]كما يوضح الجدولا رقم (3).

---

[1] محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 217 - 218

[2] كمال بن يونس، **عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**، **مجلة السياسة الدولية** ,العدد 184 , ابريل 2011, ص, 60.

[3] عزمي بشارة، **ثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص 31.

[4] عميرة عليه الصغيرة، مرجع سابق، ص.83.

[5] محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق ص.218.

جدول رقم 03 يوضح انقسام الأحزاب السياسية بين الاتجاهين (1) (2) في الثورة

	الأحزاب – اسمه -	التوجه	موقفه من الثورة
الاتجاه الأول الاتجاه الجدري	حزب المؤتمر من اجل الجمهورية حزب العمال الشيوعي التونسي	حزب لسير إلى ديمقراطي يعتبر امتداد لحركة اليسار التي تأسست في الستينيات.	نادي الثورة والقطيعة الجدرية مع انقلاب السابق رفع شعار الحرية والعدالة والكرامة دعم الثورة ورأى فيها الحراك الاجتماعي فرصة لنزوح القوى من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية.
الاتجاه الثاني الإصلاحي	الحزب الديمقراطي التقدمي	تحالف لقوى ديمقراطية يسارية وعربية وإسلامية	شارك في الحكومة المؤقتة وبعد أربعة أيام من اندلاع الثورة طالب الحكومة بسحب القوات الأمنية والقيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي تتصل بالنظام السياسي واستراتيجية التنمية عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على نشاط الأحزاب إلى غير ذلك من الإصلاحات...
	حركة التجديد	ليبرالي ديمقراطي (الاستراكبة الدولية)	كان موقفه من الثورة اصلاحي وطالب الحكومة القيام ببعض الإصلاحات وإطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار الأمني ورفع التعتيم الإعلامي.

-جدول(3) من اعداد الطالبة

الأحزاب الموضحة في الجدول ساهمت في الثورة من خلال دعمها لبعض الإصلاحات إما من خلال فرضها بعض الإصلاحات، أومن خلال مطالبتها بمواصلة الثورة والوصول إلى التغيير الجدري، بينما سقطت أحزاب الديكور فور سقوط نظام بن علي، في حين قبلت أحزاب أخرى بالسقف الذي أراده النظام القائم، رغم إسقاط رأسها و محاولة الالتفاف على الثورة وحصرها في حدود التخلص من حكام مستبدون ومن بعض أزلامه.[1]

[1] عميرة علية الصغيرة، مرجع سابق. ص83.

ثانيا : دور المؤسسة العسكرية:

ظلت المؤسسة العسكرية في عهد «الحبيب بورقيبة» محايدة عن المشاركة في الحياة السياسية واكتفت بمهمة بالدفاع عن السيادة الوطنية، دون أن تتوفر لها الوسائل الناجحة للاطلاع بهذه المهمة، اعتقادا منه أن التسليح يؤثر على الوضع الداخلي ويفوض من الأيديولوجية البورقبية.وبعد الانقلاب 1987 وصل بن علي إلى السلطة وواصل نفس سياسات العهد السابق. من خلال حياد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية.[1]

لكن رغم تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية بجميع أشكالها إلى أنها قامت بدور إيجابي في الثورة من خلال التزامها الحياد ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- تأزم العلاقة بين المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية الذي عمل على تهميشها وتقديم أجهزة الأمن عليها.
- تسارع الأحداث والحركة الشعبية بحيث تجاوزت في وقت قصير قدرات الجيش على كبحها بالوسائل المقبولة في حفص الأمن والنظام بالهراوات والدروع والغازات المسيلة للدموع ما هو مسموح به في تفريق التظاهرات والجموع.[2]
- سلمية الانتفاضة الشعبية بشكل تام بحيث جردت الجيش من أية ذريعة تحمله أو تجيز له اللجوء إلى الأسلحة النارية.[3]
- خشية الجيش من نشوب حركات مسلحة وتعقد الامور وتبرر التدخل الاجنبي، لذلك التزم الحياد وابتعد عن العنف
- اقتناع الجيش بأحقية المطالب الشعبية المتمثلة برفض الفساد والإقصاء والاستئثار ثم مراقبة الجيش للحركة ووقوفه على حقيقة أنها تشمل شرائح واسعة من الشعب، ولا يمكن وصفها بالتمرد والفوضى بل إنها انتفاضة شعبية تقارب في تصنيفها الثورات إلى

[1] شارل غريوال, **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**,14 فيفري 2016.(مركز كارينغي) من الموقع http://carmagie.mce.org , تاريخ الاطلاع 2016/01/16, على الساعة : 01:00.

[2] مصطفى الفيلاني و اخرون ، مرجع سابق ، ص. 226.

[3] خليدة كعسيس خلاصي ،مرجع سابق، ص. 236.

حد ما،[1] لذلك فإن المؤسسة العسكرية لعبت دورا رئيسيا في التعجيل هو رحيل "بن علي" من خلال امتناعها عن إطلاق الرصاص على المحتجين وملازمتها الحياد، ثم تحولت إلى انحياز واضح للمتظاهرين في الأيام الأخيرة قبل سقوط الرئيس المخلوع وهو ما أظهر أن المؤسسة العسكرية لا ترغب المباشرة في الشأن السياسي. [2] وإنما اقتصر دورها على حماية المرافق والمؤسسات العامة،[3] وقد كان للتوتر الحاصل في العلاقة بين الأجهزة الأمنية واتساع رقعة الاحتجاجات ودخول فئات متعددة من الشعب (محامون، موظفون،...) دور في زيادة الارتباك في أعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد الثورة التي توحدت حول شعار "ارحل" وهو نداء موجه لرئيس زين العابدين بن علي ، دوى طيلة ساعات يوم 14 جانفي في شارع "الحبيب بورقيبة" أمام وزارة الداخلية من القمع واستهان كرامة عشرات الآلاف من التونسيين طيلة عقود،[4] كما قال الخبير العسكري المتحدث باسم وزارة الدفاع السابقة العميد "مختار بن نصر" في حلقة من برنامج "الواقع العربي" يوم 13-11-2014، التي ناقشت دور الجيش في حماية الثورة والتزام الحياد إذ ادى واجبا كبير خفض ودعم الثورة مند انتشاره في الميدان قرار ألا يتصدى للشعب. [5]

ثالثا : دور منظمات المجتمع المدني الحقوقية دولية

تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، وإصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهذا شكل جانبا هاما من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط، وتحويل الاحباط إلى تظاهرات جماعية ومن أبرز تقارير المنظمات الحقوقية التي نشرت أثناء الانتخابات الأخيرة، بعدها في أكتوبر 2009 هي:

---

[1] مصطفى الفيلاني و اخرون, مرجع سابق، ص. 226.
[2] **المشهد السياسي بعد الثورة**, مرجع سابق.
[3] علي محمد عبده، مرجع سابق.
[4] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص, 34.
[5] برنامج الواقع العربي، دور **الجيش التونسي في حماية الثورة والتزامه الحياد تجاه الساحة السياسية في تونس**, 2015/11/13 من الموقع: Www. Aljazeera.net .
تاريخ الاطلاع 2015/11/18 على الساعة:3:00.

– منظمة مراسلون بلا حدود التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحافيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات «التعددية في الإخبار ليست واقعا يعد في تونس»[1]

– الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان، التي أوردت في تقرير أصدرته تحت عنوان «تضارب السياسات الأوربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في تونس»، إن السلطة التونسية تنتهك بصورة منظمة ومنهجية معظم الحقوق والحريات التي التزمت بها وأقرتها اتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوربي.[2]

–منظمة العفو الدولية قال في بين لها من خلال استطلاع أجرته في تونس يظهر أن سلطات البلد لم تف بوعد تحسين سجل حقوق الإنسان «في وراء الواجهة، هناك جو من القمع مستحكم»

– منظمة «هيومان رايتس وتس». التي شككت في حرية الانتخابات ونزاهتها، وقالت في بيان لها صدر في 25 أكتوبر 2009 أن الإعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة التونسية أدت إلى إجراء انتخابات تفتقر إلى الحرية والنزاهة.[3]

[1] ناجي عبد النور, مرجع سابق, ص 145.
[2] عبد الله جناحي, مرجع سابق .
[3] ناجي عبد النور, مرجع سابق, ص. 145.

المبحث الثاني: الانتقال السياسي في تونس بعد ثورة 2011

تعتبر الفترة الانتقالية من أخطر المراحل لانها شهدت صراعا بين رموز النظام القديمة والنخبة الاصلاحية الجديدة، واستمر الحراك الشعبي التعسفي المطالب بالتسريع في الاصلاحات لذلك سنتناول في هدا الدراسة مايلي :

المطلب الاول: إعادة البناء المؤسسي .

بعد اندلاع الثورة التونسية يوم 17 ديسمبر 2010, كانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس المستبد(14 جانفي 2011) الذي كان يحتكر الاختصاصات الأساسية من الناحية السياسية بل أيضا من الناحية الدستورية, فبسقوطه سقط جزء هام من النظام, وهو الجزء القيادي, مما أدى إلى تعريضه بجزاء أخر جديد. [1] اتسمت المرحلة التي أعقبت سقوط بن علي بحالة من الارتباك والتردد يمكن إجمالها في عدة مفارقات وهي:

_ التضارب بين الشرعية الثورية كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحبة لها مباشرة وبين منطق النظام والمؤسسات الانتقالية السياسية الادارية القائمة والمنتمية إلى النظام القديم والتي كان من المفروض أن تتماشى مع الثورة. [2]

_الفرق الشاسع بين "شعب الثورة " و" شعب الانتخاب"، الأول واضعا لشعارات ثورية دنيوية ودولة مدنية، دون اعتماد أية مرجعية، دينية، والثاني منتجا أغلبية حزبية نيابية ذات مرجعية دينية، شرعية وفقهية. [3]

بعد الإعلان عن مغادرة رئيس في 2014/1/14 حدث شغور في منصب الرئاسة واسند منصب الرئاسة بحسب الفصل 56 الي الوزير الاول" محمد الغنوشي" [4] ليتم الإعلان يوم السبت 15 جانفي 2011 بعد اجتماع فوري للمجلس الدستوري عن الشغور النهائي لرئاسة

---

[1] La tranistion. Rafaa ben achour et sana ben. Achour democratiqur en tunisie: entre legalite constitutionnelle et legtiminilerevolutionnaire apartaire dons la rew ue froncaise de droit. Constitaionnel- 2012.

[2] **المشهد السياسي التونسي بعد الثورة**, مركز الحزيرة نت, 15 مارس 2011 من الموقع www. Assakina. Com. تاريخ الاطلاع 13-03-2016.

[3] La tranistion. Rafaa ben achour et sana ben. Achour , Réf Prec .

[4] يحي بن عاشور, **الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية- المرحلة الانتقالية الأولى** ، 28 أكتوبر. 2012, من الموقع: http: // yadhba. Blogspot.com. ،تاريخ الاطلاع:28- 12- 2015.

الجمهورية والرجوع إلى الفصل 57. الذي نص[1] "على أن المغادرة تمت عن الظروف القائمة بالبلاد، وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ وأن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بواجبات الرئاسة[2] لذا أعلن المجلس :

- الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية.
- إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.[3] وعلى هذا الأساس تولى السيد فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب الرئاسة المؤقتة الأولى للجمهورية في مدة لا تتجاوز 60 يوما، يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد،كما أنها مقيدة –رئاسة–بشروط جوهرية وشروط إجرائية واختصاصية وهي الآتية:

الشروط الجوهرية: تتمثل هذه الشروط في وجود حالة الشغور وفي عدم إمكانية الترشح لرئاسة الجمهورية من قبل الرئيس المؤقت.

الشروط الإجرائية: تشمل هذه الشروط قرار الشغور رسميا عن طريق المجلس الدستوري الإعلام بذلك، في تصريح موجه في المجلس الدستوري إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب ، وأخيرا أداء اليمين الدستوري أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين. [4]

وبعد ما تولي "فوائد المبزع" رئاسة الدولة.

– كلف "محمد الغنوشي" بتشكيل حكومة وطنية ضمت ثمانية حقائب وزارية لأعضاء التجمع الدستوري والحكومة السابقة وجدة من بينها ستة حقائب رئيسية, منها الداخلية والدفاع، ولكن أمام المظاهرات الرافضة لهذا الالتفاف ووجود رموز النظام السابق للرئيس الحكومة الانتقالي تراجعت هده الحكومة وأعضائها[5].

– وقد اتخذت الحكومة في أول اجتماعاتها قرار بالعفو العام عن جميع الحركات والأحزاب السياسية المحظورة في عهد الرئيس السابق، بما فيه حركة النهضة الإسلامية. كما تم الإفراج

---

[1] دستور الجمهورية التونسية ،منشورات المطبوعات التونسية ،دستور 2004، الفصل 57 .
[2] يحي بن عاشور، نفس المرجع.
[3] **النموذج الثوري التونسي المسار، التحديات رهانات الانتقال**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ، ج1, 09/ 17/ 2011
[4] يحي بن عاشور، مرجع سابق.
[5] صافيناز محمد أحمد, **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, من الموقع:
http://acpss. Ahramdigital. Org.eg.
تاريخ الإطلاع : 2016/02/12 ، على الساعة 00: 15

على مدار يومي 18و19 يناير 2011 عن مختلف السجناء الذين اقترب عددهم من 1800 سجين سياسي من البلاد. [1]وطرحت على الطبقة السياسية مسألة شرعية مؤسسات الحكم.

* قامت الحكومة المؤقتة بإصدار مجموعة من المراسيم لتنظيم أمور البلاد وهي:

- حل البرلمان المؤلف من غرفتين : مجلس النواب ومجلس المستشارين وأسندت صلاحية إصدار مراسيم تشريعية إلى رئيس الدولة. [2]

- حل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- مرسوم سنة 2011، مؤرخ فيفري 2011 يتعلق بإجراء الجنة العليا للإصلاح السياسي.

- قانون عدد 5 لسنة 2011 مؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم سبقا للفصل 28 من الدستور.

_ المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ 18 فيفري 2011 المتعلق بأحداث هيئة عليا لتحقيق اهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

_ المرسوم التأسيسي عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011: صدر هذا المرسوم بعد أن أعلن رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزغ في خطاب 3 مارس 2011 عن افتقاد صلاحية دستور 1959. [3]

إتخاد الاجراءات السابقة راجع بالاساس الى:

_ ان الثورة تجاوزت الدستور ونادت بإبطاله وإبطال مؤسساته المتورطة مع النظام السابق كالمجالس النيابية والمجلس الدستوري وفرضت على الرئيس المؤقت أن يعلن ذلك للمصلحة وتجنبا لانهيار الدولة.

_ لان الظروف الاستثنائية واضطراب النظام العام حالت دون تنظيم الانتخابات الرئاسية في الاجل المنصوص عليه بالفصل 57 مما جعل مواصلة العمل بالدستور أمرا مستحيلا.

[1] - صافيناز محمد أحمد, **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**،مرجع سابق .

[2] احمد كرعوع واخرون, مرجع سابق، ص . 43.

[3] يحي بن عاشور، مرجع سابق.

_لأن الدستور قد شوه بتنقيحات عديدة افسدته واتت على موازينه فأصبح مظهرا من مظاهر الفساد والاستبداد. [1]

الإجراءات لم توقف التوتر السياسي والجدل حول أفضل السبل لتنظيم الحيات السياسية في الظروف الانتقالية التي تمر به البلاد، من حيث غياب السلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح له الدستور القائم بأداء مهمة لفترة لا تتجاوز ستين يوما. [2] في 24 فيفري 2011 قبل سقوط حكومة الغنوشي بأيام[3] طرحت الطبقة السياسية أربعة خيارات لحل مسألة الشرعية:

أن تنظم انتخابات في ظل الدستور القائم

أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفادة.

أن تنظم انتخابات رئاسية وتعيين هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد

أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية.[4]

ونتيجة لضغط الشارع وخاصة في اعتصام قبصة الثاني، تم اختيار الخيار الثالث، وبعد استقالة محمد الغنوشي[5] 27 فيفري 2011,و تم تعيين الباجي قايد السبسي في 7 مارس رئيسا الحكومة مؤقتة [6] وهو أحد رجالات بورقيبة وبن علي والذي بدا واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبحجم القطيعة الجدرية المطلوبة مع العهد السابق وبضرورة اشتراك مختلف الفعلين من إدارة المرحلة الانتقالية, هنا بداء مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل [7]. حيث عمل على:

-إيقاف العمل بدستور 1959 .

---

[1] محمد علي، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**

من الموقع: www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic

تاريخ الاطلاع: 25-11-2015 على الساعة 00: 14 .

[2] أحمد كرعوع واخرون. مرجع سابق، ص.44.

[3] يحي بن عاشور، مرجع سابق.

[4] أحمد كرعوع واخرون. نفس المرجع ، ص.44

[5] يحي بن عاشور، نفس المرجع..

[6] أحمد كرعوع واخرون، نفس المرجع ، ص.44

[7] عبد الباقي خليفة، **أبرز المحطات في تونس وصولا لانتخابات الرئاسية** ، 27- 02- 1436.

من الموقع: .www.almoslin.net

بتاريخ الاطلاع: 13-12-2015.

-تعامل بحزم مع موجة المظاهرات التي تجمهرت حول مقر الحكومة بالقصبة.

وقام بحل المجلس الوطني لحماية الثورة واللجنة الوطنية للإصلاح، حولة إلى " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"[1].تضم ممثلي ومنظمات والخبراء وممثلي عن الشباب مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الاصلاحات المقبلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيس يتولى دوره التشريعي والرقابي ترأسها عياض بن عاشور.

- إنشاء اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدة من 17 جانفي 2010 حتى سقوط بن علي؛ وترأسها المحامي توفيق بودربالة.

_ اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد خلال الفترة الممتدة من 7 نوفمبر 1987 إلى14 جانفي 2011 تحت إدارة أستاذ القانون عبد الفتاح بن عمر.[2]

- إجراء انتخابات مجلس شعبي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعد التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

- إلغاء إدارة الأمن السياسي.[3]

وعموما تميز المشهد السياسي في تونس بعد سقوط النظام السياسي وقبل شهور من انتخابات المجلس التأسيسي بحالة من التناقض في المواقف، و من عدم الوضوح.[4]

عرف المشهد السياسي في تونس بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، تجلى ذالك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011،[5] تنافست خلالها 162 في في 27 دائرة انتخابية على كامل الارض التونسية تم قبول 1519 قائمة منها ورفضت 105 قائمة أي بنسبة (قبول تقارب 94 % أما أسباب رفض القوائم فهي عديدة منها تضمنت البعض

[1] صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية، المسار والتحديات**، مرجع سابق

[2] أحمد كرعوع وأخرون ،مرجع سابق،ص،45.

[3] اندريو ماسولس واخرون، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2012**، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 16.

[4] صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية، المسار والتحديات**، مرجع سابق.

[5] انور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل عند التوافق**، (قطر: المركز العربي للابحات ودراسة السياسيات, 2014)، ص.ص.1-4

منها أسماء مسؤولين سابقين في حزب التجمع الدستوري المنحل، أو عدم احترامها مبدأ التضامن بين الرجل والمرأة من حيث ترتيب أسماء مترشحين ضمن القائمة الانتخابية الوحدة.[1] ضمت ما يقارب 11618 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي كما يوضح الجدول (4) تنافسوا على 217 مقعدا في المجلس التأسيسي،[2] أي معدل المتنافسين على كل مقعد في المجلس الوطني التأسيسي بلغ 50 مترشحا، يعكس هذا العدد الكبير رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة عن الانغلاق والاستبداد والتغيب.[3]

توزيعت القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي على النحو التالي:

- القوائم الحزبية 830 قائمة
- القوائم المستقلة 655 قائمة
- القوائم الائتلافية 34 قائمة تحت إشراف الهيئة العليا المنتقلة للانتخاب كان الإقبال على الترشح مرتفعا وكذلك الاقبال على التصويب مرتفعا كذلك، كما ارتفع معها منسوب النزاهة والشفافية بإجماع شهادات ألاف المراقبين الدوليين والمحليين.[4]
- أما بالنسبة إلى عمر المترشحين نجد أن 56 % من رؤساء القوائم أعمارهم 46 سنة وأصغر رئيس قائمة يبلغ من العمر 23 سنة في حين أكبر رئيس قائمة يبلغ 81 سنة.

الجنس: بالنسبة للجنس فإن 93% من القوائم هم من الرجال مقابل 7% من النساء بالمقارنة بين القوائم المستقلة والقوائم الحزبية والقوائم الائتلافية، فإن نسبة ترأس النساء للقائمة تبلغ 3% بالنسبة للقوائم المستقلة، و7%بالنسبة للقوائم الحزبية في حين تصل النسبة إلى 35% من القوائم الائتلافية وكان أكبر بروز للمرأة على رأس القوائم المترشحة.[5]

---

[1] يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص.49.
[2] عميرة علية الصغيرة ،مرجع سابق ،ص.65.
[3] يوسف لعياضي، نفس المرجع ، ص، 50.
[4] عبد الله تركماني، **دور انتخابات المجلس التأسيسي في عملية التنمية السياسية**
من موقع: manifest.eni.v.wargla.dz
تاريخ الإطلاع : 2016/03/12 ، على الساعة : 15 :00
[5] **الهيئة العليا للانتخابات**
من الموقع www.isie.tn
تاريخ الاطلاع 15-03-2016 ، على الساعة : 15 :00 .

المشاركة التصويتية:

اختيار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من البداية مبدا التسجيل الارادي وذلك بهدف القطع مع الانتخابات السابقة "وتنظيف" الناخبين بإدخال معلومات معينة عنهم،[1] ونظرا لعدم إقبال السكان على الرغم من الزمن المحدد لذلك،[2] اجازت الهيئة العليا للانتخابات الاقتراع ببطاقة التعريف الوطنية، الامر الذي ادى إلى الأخذ بعين الاعتبار نوعين من المقترعين:

1- **النوع الأول:** ويشمل المقترعين الاراديين، ويقصد بهم المواطنين الذين استجابوا لنداء الهيئة وسجلوا أسماءهم في مكاتب معينة واحترموا الرزنامة الزمنية لتسجيل المحدد من قبل الهيئة.

2- **النوع الثاني:** يشمل المقترعين أليا وهم المواطنون الذين لم يستجيبوا لنداء لذلك تم توزيعهم على مركز بلدية وغير بلدية وفقا لعناوين الموجودة في بطاقة التعريف الوطنية.[3]

لقد ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في 23 أكتوبر 2011 أن التونسيين أقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع، وهو أمر صحيح ظاهر خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقا, فبعد نجاح الثورة كان التونسيون مستعجلون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثقا من أن صوته لن يزور من ظل انتخابات تتمتع بالشفافية الشرعية، وعندما بدأت عملية التصويت, ساد الاعتقاد بان نسبة التصويت قد قاربت 90% إلا أن نسبة الاقتراع الواقعية كانت في حدود 52% وقد قدر العدد الإجمالي للناخبين التونسيين الذين صوتوا فكان 777. 307. 4 ناخبا، من مجمل عدد الناخبين المحتملين البالغ عددهم 924. 289. 8.[4]عبرت العملية الانتخابية التي اجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية في بناء الجمهورية التونسية الثانية، على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ

---

[1] يوسف لعياضي، مرجع سابق، ص.50.

[2] **غموض بشأن التسجيل من القوائم الانتخابية** (03-07-2011)
من الموقع www.alyazira.net
تاريخ الاطلاع 29-03-2016. ، على الساعة : 00: 15

[3] عبد اللطيف الحناشي،**انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الإطار المسار، النتائج**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2012)،ص. 19.

[4] - عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الإطار المسار، النتائج**، مرجع سابق ، ص 19 .

بالدستور اولا وتنتهي بانتخاب الرئيس. فقدعلى غلب المشهد السياسي خلال الاسابيع التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الأيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جيل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع " وسطي" إلى حد ما.

كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلة المشاركة في العملية الانتخابية دورا كبيرا في ازكاء التنافس الانتخابي الذي يشارك فيه 100 حزب يتنافسون على 217 مقعدا في المجلس التأسيسي. بهذا اتسم المشهد الحزبي التونسي قبل الانتخابات بمتغيرات يمكن رصدها فيما يلي:

تأييد شعبي وجماهيري صارخ "لحزب النهضة الاسلامية" حيث نال برنامج الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المتفقة من تباين خطابه السياسي بين المنابر السياسية والمنابر الدينية.

قدم حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي تأسس 1994 وحصل على الترخيص القانوني 2002-برنامجا يوفر بديلا وسطيا للعملية السياسية التونسية، يقوم على إدارة الدولة وفقا لنظام سياسي مختلط برلماني رئاسي-وقد اكتسب هذا الحزب مزيدا من الشعبية من خلال برنامج الداعي إلى القطيعة التام مع النظام القديم ورموزه.[1]

بروز دور العريضة الشعبية المستقلة* ويمثلها حزب المحافظين التقليديين حصل على الترخيص القانوني في 15 تمور /يوليو 2011. يركز برنامجها السياسي على خطاب توافقي إعلامي تقدمي يحمل أبعادا اجتماعية، كانت منافسا قويا لحزب النهضة، حظيت العريضة بدعم إعلامي عبر قناة المستقلة إلى سلها الهاشمي الحامدي – مؤسسها.[2]

---

[1] صافيناز محمد احمد، **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**، مرجع سابق .

* اسقطت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قوائم العريضة الشعبية في مناسبة أولى عند التصريح بنتائج الانتخابات. واسترجاعها بعد ان قضت المحكمة الادارية التونسية. بدلك، افضت اول انتخابات حده في تاريخ تونس.

2 صافيناز محمد احمد، **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**، مرجع سابق .

القطب الديمقراطي وهو حزب دو توجهات يسارية تأسس في 31 مايو 2011. يضم 11 حزب وقدم نفسه من خلال برنامج علماني متطرف مستهدفا الاسلاميين ولكنه حصل على نسبة تمثل ضئيلة في المجلس التأسيسي.[1]

جدول 4: يوضح نسبة الأصوات وعدد المقاعد والنسبة المئوية للمقاعد في المجلس التأسيسي بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011

الاحزاب وقائمة القطب والعريضة	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد داخل البلد	عدد المقاعد المهجر	مجموع المقاعد
حركة النهضة	1500639	40.73	80	9	89
المؤتمر من اجل الجمهورية	341549	13.83	25	4	29
العريضة الشعبية للحرية والعدالة	273362	6.74	25	1	26
التكتل من أجل العمل والحريات	238686	7.03	18	2	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	111027	3.93	15	1	16
القطب الديمقراطي اسلاف	113005	2.79	4	1	5
حزب المبادرة	97489	3.19	5	/	5
حزب أفاق تونس	28236	1.89	4	/	4
البديل الثوري (حزب العمال	11981	1.57	3	/	3
الشيوعي)	30500	0.75	2	/	2
حركة الشعب	3599	0.76	2	/	2
حركة الديمقراطية الاشتراكين	4456	1.26	1	/	1
الاتحاد الوطني الحر	33419	0.83	1	/	1
حركة الوطنيين الديمقراطيين	19201	1.26	1	/	1

[2] صافيناز محمد احمد، عام من الثورة التونسية: المسار والتحديا ت، مرجع سابق .

الحزب الليبرالي المغاربي	15534	0.83	1	/	1
حزب الامة الديمقراطي	5826	0.47	1	/	1
الاجتماعي	9978	0.38	1	/	1
الحزب الدستوري الجديد	7641	0.38	1	/	1
حزب الكفاح التقدمي	5581	0.25	1	/	1
حزب المساواة والعدالة	62293	0.19	8	/	8
حزب الامة الثقافي الوحدوي	1290293	0.14	0	/	0
مستقلون	8289924	1.54			217
قوائم لم تحصل على مقاعد	2408888	32.83	/		
المسجلون		100.00			
الناخبون		51.97			
مجموع مقاعد المجلس التأسيسي			199	18	217
الاصوات المعبر عنها					94.06
الاوراق البيضاء والملفات					5.94

جدول 04 من اعداد الطالبة

عكست انتخابات 23 أكتوبر 2011 تغييراً سياسيا شاملاً في المشهد السياسي التونسي،[1] حيث اتفقت الأحزاب الثلاثة الفائزة الأولى في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رسميا بتاريخ 8 نوفمبر 2011 على مرشحيها لتولي مناصب الرئاسة الثلاثة للمرحلة المقبلة، بموجب "اعلان توافق" على ترشيح "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات رئاسية المجلس التأسيسي، ومحمد منصف المرزوقي الأمين العام لحزب المؤتمر من

[1] اندريو ماسولس واخرون، الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2012، (الأردن: در فضاءات للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 17.

أجل الجمهورية لرئاسة الجمهورية، وحمادي الحيالي الأمين العام لحزب النهضة الإسلامي لرئاسة.[1]

المطلب الثاني : صعود حزب النهضة الإسلامي للسلطة

أفرزت الانتخابات التي نظمت يوم 23 أكتوبر 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله[2] حيث حصلت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي بزعامة "راشد الغنوشي" على أغلبية نسبية تقدر بـ 89 مقعدا في المجلس التأسيسي من217، تلاه حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية بـ 29 مقعد والعريضة الشعبية بـ 26 مقعد ثم حزب التكتل من أجل العمل والحريات بـ 20 مقعداً.[3]

وكشفت هذه الانتخابات على انحسار عام لشعبية القوى السياسية ذات التوجه اليساري على رأسها حزب العمال الشيوعي بزعامة "حمه الهمامي" والحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة "احمد نجيب الشابي" وحركة التجديد بزعامة "احمد إبراهيم".

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، بموجب انتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأخد غير المجلس ذاته. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تتمثل في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة.

وما عزز نجاح التجربة الانتقالية التونسية بعد انتخابات المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية[4]. ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت على نحو ثلثي مقاعد

---

[1] **الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي**، وحدة تحليل السياسات من المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 27 أكتوبر 2011.

[2] عز الدين عبد المولي،مرجع سابق.

[3] عميرة علية صعيرة، مرجع سابق، ص65.

[4] عز الدين عبد المولي، مرجع سابق.

المجلس التأسيس بعدما قبلت العروض المقترحة عليها من حزب النهضة بحسب النتائج التي حققوها، في الانتخابات معتبران حكومة الوحدة تمتلك حظوظا أفضل لمواجهة التحديات الصعبة التي تطرحها المرحلة الانتقالية.

رفض بالمقابل عدد من الأحزاب السياسية التقدمية التي تختلف عقائديا مع النهضة المشاركة في الحكومة ، مثل الحزب الديمقراطي التقدمي، والقطب الديمقراطي الحداثي، وافاق تونس حزب العمال الشيوعي وغيرها من الأحزاب ،[1] الأمر الذي دفع المعارضة الى التشكيك بدورها في مواجهة الأغلبية خاصة بعدما اكد العديد من المحليين حدوث حالة من الانحراف عن رهانات المرحلة الانتقالية، والتي تتعلق بحشد الجهود السياسية في ملفات الفساد المالي والإداري ،وإعادة هيكلة المؤسسات القضائية وتطهيرها ومعالجة البطالة، وإصلاح النظم التربوية والثقافية والإعلامية على أن يتم ذلك عبر التنسيق بين التمهيد للانتقال السلس والحقيقي نحو الديمقراطية وفي الوقت نفسه معالجة القضايا الراهنة والانية.[2]

أ) تشكيل حكومة الترويكا:*

بعد انتخابات أكتوبر 2011 وفوز حركة النهضة بالأغلبية الساحقة تم الاتفاق على تشكيل إئتلاف حزبي ثلاثي[3] تولى عملية قيادة الحكم الانتقالي في تونس بداية من 16 ديسمبر 2011 تكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (89 مقعد في المجلس التأسيسي وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحصل على 29 مقعد وحزب التكتل من اجل العمل والحريات

---

[1] أمين غالي، **عملية اعداد الدستور في تونس: افاق المرحلة المقبلة** 9-9-2011

من الموقع: http://carnegeendoumenent.org.sad

تاريخ الاطلاع: 15-12-2015.

[2] صافيناز محمد احمد، **عام من الثورة التونسية المسارات و التحديات** ، مرجع سابق.

*يقصد بها الحكم القائم علي ائتلاف سياسي يتكون من ثلاثة احزاب ، ظهرت بعد انتخابات المجلس التأسيسي ، أنشأة لتسيير شؤون البلاد، تكون من حزب النهضة في رئاسة الحكومة ،وحزب التكتل من اجل العمل والحريات في رئاسة المجلس التأسيسي ،وحز بالمؤتمر من أجل الجمهورية .دامت هده التجربة من ديسمبر 2011 الي ديسمبر 2013، شهت البلاد خلالها العديد من الازمات

[3] صافيناز محمد احمد، **الانتخابات التونسية. خطوى نحوى الديمقراطية**، 20-10-2014

من الموقع، acqx.ahram.org.eg

تاريخ الاطلاع 16-01-2016. على الساعة: 6:00.

(حصل على 20 مقعد) شكل التحالف الجامع بين الإسلاميين والعلمانيين ما مجموعه 138 مقعداً في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضو وتحفظ 11 اخرين من أعضاء المجلس 217[1]. اتفقت الأحزاب السياسية الثلاثة الفائزة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رسمياً بتاريخ 8 نوفمبر على مرشحين "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي و"محمد منصف المرزوقي" الأمين العام لحزب النهضة الإسلامية لرئاسة الحكومة.[2]

لكن رغم أن هذا التحالف الثلاثي ظل ممسكا بزمام الحكم لمدة سنتين ونصف وقام بتشكيل حكومة الترويكا الأولى: بقيادة "حمادي الجيالي " أو حكومة الترويكا الثانية بزعامة "على العريض" (حركة النهضة) لان أن حضوره الشعبي شهد تراجعا، سبب بطيء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية الشغل التنمية وضمان الاستقرار الأمني، كما فشلة حكومة الترويكا في التصدي للعمليات الإرهابية مما جعل قطاع واسع من المواطنين يعتقد بأنها غير قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.[3]

أدى احتكار حركة النهضة الإسلامية للحكم في الفترة الانتقالية والمحاولات التي قامت بها للهيمنة على مفاصل الدولة، وفق عدد من المراقبين الى إثارة حساسية بين أطراف عدة خصوصاً في دوائر اليسار والعلمانيين الحداثيين، الامر الذي كان وراء بروز توترات عدة في الشارع التونسي، واندلاع أزمة سياسية عميقة على خلفية اغتيال المعارضين اليساريين المنتميان الى الجبهة الشعبية شكري بلعيد ومحمد البراهمي.[4]

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحوى التوافق**، مرجع سابق، ص2.

[2] **النموذج الثوري التونسي المسار والتحديات رهانات الانتقال** 9-17-2012، مركز يماء للبحوث والدراسات.

3 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحوى التوافق**، مرجع سابق، ص.3.

4 وائل بن فرح، التوافق حول إدارة الحكم او المطبات الديمقراطية في تونس، **صحيفة العرب**،العدد 9725 ، 2014، ص، 6.

ب) سياسة حركة النهضة لتحقيق التحول الديمقراطية:

يرى "توفيق المدني" أن وصول حركة النهضة الى الحكم أدى الى تراجع العديد من المكاسب التي جاءت على إثر الثورة، رغم النجاح الذي حققته الحركة الإسلامية بزعامة "راشد الغنوشي" بحيث شاركت في اللعبة الديمقراطية وأصبحت في السلطة. إلا ان قلة خبرتها في مجال إدارة الحكم، وضعف ثقافتها الديمقراطية، جعلها غير مستعدة لتنفيذ المرحلة الثانية من الثورة والمتمثلة في إرساء النظام السياسي البديل وبناء الدولة الديمقراطية والتعددية.[1]

رغم التجاذبات التي عرفتها الساحة السياسية التونسية عقب الثورة إلا أن المرحلة الانتقالية والتي أصفرت عن فور حركة النهضة في اول انتخابات بناية نزيهة في تونس، وحصلت على نسبة 42% من أصوات الناخبين كان يستوجب عليها – حركة النهضة – بغض النضر عن الانتقادات التي وجهت اليها إتخاد مجموعة من الإجراءات، وتوفير بعض الشروط الضرورية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في تونس لعل أهمها:

- احداث قطيعة تامة مع النظام السياسي السابق، وعدم الرجوع الى الممارسات التعسفية والتسلطية التي مارسها هذا الأخير قبل الثورة في مختلف المجالات السياسية (قمع المعارضة والحريات والانفراد بالسلطة، وتشكيل دولة بوليسية) واقتصاديا (من خلال انتشار الفساد والمحسوبية والمحاباة، نزوات البلاد بين مجموعة من العائلات القريبة من دائرة صنع القرار)[2]
- إرساء نظام ديمقراطي على أسس متينة، من خلال إعادة إنشاء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية تعددية، كتدعيم سلطة المجالس التمثيلية والتشاور دون إقصاء مع مختلف فعاليات المجتمع والاتفاق حول شروط المواطنة والمشاركة السياسية والاعتراف بالأخر.

---

[1] توفيق المدني، **حركة النهضة وعوائق الثورة التونسية**، الوحدة العربية الإسلامية ، فيفري 2012 من الموقع:

http://www.wahdaislamsia.org/ISSUES//22/ tanadine.htm.

تاريخ الإطلاع : 2016/02/15 ، على الساعة: 00: 15

[2] فازية ويكن، **دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة**، **مجلة الموقف للبحث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 8، 2013، ص.95.

_ تحييذ أماكن العبادة، كالمساجد عن النشاط السياسي، فبعد الثورة استولت العديد من الجماعات المنتسبة للتيار الاسلامي على المساجد إحتكرت إلقاء الدروس والخطب فيها وصل عددها الى أكثر من 400 مسجد، وهذا ما أثار حفيظة التيار العلماني الذي طالب بوضع قوانين تنص على تحييد المساجد عن العمل السياسي.

_ الامتناع عن إعتبار نفسها الجهة الوحيدة التي لها شرعية الحديث باسم الإسلام، وإحترام الحريات والإنجازات التي حققها المجتمع التونسي منذ الاستقلال في هذا المجال كمدونة الأحوال الشخصية، وتدعيمها بسياسات تحترم حقوق الانسان وحرية الاعلام.[1]

_ تحقيق العدالة بالنسبة لضحايا الثورة إلا أن التخادل في معاقبة المدنيين من شأنه أن يثيروا احتجاجات لدى أسرهم، الذين يطالبون بمعاقبة كبار المسؤولين من النظام السابق خصوصا في الجهاز الأمني ونيل تعويضات بادية.

_ تعتبر مسالة العدالة الانتقالية بسبب عدم وجود التنسيق بين بعض المؤسسات في مجالات (وزارة العدل، مؤسسات المجتمع المدني، اللجان المستقلة لمكافحة الفساد) ما قد ترك إحساسا لدى الضحايا بالتهميش وإفلات المدنيين من العقاب، وهذا ما يعيق عملية تحقيق الامن والاستقرار.[2]

_ عدم اللجوء إلى العنف في فرض الآراء على التيارات السياسية خاصة تلك التي تشمل المعارضة، بل يجب الدعوة الى الحوار لتقريب وجهات النظر بين الجهات المختلفة وبناء جسور الثقة.[3]

---

[1] صلاح الدين الجورشي: **الدولة والهوية: واشكالية العلاقة بين الديني والسياسي. تونس مثلا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص, ص. 68،69.

[2] فازية ويكن، مرجع سابق، ص.96.

[3] صلاح الدين الجورشي ،**الدولة والهوية: واشكالية العلاقة بين الديني والسياسي. تونس مثلا** ، مرجع سابق ، ص. 79.

_تأسيس هيئة مستقلة ومحايدة للإشراف على الانتخابات وإحداث هيئة تعديلية محايدة للإعلام لتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي.[1]

شهدت فترة تسلم حزب النهضة للسلطة تأزما وانقساما سياسيا بين القوى الاسلامية والليبرالية قامت حول مسألة صياغة الدستور جديد ، بالتالي فشلت في تحقيق التوافق السياسي

أ) أزمة صياغةالدستور:

وهي خطوة رافقها جدل واستقطاب في بعض الدول ومنيت بالتعثر في البعض الاخر. بعد تشكيل التحالف بين الإسلاميين والعلمانيين ما مجموعه 138 مقعداً من المجلس التأسيسي وفاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل إعتراض 38 عضواً[2]. وتحفظ 11 اخرين من بين أعضاء المجلس بـ 217،[3] بادر المجلس التأسيسي بأول مهامه وهي صياغة دستور جديد يحدد نظام الحكم، وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصات رئيس الجمهورية بالإضافة الى تحديد هوية النظام التونسي ومسألة إدراج الشرعية بإحدى مصادر الدستور وحقوق الانسان وإنشاء محكمة دستورية.كما تطرق مجموعة من القضايا الهامة التي يتوجب معالجتها خلال مدة المرحلة الانتقالية كالإصلاح القطاع الأمني، والاقتصادي ،وفتح ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري ومواجهة ازمة البطالة.[4] الى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس في مرحلة ما بعد سقوط زين العابدين بن علي،[5] وباشرت المرحلة الثانية من

---

[1] توفيق المدني ، **لماذا تأخرة الثورة التونسية عن تحقيق العدالة الانتقالية؟** الوحدة الإسلامية، ايار2013
من الموقع: WWW.wahdaislaslamyia.org/
تاريخ الاطلاع 12-03-2016 على الساعة: 2:38.

[2] احمد يوسف احمد و آخرون، **حالة الامة العربية 2012. 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة** (بيروت: مركز الوحدة العربية ، 2013)، ص. 143.

[3] انوار الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** ، مرجع سابق، ص.2.

[4] وديع بن عيسى، **معوقات الديمقراطية في تونس**، (05-06-2016)
من الموقع http://www.lurasse.com:/alchorout/196484
تاريخ الاطلاع :2016/03/12 ، علي الساعة :12:00.

[5] **الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي** ، مرجع سابق.

عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، من خلال إقرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي وإجراء انتخابات بشكل منظم وشفاف وبمشاركة واسعة وشكلت المرحلة عهدا جديدا.[1]

ولأول مرة تضمن الدستور التونسي دسترة خمسة هيئات دستورية لا يجوز إلغاؤها ودورها حماية الديمقراطية والشفافية ومنع وصاية الدولة على مواضيع حساسة فيها وهي:

- **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات** :هي الهيئة المشرفة على الانتخابات التي كانت تنظم من قبل وزارة الداخلية والتي كانت تزورها، لذلك جاءت هذه الهيئة لتكريس الديمقراطية ومنع عودة الديكتاتورية. تتكون من 9 أشخاص يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين.
- **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري** :هي الهيئة المكلفة بالإعلام والمشرفة عليه والذي كان تحت إشراف وزارة الاعلام التي كرست، في العهد القديم لتسييس الإعلام في تونس وتقليص حريته وتثبيث الوصاية عليه. تتكون من 9 أشخاص يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين.
- **هيئة حقوق الإنسان** :الهيئة المكلفة بمراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها وإحالة القضايا المتعلقة به. أعضاؤها يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات.
- **هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة** :هي الهيئة المكلفة بالتنمية وحماية حقوق الأجيال القادمة في مجالات البيئة والتكنولوجيا والاقتصاد. أعضاؤها يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات.
- **هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد** :الهيئة المكلفة بمقاومة الفساد والفاسدين عقب الثورة وتضع اقتراحات للحوكمة الرشيدة والديمقراطية والشفافة وتتقصى الحقائق وتتعاون مع

[1] الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي ، مرجع سابق.

القضايا المتعقلة بمجالها. أعضاؤها يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين[1].

لكن بعد سنة 2011 لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الاستقطاب السياسي حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقات بين السلطات .مما ترتب عليه انقضاء فترته المحدودة من دون أن ينهي أعماله، ولذلك فقد أدى استمراره في العمل بعد انتهاء مدته جدلا دستوريا واسعا، والواقع أن طول فترة عمل المجلس التأسيسي بقدر ما يسمح بنقاش مجتمعي مستفيض لم يتوافر في الحالة المصرية،اعتبر أمرا متعمداً لتمكين حركة النهضة من التغلغل في مختلف مفاصل المجتمع.[2] إستغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيس بصوغه كثير من الوقت والجهد وتواصل الخلاف على المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين، انتصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق ب:[3]

_ **طبيعة نظام الحكم:** يعد تحديد طبيعة نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحديا واجه النهضة والائتلاف الحكم في الفترة الانتقالية، حيث انقسم التونسيون في هذا الشأن بين ثلاثة تيارات تيار دعى إلى إرساء نظام برلماني (حركة النهضة) وأخر طالب باعتماد نظام رئاسي (الحزب الجمهوري) وتيار ثلاث مناصر لنظام مزدوج (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، حزب التكتل من أجل العمل والحريات ونداء تونس).[4]

_ **هوية الدولة :** اختلف أعضاء اللجان بين المطالبة بجعل الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع الدستور وبين من دعى إلى الاكتفاء بمنظومة الفصل الأول من دستور 1959 في هذا الشأن "إن تونس دولة مستقلة ذات سيادة الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها"[5]

---

[1] تونس :قراءة في التجربة الدستورية،من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411310513912795 4.html

تاريخ الإطلاع : 2016/03/12 ،على الساعة : 00: 15

[2] المرجع نفسه.

[3] انوار الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** ، ص.11.

[4] محمد جبرون واخرون، **الاسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسيات، 2013)، ص.507

[5] انور الجمعاوي. **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**, مرجع سابق, ص.11

_ الحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة : احتدم الصراع بين الليبراليين المطالبين بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في الدستور وحركة النهضة رفضت المساواة.

صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي الذي انتخب في 23 أكتوبر 2011،في جلسة تاريخية مساء الأحد 26 جانفي 2014، على الدستور الجديد للجمهورية الثانية في تونس بأغلبية ساحقة، إذ صوّت 200 نائب من أصل 216 شاركوا في عملية الاقتراع بـ«نعم» على الدستور المتكون من «توطئة» و149 فصلا، في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت وصوت 12 بـ«لا».وفي 7 فيفري 2014. تم الاعتراف رسمياً بإقرار الدستور التونسي.[1]

[1] **10 مشاهد تلخص الحيات التونسية بعد 5 سنوات على الثورة**، 17-12-2015
من الموقع http://raseef22.com/politics
تاريخ الاطلاع: 12-03-2016،على الساعة.4:30.

المبحث الثالث: خصوصية الانتقال السياسي:

عاشت تونس عملية تحول ديمقراطي سلسة ترجع إلى احتوائها على مؤسسات قوية ووجود تجانس في الهوية وتمتع النخبة السياسية بالخبرة السياسية, ووجود طبقة وسطى ومستوى تعليمي مرتفع، بالإضافة إلى مجتمع مدني ظهرت قوته ووعيه وقدرته التنظيمية خلال الثورة.[1]

المطلب الاول: على الصعيد السياسي:

عرفت الحكومة الانتقالية مجموعة من المشكلات والانتقادات التي وجهت إلى المجلس على الصعيد السياسية وهي كالتالي:

- طبيعة الاشخاص التي تترأس الأحزاب الجديدة، وهي أحزاب متواضعة تم تأسيسها بمناسبة الثورة وبالتالي عدم قدرتها علي فهم التطورات العصرية، وإدراك تبعات التطور الديمقراطي، [2] ومعاناة النخب التونسية من تطبعهم بعقلية الحزب الواحد.[3]
- **تجاوز المدة الزمنية للمرحلة التأسيسية** و التي من المفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر 2012، بإتفاق الأحزاب السياسية, حزب النهضة، حزب التكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري, وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي وغيرها من الاحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر 2011،والتي تحدد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.[4]

لكن بعد هذه المدة لم ينجح المجلس التأسيسي في صياغة مسودة الدستور، الامر الذي ترتب عليه تأخير إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستجرى في جوان, بمعني تأخرت ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات فيه،[5] الامر الذي أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية (الجبهة الشعبية ، الإتحاد من أجل

---

[1] وديع بن عيسى، ، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.
[3] صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية المسار و التحديات** ،مرجع سابق.
[4] انور الجمعاوي. **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**, مرجع سابق, ص.9.
[5] إيمان أحمد عبد الحليم، **ازمات متصاعدة: مازق المرحلة الانتقالية في تونس** ،21 افريل 2016 (مركز الاهرام)
من الموقع:www.sryassa.eg
تاريخ الاطلاع: 15- 03- 2016 على الساعة 13:15

تونس, وجهة الإنقاذ ،حركة تمرد...) وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محاولة من الترويكا للبقاء من الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة.[1]

- **ضغط المعارضة**- نداء تونس والحزب الجمهوري وحزب العمال-لحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطاتها من الشريعة التوافقية على اعتبار أن الشرعية الانتخابية بحلول 23 أكتوبر 2012 تنتهي.[2] في المقابل رفضت الترويكا هذا التوجه معتبرة أنه محاولة من المعارضة للانقضاض على الحكم، وتشبثت بالشرعية الانتخابية المستندة إلي التفويض الشعبي للمجلس التأسيسي للقيام بمهامه التأسيسية والدستورية ،الأمر الذي عمقّ أزمة بين الترويكا الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة.[3]

الثورة المضادة * : اعتبرت وصول الاسلاميين خطر على الدولة المدنية ورأت ضرورة الإطاحة بهم وبالتجربة الانتقالية و من أبرز هذه القوى:

- شخصيات من النظام السابق و الحزب الدستوري المنحل التي تولت مراكز إدارية مفصلية، عطلت مسارات الاصلاح الاداري ما أسهم في استمرار الفساد وتأجيل مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على الشفافية والنزاهة والمحاسبة.[4]
- الاحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي تحت إشراف المجلس التأسيسي مثل الاحزاب اليسارية الراديكالية (الوطنيون الديمقراطيون وحزب العمال التونسي).
- رجال الاعمال المتواطئون مع النظام البوليسي المنحل.
- الاطراف التي تسعى إلى تحويل اتحاد الشغل من مدافع عن العمال إلى منظمة تخدم أجندات معينة.[5]

---

[1] أنور الجمعاوي ،**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** ، مرجع سابق ، ص. 9.

[2] إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق

** هومصطلح يراد به ظهور جمعات وافراد وهيأت تعارض نسق التغيير وواقع ما بعد الثورة وتسعى إلى تعطيل مسيرة الاصلاح ونهج المساءلة والمحاسبة، وتحاول إماء عصر ما قبل الثورة بشكل أو بأخر، وذلك لما يمثل الوضع الجديد من تهديد لمصالحها وتحديد المجالات نفوذها.

[2] محمد جبرون واخرون, نفس المرجع , ص-ص 496.497.

3 مرجع نفسه ،ص 498.

[4] عبد الفتاح ماضي، **من دورس ثورات التحرر العربي**، 27-12-2015

من الموقع: http: // www. Abdehattahmdy. Net/ undex.

تاريخ الاطلاع: 15- 05- 2016 على الساعة: 12:30.

- صعود العصبيات القبلية والجهوية التي تسعى إلى تحويل معركة ما بعد الثورة، من معركة تنمية وبناء أسس الدولة المدنية إلى معركة تناحر داخلي وصراع يأتي من الداخل يهدد بتقويض الوحدة الوطنية.[1]

صعود التيار السلفي: شهدت الساحة السياسية في تونس بعد هروب بن علي 14 جانفي 2011، ظهور جماعات سلفية ودينية وأحزاب سياسية عدة تتباين في تفسيرها للدين وفي موقفها من الديمقراطية. وجدت حركة النهضة نفسها تواجه تحديا جديدا في المرحلة الانتقالية يتمثل في كيفية إدارة الحوار مع جماعات دينية سلفية تتفق معها في المرجعية الاسلامية وتختلف معها في تمثيل النص التأسيسي قرأنا و سنة من هذه التيارات الصاعدة نجد:

1) تيار السلفية الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة.

2) تيار السلفية العلمية الذي تدعو إلى الإسلام غير السياسي، محافظ وغير عنيف[2] في حين تقلصت فاعلية المعارضة، وإنحسرت قدرات إتحاد الشغل نتيجة المراقبة الامنية على أعضائها وبما اتاح لكوادر حزب النهضة التصرف في مقدرات الدولة [3]

- واجهت حكومة مهدي جمعة تحدي الارهاب التكفيري الذي يمارسه تنظيم أنصار الشريعة ضد تونس،الذي إنتشر في المناطق الشعبية الفقيرة المحاذية للمدن الكبرى وأصدر العديد من الفتاوى التكفيرية ضد رموز المعارضة اليسارية والعلمانية والليبرالية، وأبرز صحابا الارهاب التكفيري[4] الشهيد "شكري بلعيد" الذي تم اغتياله في 6 فيفري 2013 في تونس العاصمة، والقومي اليساري محمد البراهمي بالقرب من العاصمة وتبني جهاديون موالون

---

[1] محمد جبرون واخرون ، مرجع سابق, ص. 498.

[2] المرجع نفسه، ص. 500

[3] **النتائج التي حققتها الثورة التونسية**

من الموقع: fke:// openshqre/ index

تاريخ الاطلاع: 16- 03- 2016 ، على الساعة : 00: 14

[4] توفيق المدني ، **تطور المشهد السياسي التونسي** ،ادار 2014,

من الموقع: www.wahdaslamyia.org / index

تاريخ الاطلاع: 13- 12- 2011 على الساعة 3:30.

لتنظيم داعش عمليتي الاغتيال اللذين اثارتا أزمة سياسية،[1] وسقوط أكثر من 20 شهيدا في عملية إرهابية قام بها أنصار الشريعة حسب التقرير الرسمي لوزارة الداخلية[2]

- الهجوم على السفارة الامريكية بسبب الفيلم المسيء للإسلام، وما أسفرت عن مقتل3 أشخاص وإصابة 38 أخرين بجروح وإعتقال العشرات من المنتمين للتيار السلفي توفي اثنان منهم بإضرابهما عن الطعام.[3]
- توالي الاستقالات في الحكومة الوليدة (استقالة وزير الاصلاح الاداري ووزير المالية.
- بطء وتيرة الاصلاح وعدم استجابتها لتطلعات المواطن في إقامة دولة حرة عادلة ديمقراطية. وهو ما ساهم في توسع حركات الاحتجاج الشعبي على أداء الحكومة.
- الانتفاضات المشهودة في حزبي التكتل والمؤتمر، ما يؤثر على أداء كل منها ضمن المجلس التأسيسي.[4]

- **المطلب الثاني:علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي**

إن إستعادة الدولة لحويتها من الناحية الاقتصادية مطلب ضروري ومطمح شعبي، ورهان حقيقي سعت الترويكا الحاكمة بقيادة حركة النهضة إلى كسبة في المرحلة الانتقالية، فتحسن المؤشرات الإقتصادية (دخل الفرد ومعدل النمو والترقيم السيادي ...) ساهم إلى حد كبير في استعادة الثقة بين المواطنين، والدولة وفي وضع حد لحالة اللايقين تجاه التجربة الديمقراطية الوليدة من الداخل والخارج، ويغري المستثمرين ورجال العمال والسياح على اتخاذ تونس قبلة لهم في المستقبل .

-استمرار ضعف الاداء الاقتصادي .

ورثت حركة النهضة والإئتلاف الحاكم معها نظام اقتصادي هش تداعت أركانه في أخر أيام عهد بن على الذي سعى إلى بلورة معادلة مؤداها توفير بعض المكاسب الاقتصادية الاجتماعية

---

[1] **ابرز محطات الاحتجاجات والتحولات السياسية في تونس منذ الثورة** ، 24 جانفي 2016
من الموقع: www. Aawsat.com
تاريخ الاطلاع 12- 04- 2016 على الساعة 4:30.

[2] توفيق مدني ، **تطور المشهد السياسي التونسي**، نفس المرجع.

[3] احمد يوسف احمد،مرجع سابق، ص-ص .160-161.

[4] محمد جبرون واخرون، مرجع سابق، ص- ص 494-495 .

المحدودة، مقابل تأمين استقراره السياسي وتركيز نفوذه والحزب الحاكم معا في السلطة.ولكن مع تأزم الاوضاع الاقتصادية وعجز النظام عن توفير وظائف عمال لأصحاب الشهادات العليا، وارتفاع التفاوت في الداخل والفوارق المنطقية مما أذى إلى ثورة الشعب عليه 17 ديسمبر 2010 واستمرار الاحتجاجات إلى غاية اسقاطه في 14 جانفي 2011.[1]

- أنتج واقع ما بعد الثورة صعوبات اقتصادية جمة حيث أقر البنك المركزي التونسي تفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام 2012, وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الاجنبي. موضحا أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود 773. 9 مليار دينار (224. 6مليار دولار) في السادس والعشرون من أكتوبر 2012 ، أي ما يغطي 94 يوما من الواردات، مقابل 113 يوما نهاية عام 2012 لأول مرة في تاريخ تونس.[2]

- عدم وفاء حركة النهضة بوعودها التي طرحتها في برنامجها الانتخابي المتمثلة في تحقيق معدل نمو سنوي يناير 7 % خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2016 وهو ما من شأنه بحسب "النهضة" أن يرفع الدخل السنوي للفرد بتونس من 6300 دينار (4491 دولارا) في العام 2011 إلى عشرة ألاف دينار (1129 دولارا) في العام 2016.[3]

_ عدم استقرار الاوضاع السياسية في ليبيا التي ما فتئتا تعاني في صعوبات التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، والتي تعد الشريك الاقتصادي العربي الرئيس لتونس على مدى عقود لما تشغله من عمالة تونسية، ولما بين البلدين من مبادلات تجارية .[4]

بلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي نحو 40% في عام 2011، وعجز الموازنة العامة بنسبة 5%، وهي نسبة تنعكس سلبيا على مستوى الاسعار التي يتحمل عبأها المواطن البسيط، هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي من

---

[1] محمد جبرون وآخرون، مرجع سابق، ص .510

[2] أيمان احمد عبد الحليم، ، مرجع سابق.

[3] توفيق المدني، **تونس في قلب الإعصار العربي**، جانفي 2014.
من الموقع: www.wahdaislamyia. Org/ issuers
تاريخ الاطلاع 16- 03- 2016, على الساعة 2:00.

[4] محمد جبرون واخرون، مرجع سابق. ص 511

13% إلى 8%. وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ كما إنخفض معدل النمو الاقتصادي لتراوح بين صفر و1 % في عام 2011، مقارنة بمعدل نمو اقتصادي يصل إلى 5.4% في عام 2011، وهو معدل كان متوقف قبل أحداث الثورة.[1]

- ارتفاع معدلات البطالة في فترة الحكومة الانتقالية الأولى برئاسة "محمد الغنوشي" والثانية بقيادة "الباجي قائد السبسي" من 500 ألف[2] مع نهاية عام 2010 إلى 700 ألف عاطل مع نهاية عام 2011 بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة. وكان اخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى الدرجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي.[3]

مغادرة 80 شركة البلاد وتسريح الاف العمال (بطالة) وتراجع الاستثمارات الاجنبية بنسبة 20% وانخفاض مردودية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني بنسبة 50%، وارتفاع معدل البطالة ليبلغ 17% مقارنة ب 14% في عهد ما قبل الثورة «واجهة الدولة عقبة مزدوجة تمثل في نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي نظرا إلى خفض درجة تصنيفها السيادي».[4]

_ تأثير تراجع احتياطي البلاد من العملة الاجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي وتفاقم الميزان التجاري. (8.8%) على الوضع الاجتماعي وقد تجلى ذلك في الارتفاع اسعار المواد الغذائية،والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليين لسنة 2013 بنسبة 7% فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقما، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24.7% من[5] اجمالي سكان البلاد التي يقطنها أكثر من 10 ملايين سكان.[6]

---

[1] احمد حلمي عبد اللطيف، **اقتصاديات دول "الربيع العربي". الواقع والافاق** ، 29 ديسمبر 2012، من الموقع" www.arb.majalla.com/
تاريخ الاطلاع" 16-02-2016 على الساعة 2:30.

[2] محمد جبرون واخرون، مرجع سابق، ص. 511.

[3] عز الدين عبد المولي، ، مرجع سابق.

[4] محمد جبرون واخرون، نفس المرجع . ص .511

[5] انور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**, مرجع سابق ، ص.15

[6] توفيق المدني، **تونس في قلب اعصار الربيع العربي**، مرجع سابق

- عودة الحركات الاحتجاجية الشعبية طوال 2012 وفي كل اتجاه البلاد وكان أضخم اشكاله الحراك في سيدي بوزيد سبتمبر 2012 واضرابات مدينة سليانة[1] في 23 نوفمبر 2012 التي تقع في الشمال الغربي الذي دعا اليه الاتحاد العام التونسي للشغل ومواجهات بين المتظاهرين ورجال الامن أدت إلى إصابة حوالي 300 شخص، إذ طالب سكان هذه الولاية الفقيرة بإقالة بعض المسؤولين وتحقيق التنمية الاقتصادية والإفراج عن 14 شابا اعتقلوا خلال أعمال عنف شهدتها سليانة في 26 أفريل 2011.[2]
- تباطؤ نسق النمو العلمي في عام 2012 خصوصا في منطقة الاورو الشريك الاقتصادي الرئيس لتونس التي تستأثر بنسبة 80% من المبادلات التجارية، وأشارت المراجعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي (جانفي 2012) إلى انخفاض النمو العالمي من 4% مقدرة من سبتمبر 2011 إلى 3.3% ،انخفاض النمو في منطقة الاورو من 1.1% مقدرة في سبتمبر 0.5% ما يخبر بواقع اقتصادي اقليمي هش.[3]
- انتشار ظاهرة التنمية المختلة بين المناطق التونسية "[4] حيث أن الجهات المهمشة التي لم تنل حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2013 نسبة 11% ما زاد الاعمال الاحتجاجية تصاعدا، وأذى إلى اتساع التظاهرات المطلبية التي دعمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها من ناحية، ولتوظيف الغضب الشعبي في المناطق المحرومة لضغط على الحكومة الترويكا من ناحية أخرى.[5]

محدودية الموارد الذاتية الوطنية مقابل تزايد نسق المطلبية الاجتماعية وفي مقدمتها التشغيل والتنمية الجهوية.[6]

---

[1] احمد يوسف احمد ، مرجع سابق ص.158.

[2] توفيق مدني، **تونس في قلب اعصار الربيع العربي**، مرجع سابق

[3] احمد جبرون واخرون، مرجع سابق. ص 511

[4] شهرزاد صحراوي، **"هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"**، (مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2012. 2013)، ص .129

[5] انور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق ، ص.15.

[6] محمد جبرون واخرون, مرجع سابق, ص.512.

خلاصة الفصل :

نستنتج أن الثورة التونسية ساهمت في فتح باب حرية التعبير بالمشاركة في الشأن العام على جميع المستويات، و برزت طفرة في التنظيمات السياسية بعد الثورة ونتج عن ذلك أكثر من 90 حزب و نشأت جمعيات متنوعة لعبت دورا في دعم المطالب الشعبية في مسار ثورتها ضد بن علي ، تمكنت القوى مجتمعة من كسر حاجز الخوف من خلال خروجها في الاعتصامات والاضرابات و التظاهرات التي امتدت الى العاصمة التونسية، نجاح الثورة في اسقاط النظام و إحداث فراغ في هرم السلطة لكنها لم تقدم بديل ولا برنامج بل واصلت الرفض و الدعوة الى الرحيل، حيث دخلت البلد في حالة من الاضطرابات الامنية لمحاولة اسقاط ما تبقى من النظام السابق مما ادى الى إسقاط الحكومة. وتعويضها بحكومة مؤقتة تعرضت هي الاخرى للاضطرابات إجراء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 اكتوبر ،2011 و كانت بالفعل أول انتخابات تعددية شفافة تنافست فيها القوى السياسية من داخل البلد وخارجها وصول فيها حزب إسلامي لسلطة لأول مرة في تاريخ تونس في أول انتخابات ديمقراطية. وتميزت هده المرحلة بمجموعة من التوترات أبرزها الاغتيالات السياسية و الجدل حول إعداد الدستور إضافة الى التحديات الاقتصادية والسياسية، والأمنية نتج عنها تخلي الثلاثي الحاكم عن قيادة الحكومة و تعويضها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة تتولى عملية تنفيذ خارطة الطريق التى وضعها الوفاق الوطني.

الفصل الثالث:

رهانات التغيير السياسي في تونس بعد2014

تعتبر المرحلة الجديدة بعد انتخابات 2014 على درجة بالغة من الأهمية والخطورة في آن واحد ،فهي مهمة بالنظر إلى حجم المشروع المجتمعي الذي تسعى لتحقيقه على الصعيد الاقتصادي ،وهي خطيرة لأن الفشل في تحقيق تطلعات الشعب التونسي وضمان الاستقرار السياسي والأمني سيوفر شروط لثورة مضادة تقوض كل الانجازات الايجابية التي حققتها ثورة 2010 لغاية اليوم.

وعليه سنطرح في هذا الفصل الاسئلة التالية :

ماهي أهم التحولات التي جاءت بعد انتخابات 2014؟

ماهي أهم التحديات التي واجهت مسار التغيير السياسي بعد 2014؟

المبحث الأول: التحولات السياسية في فترة حزب نداء تونس

شهدت المرحلة قبل صعود حركة نداء تونس حركية سياسية تمثلت في اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاركت فيها العديد من القوى السياسية (الإسلامية والعلمانية)، وهدفت هذه المرحلة الى تحقيق توافق سياسي للخروج من الأزمة السياسية والالتفات الى تحسن مستوى الاداء الاقتصادي واحتواء التهديد الإرهابي .

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس بعد 2014.

أفرزت التحولات السياسية التي عاشتها تونس عقب ثورة جانفي 2014، طفرة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار وضع ديمقراطي انتقالي، وذلك بعد عقود من القمع والكتب السياسي، الأمر الذي أدى الى ما يوصف بالانفلات الحزبي بعد أن وصل عدد الأحزاب الى نحو 197 حزبا. [1] وقد شاركت هذه الاحزاب في الانتخابات التى أجريت على المستوى التشريعي والرئاسي.

- **الانتخابات التشريعية**

أجريت الانتخابات التشريعية في 26 اكتوبر 2014 في ظروف أقرت معظم الهيئات الدولية المراقبة بحياديتها ونزاهتها، مقارنة بتجربة انتخابات 2011 وأسفرت عن تشكيل المجلس التأسيسي .[2] وقد بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب نحو 15652 مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم بين النساء والرجال، تنافسوا على 217 مقعدا.[3] أي بمعدل مقعد في المجلس يتنافس عليه 70 مترشحاً، ويعكس هذا العدد رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الاستبداد والتزييف وبلغ عدد القوائم المترشحة

---

[1] - عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج الدلالات**، **سياسات عربية**، العدد 11، 2014، ص-ص،6-7.

[2] **"الانتخابات التشريعية بتونس 2014، المشاركة والولاء والعزوف"**

من الموقع: http://www.assforum.org/ae، تاريخ الاطلاع: 23-02-2016

[3] **انتخابات مجلس النواب 2014 /**

من الموقع: http://www.elationsentunisie.com . تاريخ الاطلاع: 2015/12.

أكثر من 1327 قائمة موزعة على ثلاثة وثلاثين دائرة انتخابية 27 منها من الداخل و6 دوائر في الخارج تم التونسيين المقيمين في الخارج، وتوزعت القوائم المترشحة بين أحزاب مستقلة وائتلافية،[1] كما هو موضح في الجدول(5)

الجدول رقم (5)بلغ عدد القوائم المرشحة للانتخابات:

نوع القوائم	في الداخل	النسبة المئوية %
الحزبية	729	59,85
ائتلافية	140	11,49
مستقلة	349	28,65
المجموع	1218	100

ووجدت 97 قائمة في الخارج، ترأست المرأة 10% فقط من القوائم،[2] وجاءت هذه القوائم بعد أن تم إسقاط 175 قائمة، منها 79 قائمة حزبية 12 ائتلافية و84 قائمة مستقلة،[3] راقب هذه الانتخابات 11 ألف ما بين مراقبين معتمدين من الهيئة العليا للانتخابات من داخل البلاد لجانب جمعيات ومؤسسات عربية وأمريكية[4]

ويمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في إنتخابات مجلس النواب و تقدمت بالقوائم الى ثلاثة أصناف وهي:[5]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، تونس: **الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة** ،24 سبتمبر 2014 مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع:
stuies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 13-04-2016.

[2] اميرة ماهر، "**الانتخابات التشريعية التونسية....ثورة الياسمين" على اعتاب الاستقرار**، من الموقع. http://www.eggneurs.net/category.
تاريخ الاطلاع: 15-12-2015.

[3] عبد اللطيف الحناشي، نفس المرجع ، ص.4.

[4] اميرة ماهر، مرجع سابق.

[5] عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج الدلالات**،مرجع سابق، ص-ص،6-7.

- أحزاب ذات شرعية نضالية وتاريخية والحريات وغيرها*

أحزاب تأسست بعد انتخابات المجلس التأسيسي، وتنقسم الى نوعيين، برز النوع الاول منها نتيجة انشقاق داخل أحزاب ممثلة في المجلس التأسيسي.* * أما النوع الثاني تكون من بقايا الدستوريين والتجمعين.

- أحزاب افتراضية لا وجود لقاعدة اجتماعية لها وتستند في الغالب على أفراد النخبة الواحدة، وأكثر من عائلة أو على علاقات شخصية أو عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة، أو بعض رجال المال والإعمال***

وقد برزت خلال الاستعداد لانتخابات مجلس نواب الشعب، ظاهرة الخلافات الحادة داخل بعض الأحزاب التي وصلت الى حد استقالة عدد منهم من القيادات بسبب عدم ترشيحها لرئاسة قائمة من القوائم، أو بسبب تحفظات على بعض الأسماء أو الاختلافات في آليات الترشح.[1] وبدى عدد المقترعين في الانتخابات التشريعية محدوداً مقارنة بعدد الناخبين لسنة 2011، ولم يضف الى القائمة سوى قرابة 964 ألف ناخب جديد أغلبهم من النساء نسبتهن 50,5% مقابل 49,5 من الذكور.[2]

* وهي حزب "النهضة "والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات" والحزب التقدمي" وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية وبالإضافة الى الأحزاب اليسارية (حزب العمال الشيوعي التونسي، وحزب العمل الديمقراطي، وحزب الوطنيين الديمقراطيين) والقوميين لمختلف مشاربهم (بعثيون، حزبان، وناصريون حزبان)

** حزب التحالف الديمقراطي (انضق عن الحزب الجمهوري مارس 2012) التيار الديمقراطي (انشق عن حزب المؤتمر، يونيو2013) حركة وفاء (انشقاق عن حزب المؤتمر يوليو 2012).

*** أسس بعض رجال الاعمال والمال أحزاب سياسية نذكر منهم العياشي العجرودي، سليم الرياحي وغيرهم.

[1] عبد اللطيف الحناشي، تونس، **الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**، مرجع سابق، ص.5.

[2] اميرة ماهر، مرجع سابق.

جدول (6) يوضح فئات الجسم الانتخابي – عدد المقترعين –

عدد الناخبين المحتملين	8.289.94
العدد الإجمالي للناخبين المسجلين إراديا	5285136 ناخبا مسجلاً
العدد الإجمالي للناخبين الذين أدلو بأصواتهم	3579256 ناخباً
العدد الإجمالي للأصوات المسحوبة صحيحة لكل القوائم	3408170 صوتاً
العدد النهائي للأوراق الملغات في تونس وخارجها	106010 ورقة
العدد الإجمالي للأوراق البيضاء	65069 ورقة
نسبة النساء المسجلات	%50,5 و(45% في 2011
نسبة الذكور المسجلين	%63
عدد الناخبين الموجودين في المسارح بالتقريب	أكثر من 350,000 ناخب
عدد مقاعد مجلس النواب	217
عدد مقاعد الدوائر الانتخابية داخل تونس	199 مقعداً
عدد المقاعد والدوائر الانتخابية خارج تونس	16 مقعداً
العدد الإجمالي للدوائر الانتخابية	33 دائرة

اتسمت الانتخابات بضعف مشاركة الفئة الشبابية، فرغم وجود هذه الفئة في أغلب هياكل المراقبة والتنظيم والمتابعة في المكانة الانتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، فقد ابتعدت عن أداء واجبها الانتخابي.لكن وجودها كان بارزاً أكثر ضمن ناخبي "الجبهة الشعبية".

إن اختفاء تمثيل فئة الشباب في أغلب قوائم الأحزاب السياسية عزز روح الاستقالة لهذه الفئة من المشاركة وترويج ثقافة اليأس بين عناصرها.[1]

وجرى تنظيم الإنتخابات على نحو مستقل من دون تدخل الأجهزة الحكومية والتنفيذية ، وهو رهان ممكن في المنطقة العربية، وكان دور المنظمات المدنية المحلية والدولية حاسما في إنجاح التجربة التي تعود من دون شك الى مستوى حماسة القائمين على حظوظ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونزاهتهم وحيادهم.[2]

كما لوحظ على هذه الانتخابات تقسيم جغرافي غير متساوي للأصوات رغم أن تونس بلد متجانس اثنيا ومذهبياً ولغويا ودينياً. و ما أن نشرت نتائج الاستحقاق الانتخابي (كما يوضح الجدول 7)،[3] حتى بدأت تبلور صورة نمطية لدى قطاعات واسعة من الرأي العام ملخصها أنه يوجد انشطار جغرافي عاكس لحالة الاستقطاب السياسي على الأرض، وفقاً لمعطيات الانشطار السياسي الي جاءت به نتائج الانتخابات.[4]

تمكن حزب نداء تونس من الفوز بأغلبية النسبية 39,17 % في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه، وذلك على الرغم من كل العراقيل والأزمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها، وقدمت تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة أن نداء تونس قد أحكم إستغلال أخطاء الترويكا وحركة النهضة، وهناك من رأى أنه استند الى الخبرة الانتخابية لحزب التجمع المنحل،من المؤكد أن الحزب قد تمكن من ترسيخ صورة لدى فئة واسعة من التونسيين

---

[1] **عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات** (2014)

من الموقع http://www.tunisie.com/election

تاريخ الاطلاع: 13-04-2016،

[2] عبد الوهاب بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس 2014** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 2.

[3] عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج الدلالات**، مرجع سابق، ص.7.

[4] عبد الوهاب بن حفيظ ، ، مرجع سابق. ص3.

مفادها قدرته على حماية تونس من "تغول النهضة"، ولقد تعمقت هذه الفكرة خاصة بعد فوز الإسلاميين وحلفائهم بسنة 2011، فأصبحت ممهد له بالنجاح قبل تأسيسه.[1]

حزب النهضة الذي احتل المرتبة الثانية ب69 مقعد بنسبة (31.73% [2])،وتوزعت المقاعد المتبقية على حزب الاتحاد الوطني بحصوله على 16 مقعدا بنسبة(7.37%)، والجبهة الشعبية ب15مقعد بنسبة (6.61%)،وحزب آفاق تونس الذي يضم الكفاءات الشابة وحصل على 8 مقاعد بنسبة(3.68%)وحصل التيار الديمقراطي على 3 مقاعد،حزب المبادرة [3]على 3 مقاعد وحزب التحالف الديمقراطي على مقعد واحد.

نتائج الانتخابات.

جدول 7: يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2014 بحسب الأحزاب وعدد مقاعدها.

الأحزاب والقائمات	النسبة المئوية للمقاعد	عدد المقاعد
ندا تونس	%39,17	85
حركة النهضة	%31,7	69
الاتحاد الوطني الحر	%7,37	16
الجبهة الشعبية	%6,91	15
حزب افاق	%3,68	08
حزب افاق	%3,67	08
المؤتمر من اجل الجمهورية	%1,84	04
حزب المبادرة	%1,38	03

[1] حسان عيادي ، شبح الإستقالات يعود .... حركة نداء تونس ، 2014/10/28،
من الموقع : http://googl/IAKWIX، تاريخ الاطلاع :2016/04/12، على الساعة:12:11.

[1] **قوائم حركة النهضة أغلب المترشحين من رجال الاعمال** ،2014 /8/25 ،
من الموقع: http.// wwwarbai21.com/Newsp.preint
، تاريخ الإطلاع :2016/02/13 ، على الساعة : .00: 12

[3]عبد اللطيف الحناشي ، **الانتخابات التونسية : الخصائص والنتائج والدلالات** ، مرجع سابق ،ص.8 .

التيار الديمقراطي	%1,38	03
حركة الشعب	%1,38	03
تيار المحبة	%0,92	02
الحزب الجمهوري	%0,86	01
الجبهة الوطنية للإنقاذ	%0,46	01
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	%0,46	01
صوت الفلاحين	%0,46	01
التحالف الديمقراطي	%0,46	01
التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	%0,46	01
رد الاعتبار	%0,46	01
نداء التونسيين بالخارج	%0,46	01
مجد البريد	%0,46	01
المجموع	100	217

-الانتخابات الرئاسية:

تعد الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية التي تعيشها تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، التي أطاحت بنظام حكم زين العابدين بن علي وتعتبر أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس التأسيسي الذي انتخب في 2011 في أول انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة متعددة الأحزاب بعد الثورة. وقد جرت هذه الانتخابات على دورين الأول يوم 26 أكتوبر 2014، والثاني 21 ديسمبر 2014 .

جدد القانون الانتخابي التونسي المصادق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم الثلاثاء 22 أفريل 2014 حسب الفصول 34، 34،74 ،75 على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية 2014 التي تتمثل في:

- تونسي الجنسية مند الولادة دينه الإسلام، بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة على الأقل، وإذ كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف الترشح تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.
- تتم تزكية المترشح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب في مجلس نواب الشعب، أو من أربعين رؤساء من مجالس الجماعات المحلية، أو من عشرة ألاف من الناخبين الرسميين الموزعين على الأقل في عشرة دوائر انتخابية على ألا يقل عددهم خمسين بالمائة بكل دائرة.
- يؤمن المترشح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره ألاف دينار لا يتم استرجاعها إلا عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرح بها.[1]

فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2011 وأغلق في 22 سبتمبر 2014، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات قبلت الهيئة 27 مترشحا ورفضت 41 فيما أنسحب اثنان.[2] شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي السابق بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي ،عبد الرحيم الزواري ،كمال مرجان ،مصطفى كمال النابلي ،حمودة بن سلامة ونور الدين حشاد وسليم الرياض وغيرهم.ورغم تقدم 27 مرشحا رئاسيا للانتخابات في تونس، إلا أن المتابع للوضع التونسي كان يتوقع وصول الباجي قائد السبسي مؤسس حزب نداء تونس، والمنصف المرزوقي المترشح بصفة مستقلة إلى الدور الثاني.[3]

أما الحزب الأكبر في البلاد حركة النهضة فلم يقدم مترشحا، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.[4]

---

[1] – دستور الجمهورية التونسية 2014

[2] – دستور الجمهورية التونسية 2014

[3] –رياض بشير، **الانتخابات التونسية 2014، مراحلها ونتائجها**، مجلة سياسات عربية، العدد12، جانفي 2015، ص34

[4] **نموذج من ورقة التصويت بعد القرعة** 201 من الموقع www.ise.tx تاريخ الاطلاع 22- 04- 2016.

المترشحون للرئاسيات:

الجدول (8): يوضح عدد المترشحين للإنتخابات الرئاسية [1]

الرقم	المترشـ . ح	الحـ . زب	المهنـ . ة	طريقة الترشح
1	العربي نصرة	صوت شعب تونس	رجل أعمال وباعث قناة حنبعل	تزكية 10 نواب
2	عبد الرحيم الزواري	الحركة الدستورية	سياسي ووزير سابق	تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر
3	كلثوم كنو	مستقلة	قاضية	تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر
4	كمال مرجان	حزب المبادرة الدستورية التونسية	سياسي وموظف دولي ووزير سابق	تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر
5	سالم الشابيي	حزب المؤتمر الشعبي	سياسي وخبير أنظمة الضمان الاجتماعي	تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر
6	عبد الرازق الكيلاني	مستقل	سياسي ومحامي	تزكية 11 نائبا
7	الباجي قايد السبسي	نداء تونس	سياسي ورئيس وزراء، رئيس مجلس النواب ووزير سابق	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
8	سليم الرياحي	الاتحاد الوطني الحر	سياسي ورجل أعمال	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
9	عبد القادر اللباوي	مستقل	سياسي وإداري	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
10	أحمد الصافي	مستقل	كاتب وصحفي وروائي	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر

المصدر: www.alkhabar.com

				انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
11	مصطفى كمال النابلي	مستقل	اقتصادي ومحافظ البنك المركزي	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
12	ياسين الشنوفي	مستقل	رجل أعمال	تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل
13	أحمد نجيب الشابي	الحزب الجمهوري	محامي وسياسي ووزير سابق	تزكية 10 نواب
14	حمودة بن سلامة	مستقل	وسياسي ووزير سابق	تزكية 13 نائبا
15	علي الشواربي	مستقل	قاضي واعلامي	تزكية 13 نائبا
16	محمد الفريخة	مستقل	رجل أعمال	تزكية 13 نائبا
17	محمد الحامدي	التحالف الديمقراطي	سياسي وعضو المجلس التأسيسي	تزكية 10 نواب
18	مختار الماجري	مستقل	رجل أعمال	تزكية 10 نواب
19	عبد الرؤوف العبادي	حركة وفاء	محامي وسياسي وعضو المجلس التأسيسي	تزكية 14 نائبا
20	محرز بوضياف	حزب الشباب الحر	رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية الرئيسية	تزكية 14 نائبا
21	مصطفى بن جعفر	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	طبيب وسياسي ورئيس المجلس التأسيسي	تزكية 15 نائبا
22	نور الدين حشاد	مستقل	سياسي ووزير وسفير سابق	تزكية 15 نائبا
23	منذر الزنايدي	مستقل	سياسي ووزير سابق	تزكية 15 نائبا
24	المنصف المرزوقي	مستقل	سياسي وطبيب وكاتب ورئيس تونس الرابع حتى هذه الانتخابات	تزكية 14 نائبا
25	سميرة الجبلي	مستقل	محامي	تزكية 10 نواب
26	محمد الهاشمي الحامدي	تيار المحبة	سياسي ورجل أعمال	تزكية 10 نواب

فاز السياسي المخضرم قائد السبسي(88عاما) مؤسس و رئيس حزب" نداء تونس" بانتخابات الرئاسة التونسية في دورتها الثانية، ليصبح بذلك أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس. وتعهد السبسي بأن يكون رئيسا لكل التونسين داعيا

مواطنيه إلى نسيان إنقسامات الحملة الإنتخابي. وأعلن شفيق صرصار رئيس " الهيئة العليا المستقلة للانتخابات "أن قايد السبسي حصل على 55,86% من إجمالي أصوات الناخبين.[1]كما يوضح الجدول(7)

جدول (9): يوضح نتائج انتخابات الدورة الاولى

المترشحين	الأصوات	النسبة المئوي
الباجي قايد السبسي–نداء تونس	342891	%39.46
المنصف المرزوقي – المؤتمر من أجل الديمقراطية	410921	%33.43
حمة الهمامي	529255	%7.82
محمد الهاشمي الحامدي – تيار المحبة	923187	%5.75
سليم الرياضي–الاتحاد الوطني الحر	407181	%5.55
كمال مرجان حزب المبادرة الوطنية الدستورية التونسية	61441	%1.27
أحمد نجيب الشابي الحزب الجمهوري	02534	.1
أحمد الصافي سعيد–مستقل	16024	%0.74
منذر الزنايدي –مستقل	16024	%0.74
مصطفى بن جعفر	98921	%0.67
كلثوم كنو	28718	%0.56
محمد الفريخة	50617	%0.54
عبد الرزاق الكيلاني	07710	%0.31
عبد القادر اللباوي	4866	%0.20

[1] السبسي رئيسا لتونس،
من الموقع: ،www.radioSawa.com/content/tunisia/-day/2.election.html
تاريخ الاطلاع : 2016/02/12،على الساعة :13:3.

العربي لضرة	4266	%0.20
حمودة بن سلامة	7375	%0.18
محمد الحامدي	5935	%0.17
محرز بوضياف	3775	%0.16
سالم الشايبي	2455	%0.16
سمير العبدلي	0545	%0.15
على السواربي	6994	%0.14
مختار المجاري	2864	%0.13
عبد الرؤوف العابدي	5513	%0.11
ياسين الشنوفي	1183	%0.10
عبد الرحيم الزواري	7011	%0.8
نور الدين حشاد		
مجموع أصوات المترشحين	5692673	%100
إجمالي الأصوات	6663393	

الجدول(10) : يوضح نتائج الانتخابات للدورة الثانية[1]

المترشحين	الاصوات	النسبة المئوية
الباجي قايد السبسي حزب نداء تونس	5297311	% 55,68
محمد النصف الرزوقي	5133781	%44,32

المصدر : http://www.ALmostakbal.com/tunisie

[1] الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية،2014/12/03، من الموقع. : http://www.ALmostakbal.com/tunisie ، تاريخ الاطلاع : 2016 02/14

كشفت الانتخابات الأخيرة في تونس عن مجموعة من النتائج أهمها:

-إجماع بعض المحللين السياسيين على أن ما حدث في تونس يوم 26 اكتوبر 2014،يعتبر حدثا سياسيا كبيرا اتسم ب"الشفافية " و" المصداقية " ، بوصفها كأول انتخابات حرة وديمقراطية في تاريخ تونس.

-العزوف الانتخابي : بلغت نسبة المشاركة التونسية في هذه الانتخابات العامة في حدود 60٪، من أصل حوالي 5 ملايين و285 ألفاً و136 تونسياً مسجلين في الدوائر الانتخابية،وهي نتيجة ضعيفة نسبياً مقارنة بانتخابات 2011، حيث كان عدد الذين يحق لهم التصويت 7 ملايين و 400 ألفا تونسياً، لكن صوت فقط 4 ملايين وهذا يعكس مدى العزوف الكبير لدى التونسيين للقيام بواجبهم الانتخابي[1].

- جاءت انتخابات 2014 في سياق متسم بروح المصالحة الوطنية ،وبعدم اقرار قانون العزل السياسي،مما أدى الى اعادة تشكيل المشهد السياسي الذي اصبح يقوم على كتلتين أساسيتين ،إحداهما محافظة تمثلها حركة النهضة والأخرى أسست عام 2012 لتحقيق التوازن مع تلك الكتلة وهي حزب نداء تونس.[2]

- أكد استطلاع للرأي حول مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014،أجرته عدد من الجمعيات الناشطة في المجال السياسي وشمل عينة عن 4000 مواطن ،أن غياب الثقة في الأحزاب السياسية والمترشحين بنسبة 30,1٪ وعدم الاهتمام بالشأن العام بنسبة ٪ 17,7في الانتخابات التشريعية و٪22,5 في الانتخابات الرئاسية هما من أبرز أسباب عزوف المرأة والشباب عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة[3].

---

[1] توفيق المدني، **المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية** ، ديسمبر 2015 ، من الموقع:http://www.wahdaislamyia.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/21،علي الساعة :12:23

[2] عبد الوهاب بن حفيظ ،مرجع سابق، ص.4.

[3] **تونس :اكثر من 30 بالمئة من الشباب والنساء لم يشاركوا في الانتخابات** ، 2015/01/21 ، من الموقع ، http://ar.webmanagercenter.com ، تاريخ الاطلاع : 2016/04/04.

– رغم النزاهة والشفافية التي تميزت بها الانتخابات إلا أنها لم تخلو من بعض التجاوزات ،حيث صرح رئيس الهيئة العليا للانتخابات " شفيق صرصار " عن بعض التجاوزات التي رصدتها الهيئة أثناء عملية التصويت، تمثلت في محاولة وسائل الإعلام التأثير علي الناخبين لدفعهم لمرشحين بعينهم ومحاولة شراء الأصوات.[1]ويرى بعض الباحثين أن حزب نداء تونس فاز في الانتخابات بفضل القوة الاعلامية التي عملت على ترويج فكرة مفادها أن حزب نداء تونس،هو الحزب الوحيد القادر علي هزيمة حركة النهضة، بالإضافة الى دور المال الفساد الدى أسهم في شراء ذمم الناخبين، لاسيما في الارياف والأحياء الفقيرة من المدن،والدور القوي الذي لعبه "حزب التجمع " المنحل بقرار وزاري في مارس 2011 وعودة أغلب كوادره الي الحياة السياسية بانضمامهم الي حزب نداء تونس.[2]

المطلب الثاني : التطورات السياسية بعد انتخابات 2014

بعد الانتخابات التشريعية و الرئاسية اختار حزب نداء تونس الحزب الفائز أن يكلف "الحبيب الصيد " بتشكيل أول حكومة غير انتقالية في تونس بعد الثورة، وذلك حسب الاجراءات التي ينص عليها الدستور، والتي تقتضي أن يقدم الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية (أي صاحب الأغلبية البرلمانية) اسم مرشحه لتشكيل الحكومة لرئيس الجمهورية المنتخب مؤخرا [3]. تسلم الحبيب الصيد رسميا رئاسة الحكومة في 06 فيفري 2015 خلفا "لمهدي جمعة " رئيس الحكومة غير الحزبية التي تولت إدارة البلاد مطلع 2014[4]

وتتكون الحكومة الجديدة من 42 عضوا(28 وزيرا ،و 14 كاتب دولة) منهم أعضاء مستقلون وأعضاء ينتمون إلى أربعة أحزاب هي[5] حزب نداء تونس، وحزب الاتحاد

---

[1] **الانتخابات الرئاسية في تونس** ، 2014/11/23 ، من الموقع :http://www.aljazeera.net/news ، تاريخ الاطلاع :2016/4/22

[2] توفيق المدني ، **المسهد السياسي في تونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية** ، مرجع سابق.

[3] -**الحبيب الصيد يكلف بتشكيل الحكومة التونسية** ، 05/ 01/ 2015، من الموقع : www.noonpost.net

[4] صلاح الدين الجورشي،**بين النهضة ونداء تونس كل شي**،/http ://www.swissinfo.ch/ara،تاريخ الاطلاع : 2016/03/12

[5] -انور الجمعاوي ، **الحكومة الائتلافية في تونس : قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات** ،(قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2015)،ص.2.

الوطني،حزب أفاق تونس،حركة النهضة،الجبهة الوطنية. وحصلت حكومة الصيد على ثقة 166 نائبا (من أصل 204) في جلسة منح الثقة التي امتدت على مدى يومين، و إذا كانت التشكيلة الأولية قد ضمت الحزبين الأولين وعددا من المستقلين المنتمين معظمهم لتيار اليسار فان دخول أفاق تونس وحركة النهضة والجبهة الوطنية قد عدل نسبيا التشكيلة النهائية، مما جعل الحكومة تبدو كحكومة وحدة وطنية لم تقصي أحدا من تشكيلتها إلا من امتنع عن المشاركة[1]

و تم توزيع المناصب فى الحكومة الجديدة على النحو التالي :

تحصل حزب نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية على سبع وزراء وكاتب دولة في حين حصلت حركة النهضة على وزارة واحدة وثلاث كتاب دولة،وحصل أفاق تونس على ثلاث وزارات، وذهبت ثلاث وزارات للاتحاد الوطني الحر فضلا عن شخصيات مستقلة كرئيس الوزراء الحبيب الصيد . هذا الأخير أجرى 15 تغييرا على تركيبة الحكومة التي إشتملت أيضا على حضور قوي للنساء (ثماني نساء)وعددا مهما من الوجوه الشابة، ذلك أن 44 % من أعضاء حكومة الصيد تقل أعمارهم عن 50 عاما[2]. وجاءت حكومة الصيد بمستجدات لم تكن موجودة من قبل في الحكومات التونسية السابقة اهمها :

حياد وزارت السيادة في الحكومة التونسية (وزارة العدل، وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع) بإستثناء وزارة الخارجية التي تولي أمرها الطيب البكوش الأمين العام لحركة " نداء تونس "[3]. وضغطت حركة النهضة على الحكومة التونسية لتحييد الوزارات السيادية ولم ترضى الحركة بالمشاركة الرمزية إلا بعد موافقتها على كل الوزارات وتحييد الوزارات السيادية السابقة الذكر[4].

---

[1]-عدنان منصر، **تفاعلات المشهد السياسي التونسي عقب تشكيل الحكومة**،1015/20/19،مركز الجزيرة للدراسات.

[2] انور الجمعاوي ،**الحكومة الائتلافية :قراءة في التركيبة والتدعيات والتحديات** ، مرجع سابق ،ص.2.

[3] مرجع نفسه ، ص.3.

[4] توفيق المدني ، **تونس في عصر الجمهورية الثانية: الواقع والتحديات** ،مارس 2015، من الموقع:/www.wahdailamyia.org تاريخ الاطلاع :2016/04/23.

استحداث منصب وزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ،وهو منصب رئيس موجود في الحكومات السابقة، مما يضمن مشاركة قوية للمجتمع المدني في صناعة القرار وتأمين التواصل بين الحكام والمحكومين.[1]

وعرضت الحكومة الجديدة للصيد لحبيب برنامج فريقها الحكومي في فيفري 2015 شمل مايلي:

– تأكيد التزام الحكومة بتعزيز المسار الديمقراطي، و تبنّي أهداف الثورة في تحقيق الحرية والعدالة، وضمان الكرامة لكافة المواطنين، وتكريس سلطة القانون، وتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وإحداث قطيعة نهائية مع دولة الاستبداد. وأعربت الحكومة عن إلتزام أخلاقي/رسمي تجاه المواطنين بالوفاء لروح الثورة وتحقيق مطالبها والعمل على إرساء دولة الحق والواجب ولزوم الشفافية من ناحية أخرى.

وركز الحبيب الصيد في برنامجه على عددٍ من الملفات التي عدّها من أولويات حكومته في مقدمتها:

الملفّ الأمني : أكدت الحكومة على أهمية إستكمال مقومات فرض الأمن والاستقرار ،ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، داعية إلى ضرورة التسريع في التصديق على قانون مكافحة الإرهاب، ووضع منظومة قانونية تشريعية تضمن للأمنيين والعسكريين حقوقهم وتتيح لهم الحماية أثناء أداء واجبهم.ووعدّت بتأمين المعدات اللازمة للقوات المسلحة لتفعيل النجاعة المطلوبة في مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي والانتقال الديمقراطي في البلاد.والملاحظ هنا أنّ الصيد لم يوضح معنى قوله بحماية الأمنيين وتحصينهم قانونيا.[2]

الملف الاقتصادي: وعد الصيد بالعمل على" الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين، ومكافحة الاحتكار والمضاربة، والعمل على تنظيم السوق والتحكم في الأسعار ومقاومة التهريب والتجارة

---

[1] انور الجمعاوي ، **الحكومة الائتلافية في تونس : قراءة في التركيبة التداعيات والتحديات** ،مرجع سابق، ص.3.

[2] الحبيب الصيد، **يستعرض اهم اولويات برنامج حكومته للفترة القادمة** ، من الموقع : http://www.radiomonastir.tn ، تاريخ الاطلاع :2016/03/12، علي الساعة :12:00.

الموازية، لكن رئيس الحكومة المكلّف لم يقدّم خطة تفصيلية واضحة لتحقيق تلك الوعود؛ حيث لم يوجد في برنامجه قولًا مفصّلًاعن كيفية التحكّم في الأسعار، خاصة أنّ ثمن المواد الاستهلاكية خاضع لقانون العرض والطلب وحركة الاستيراد والتصدير في البلاد .ولم يفصح أيضًا في برنامجه عن الآليات التي يمكن أن يقترحها لتنظيم السوق ومقاومة التهريب والاحتكار والمضاربة، فغلب بذلك العموم على التفصيل في برنامجه الاقتصادي.[1]

الملف الاجتماعي: وعد الصيد" بإدماج متعاطي الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية وإيجاد حلول للذين يمارسون التجارة غير المنظمة. ولم يكشف عن معالم تصوره لكيفية إعادة إدماج هؤلاء في الدورة المهنية، وآليات تحسين أوضاعهم الاجتماعية .وصرّح بأنه بداية من أفريل 2015 سيجري الترفيع في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة من 120 دينارا إلى 150 دينارا للعائلة الواحدة، وسيشمل هذا الإجراء 230 ألف عائلة معوزة . أنّ هذه الإجراءات رغم أهميتها لا تحلّ معضلة الفقر في تونس بصورة جذرية،بل اكتفت بتقديم حلول موقّتة .وكان من الأفضل تخصيص الأموال المرصودة لزيادة المنح المسندة للعائلات الفقيرة لضمان الحاجيات الأساسية، والمرافق الضرورية لتلك الأسر خاصة الموجودة في المناطق الطرفية، التي تفتقر للمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات ومواطن الشغل...[2]

وأعلان رئيس الحكومة الجديدة عن إلغاء كلّ الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخلّي الدولة عن القروض المقدمة لصغار الفلاحين والبحّارة(لكل من لا يتجاوز أصل دينه ألي دينار) ، يعدّ إجراء غير مدروس؛ لأنه لا يأخذ في الحسبان الأثر الناجم اقتصاديا عن تنصّل نحو 42500 فلّاح من دفع الديون، مما يؤثّر سلبيا علي الميزانية العامة للدولة و الأداء الصرفي في البنوك.[3]

إنّ برنامج حكومة الصيد رغم تأكيدها أهمية الاستمرار في دعم التجربة الديمقراطية التونسية ،والقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، فإنه من الناحية العملية لم تتجاوز مستوى إعلان

---

[1] **أهم نقاط برنامج حكومة الحبيب الصيد** ، الموقع: www.turess.com ,africcanmange ،تاريخ الاطلاع :2016/03/12،علي الساعة:13:00.

[2] **الحبيب الصيد يستعرض اهم اولويات برنامج حكومته للفترة القادمة**،مرجع سابق .

[3] الرجع نفسه

النوايا، حيث لم تقدّم جدولًا زمنيا واضحًا لتحقيق وعودها، أو مخططا مفصلًا لحلّ المشكلات العالقة التي تعانيها البلاد، ولا يرتكز على رؤية إستراتيجية استشرافية لقدارت البلاد وامكانياتها واحتياجاتها على المدى المنظور والبعيد مما قد ينعكس سلبيا على أداء الحكومة الائتلافية في المرحلة المقبلة.

المبحث الثاني: تحديات التغيير السياسي في تونس بعد 2014

عجزت الحكومة الجديدة عن تحقيق الانجازات التي وعدت بها الشعب في برنامجها الانتخابي ، بسبب مجموعة من التحديات،السياسية ،الاقتصادية ،الامنية التي عرقلة استكمال مسارها الديمقراطي وهي كالتالي:

المطلب الأول: التحديات السياسية:

تواجه الحكومة الجديدة مجموعة من التحديات السياسية يمكن إجمالها في:

-الحفاظ على تماسك الحكومة الناشئة نتيجة إلى عدم وجود توافق سياسي بين الأحزاب السياسية المتباينة الأيديولوجيات، والمختلفة في برنامجها ومنظورها الخاص باستحقاقات ومتطلبات المرحلة الحالية، مما يؤثر على تماسك الحكومة أو إحداث صراع عميق بين حزب نداء تونس والنهضة حول بعض المسائل والتشريعات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية في مقدمتها الملف السوري ، حيث يعرف عن نداء تونس حسمها لإعادة العلاقات مع سوريا، في حين تعرف النهضة بمواقفها المعادية لنظام بشار الأسد وإصرارها على ضرورة قطع العلاقات معه،[1] وانعكاس هذا الصراع على عملية الانتقال الديمقراطي.

-الانقسام الداخلي في حزب ندا تونس من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الائتلافية بعد انتخابات 2014،حيث برز خلاف بين الأمين العام لحزب نداء تونس "محسن مرزوق" نائب الرئيس "حافظ قائد السبسي" من أجل السيطرة على المراكز القيادية الحساسة، وتكييف الخط السياسي للحزب بما يخدم مصلحة كل طرف قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي أواخر 2015.[2]

وانتقل الخلاف إلى باقي أعضاء الحزب الذين انقسموا إلى شقين متصارعين، شق مؤيد لحافظ قائد السبسي، وشق مؤيد لمحسن مرزوق، خاصة بعد تخلي الباجي قائد السبسي عن

[1] توفيق المدني، **تونس تدخل في عصر الجمهورية الثانية: الواقع والتحديات**، مرجع سابق.

[2] فتحي الجاري، **الصراع داخل نداء تونس وتأثراته على العملية السياسية**, 18 نوفمبر, 2015, مركز الجزيرة للدراسات

قيادة الحزب بعد توليه للرئاسة البلاد، مما أحدث فراغا على مستوى قيادة الحزب.[1] واتهم الباجي السبسي بمحاولة منح القيادة لنجله وزادت التوترات في شهر نوفمبر بعد ما قام الفصيل التابع للسبسي الابن باستخدام تكتيكات للضغط في أحد الاجتماعات الحزبية[2].

وقد سويت الأزمة آنذاك لصالح حافظ قائد السبسي وأعلن مرزوق وأنصاره نيتهم بالاستقالة.

ويعكس الانقسام داخل الحزب إزاء الاراء الاديولوجية حول مقاربة الحزب لآلية الحكم, رغم أن الهدف الأساسي من تكوينه هو مواجهة حركة النهضة الإسلامية التي شكل معها بعد انتخابات 2014 حكومة ائتلافية[3]. مع اعتراض بعض قادة الحزب على التعاون مع حركة النهضة منهم "الطيب البكوش الأمين العام لحركة نداء تونس، ووزير الخارجية في الحكومة الجديدة الذي صرح بأنه سيبقى معارضا لحركة النهضة على الرغم من توليه حقيبة الخارجية وأنها ممثلة معه في نفس الحكومة. كما أعرب وزير الصحة أنداك" سعيد العايدي" عن عدم استعداده للعمل مع كتاب دولة من حركة النهضة، وبالتالي فإن فرص إرساء ثقافة التواصل والتعاون بين أعضاء الفريق الوزاري تبقى من بين الصعوبات التي تواجه رئسا الحكومة المكلف الحبيب الصيد.[4]

-هشاشة المعارضة: خاصة بعد حصول الائتلاف النيابي لحكومة الحبيب الصيد على ثقة 167 نائب في البرلمان بمشاركة خمسة أحزاب، في حين استقرت المعارضة في حدود 33 نائب فقط . مشتتين بين مستقلين وتسعة أحزاب،وما زاد من هشاشة المعارضة الخلاف القائم بين المكونين الرئيسين داخلها. المتنافسين على رئاسة لجنة المالية من أجل تحقيق كل طرف

---

[1] يوسف الشريف ،**أزمة القيادة في حزب نداء تونس** ، 2015/12/28، من الموقع : carnegiendouement.org تاريخ الإطلاع : 2016/04/16 على الساعة : 00: 14.

[2] مرجع نفسه.

[3] سكوت ويليا مسون، **الجانب الايجابي في انقسام نداء تونس**, 29 جانفي 2016، من موقع carnegiendouement.org/. تاريخ الاطلاع: 16-03-2016-على الساعة، 4:00.

[4] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة من التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص.14.

مكاسب مضاعفة[1] على حساب الآخر.وشهدت الساحة التونسية تدخل النداء تونس وحركة النهضة بشكل واضح في تشكيل المعارضة رغم اشتراكها في تشكيل مؤسسات الحكم، وأصبح الحزب الحاكم في تونس منقاد بشكل كامل خلف حليفه النهضوي بما يهدد باستكمال المسار الديمقراطي.

ويتجلى انقياد نداء تونس وراء النهضة في تشكيل المعارضة البرلمانية من خلال منح النهضة ونداء تونس الاقلية الحزبية الموالية لهم حق التمثيل ضمن اللجان البرلمانية، و ترأس اللجنة المالية مقابل وإقصاء الجبهة الشعبية-هدف حركة النهضة -.[2]

ويعتقد البعض أن أكبر التحديات السياسية التي تواجه الحكومة الائتلافية، هو عدم اقتناع المعارضة وبعض مكوناتها بجدوى الشرعية التوافقية،والحكم عليها بالفشل قبل أن تباشر أعمالها بسبب عدم تقديمها مقترحات للتغيير والبناء.واعتمادها على أسلوب التحريض وتحريك الشارع وتكثيف الاعتصامات مايؤثر سلبا على مسار الحكومة خاصة أن بعض الأطراف السياسية المعارضة وفي مقدمتها "الجبهة الشعبية" هي أطراف منتقدة داخل النقابات المهنية والمنظمات الأهلية.[3]

- الخلاف حول قانون مكافحة الإرهاب: يعد طرح قانون حماية الأمنيين من بين المسائل الخلافية داخل التشكيل الحكومي الجديد، خاصة أن النهضة تخشى من أن يكون قانون مكافحة الإرهاب حجة للتضييق على الحريات وعودة الدولة البوليسية،ويمثل مسعى المحافظة على التوافق أمر مهم في مسيرة حكومة الصيد، الذي يؤثر على استمرار الائتلاف من عدمه.[4]

---

[1] شكري بن عيسى، **المعارضة في شراك السلطة**, 23 فيفري 2015،
من الموقع:/http://nawaat.org
تاريخ الاطلاع 28- 04- 2016 على الساعة: 18:44.

[2] مصطفى القلعي، اسلاميو تونس في الحكم وفي المعارضة وفي الشعانبي ، **صحيفة العرب**,العدد 9838, 24-02-2015 , ص8.

[3] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات**، مرجع سابق، ص15

[4] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات**، مرجع سابق، ص15

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية:

تواجه الحكومة الائتلافية تحديات اقتصادية عديدة، نتيجة السياسات التنموية الخاطئة والأزمات الاقتصادية المتراكمة الديكتاتورية الحاكمة في عهد بن علي، والهزات الاحتجاجية (الاعتصامات، والإضرابات، وأعمال العنف) بعد الثورة وتتمثل أهم هده التحديات في :

-مشكلة البطالة: رغم تقلص نسبة البطالة من 17.2% سنة 2013 إلى 15.2% مع نهاية السنة 2014 إلا أن معدل البطالة في صفوف خرجي الجامعات مازال مرتفعا، حيث قدر بـ 31.4% و بلغ عجز الميزان التجاري مستوى قياسا سنة 2014 قدر بـ 156 مليار دينار مقابل 114 مليار سنة2014، مع تراجع لمعدل التضخم الذي إستقر عند 5.5% مقابل 6.6% سنة 2013 لكن يبقي تراجعا[1].

لقد أصبح الاقتصاد التونسي في وضعية أصعب بكثير من فترة ما قبل الثورة وعموما كشفت البيانات والمؤشرات عن معدل النمو بلغ 0.7% سنة 2013 ،مقارنة بمعدل نمو وصل الي 5 % قبل الثورة . كما ارتفع الدين العام حسب من 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى حدود 52% سنة 2014.[2]

وأظهرت بيانات المصرف المركزي التونسي ارتفاع العجز في الموازنة التونسية بنسبة 7.9% من حجم اقتصاد بداية ديسمبر 2015،[3] ويمكن تفسير الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وفقا لعدة معطيات أهمها ضبابية الرؤية السياسية في المرحلة الانتقالية، و خطورة التهديدات الإرهابية التي أربكت الاقتصاد التونسي وخاصة قطاع السياحة.[4]وتوجه الانفاق نحو

---

[1] **المعهد الوطني للإحصاء،**

من الموقع: www.ins.tn/a ،

تاريخ الإطلاع : 2016/04/12 ، على الساعة : 00: 12 .

[2] المرجع نفسه .

[3] سامر إلياس، تونس، **مسار الثورات والتحديات الاقتصاد والإرهاب** 23-01-2016

من الموقع http:// arabic.rt.com

تاريخ الإطلاع 01-04-2016 على الساعة 22:52.

[4] برنامج الواقع العربي، **التجربة السياسية التونسية عام 2015 ما لها وما عليها**، 28-12-2015.

من الموقع www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع 16-01-2016. على الساعة 12:30.

تعزيز القدرات الأمنية لموجهات الجماعات الإرهابية مما يؤثر على مشاريع التنمية. كما أدت الحركات الاحتجاجية الى تعطيل المشاريع الاقتصادية، حيث أوقفت نشاط شركة "فسفاط قفصة" لمدة شهورا وهي التي تؤمن سيولة مالية يومية مهمة لخزينة الدولة. يضاف الى ذلك تضخم نفقات الدعم مقابل تراجع نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل ميزانية الدولة من 85% قبل 2011 الى 70% سنة 2015 مما أدى الى استنزاف الميزانية العامة لدولة.[1]

– وما زاد من حدة الازمة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيد المحلي والاقليمي، خصوصاً تفاقم الأزمة الليبية التي أثرت على الاقتصاد والتونسي من عدة نواحي أبرزها، عودة العمال التونسيون الذين كانوا يعملون في ليبيا الى تونس مما شكل ضغط على سوق العمل والاقتصاد، و تراجع الصادرات التونسية الى ليبيا التي تعتبر سوق تجارية واسعة للاقتصاد التونسي، بالإضافة الى نزوح عدد كبير من العائلات الليبية الى تونس(قرابة المليون عائلة ليبي يعيشون في تونس الان).[2] وقد أرهق هذا الوضع الاقتصادي المواطن الذي أصبح يشكو من تدهور المقدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء.[3]

ويطالب المواطنون الحكومة الجديدة بإيجاد حلول لتحديات الاقتصادية التي تؤثر على استقرار البلاد اقتصاديا اجتماعياً وسياسياً، و اتحاد إجراءات سريعة لمعالجة هذه المشاكل من خلال تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي للناس (تخفيض الأسعار، تحسين القدرة الشرائية...إلخ) وتنمية المناطق المهمشة. ويعكس تجدد التظاهرات في الجنوب عن فشل ذريع في إيجاد نموذج تنموي جديد يراعي زوال الفروق الاجتماعية والجهوية، ويرى الخبراء أن تونس تحتاج الى معدلات نمو تتجاوز 8% سنوياً لحل مشكلة البطالة وربط التعليم بإحتياجات سوق

---

[1] سامر الياس، مرجع سابق.

[2] نادية التركي، وزير **الاقتصاد والمالية التونسي: تحريات كبيرة في انتظار الحكومة الجديدة**، 24 نوفمبر 2014، من الموقع: http://www.finances.gov.tn

تاريخ الاطلاع: 12-03-2016 على الساعة 23:40.

[3] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات**، مرجع سابق، ص، ص .17-18.

العمل لوقف الهجرة، والاستفادة من كل الكفاءات وإنهاء البطالة في صفوف خريجي الجامعات.[1]

كما يتوجب على الحكومة إعتماد نموذج تنمية يجدب الاستثمار الداخلي والخارجي ويخفف الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفاقات، وزيادة الشركات وتوسيع مجالاتها وتشجيع الانخراط فيما يسمى بالاقتصاد الشبكي والاقتصاد الخدماتي المعولم.

وتحقيق هذه التطلعات يستلزم على الحكومة التزام والشفافية والعزم على مكافحة التهريب والتجارة الموازية وكذا تحسين الإنتاج والإنتاجية، وكسب معركة التنافسية وإعادة الاعتبار للدينار التونسي وتحسين الترتيب السيادي للبلاد وضمان موارد مالية عاجلة للميزانية التكميلية لسنة 2015.[2] كما أنها مطالبة بإيجاد حلول لمشكلة التضخم المالي والتقليص من العجز في الميزان التجاري، وإيجاد حلول لمشكلة بطالة الشباب الجامعي.

وأخيرا فإن فصل الصراعات السياسية عن الأجندة الاقتصادية كفيل بحل كثير من المشكلات ،التي تعترض تونس في تحقيق أهداف ثورتها داخل البلاد وخارجها. ويتوقف هذا الشرط حسب البعض على مدى استمرار سياسية الاحتكام الى الديمقراطية والحوار كما سارت في السنوات الخمس الماضية.[3]

---

[1] سامر الياس، نفس المرجع.

[2] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في تركيبة التداعيات**، مرجع سابق ، ص.18.

[3] سامر الياس. مرجع سابق.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

شهدت تونس تنامي الحركات السلفية الجهادية مند سقوط الرئيس "زين العابدين بن علي" في جانفي 2011، وتدعو هذه الحركات عموما إلي إقامة دولة إسلامية، وترفض الاعتراف بشرعية مؤسسات الدولة الحديثة.[1]

وتصاعدت العمليات الإرهابية التي شنتها هذه الحركات ضد قوات الامن والمنشأة حيث أفادت مصادر وزارة الداخلية التونسية بتسجيل 1808 قضية إرهابية، وإحالة 3017 مشتبها فيهم بالإرهاب للقضاء سنة 2014.[2]وتزداد قوة هذه التنظيمات الجهادية مع الوقت نتيجة هشاشة المؤسسة الجديدة، وضعف إمكانيات وخبرة المؤسسة الأمنية على مواجهة هذه التنظيمات التي تستفيد من سهولة التحرك بين الحدودي التونسية الليبية والحصول على كميات هائلة من الاسلحة.كما تعاني الحكومة الجديدة من مشكلة استمرار ذهاب الجهاديين للقتال في سوريا ،حيث صرح السيد "رضا صفر" الوزير المعتمد لدى وزير الداخلية المكلف بالملف الامني لصحيفة تونس الصادرة في 29 جانفي 2015 أن العدد الإجمالي للجهاديين في سوريا بلغ حوالي 28000 جهادي، و لا يزال حوالي 1608 جهادي تونسي في سوريا بعد مقتل حوالي 800 وعودة حوالي 568 الى تونس. وقد قامت الحكومة بإحالة بعضهم الى القضاء ووضع البعض الأخر تحت المراقبة الأمنية، وينتمي حوالي 90% من الجهاديين التونسيين الى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".[3]

ويعتبر هجوم سوسة في جوان 2015، و متحف باردو الوطني في مارس 2015 من أخطر العمليات الإرهابية التي تعكس تأزم الوضع الامني في تونس،حيث خلفا ما بين 38 و22 قتيلا

---

[1] جورج فهمي حمزة المؤدب، **السوق الجهاد: التطرف في تونس**، 16 أكتوبر 2015 من الموقع: carmeye.mec.orgتاريخ الاطلاع 12-03-2016 على الساعة: 2:46.

[2] أنور الجمعاوي. **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في تركيبة التداعيات**، نفس المرجع، ص.15,

[3] توفيق المدني، **تونس تدخل في عصر الجمهورية الثانية: الواقع والتحديات**، مرجع سابق.

على التوالي[1].و أثرت الهجمات على قطاع السياحة بشكل كبير الذي يمثل مصدرا أساسيا لدخل الوطني بنسبة كبيرة، ولتشغيل العديد من التونسين. وتصاعدت خطورة نشاط الجماعات الجهادية، بعد حدوث تحول نوعي للعمليات وأهدافها، حيث استهدفت العاصمة بتفجير انتحاري لحافلة الامن الرئاسي، أسفر عن مقتل 12 من عناصره.[2]

وتواجه الحكومة صعوبات كبير في القضاء على الجماعات المتطرفة ،ويتطلب هذا المسعى اتخاد مجموعة من الاولويات ،تتمثل في :

- الكشف عن الجيهة السياسية والأمنية التي خططت وأعطت الأوامر بتصفية المعارضة.
- إنشاء جهاز مخابرات وطني محترف ودمج أجهزة المخابرات ووحدات مكافحة الإرهاب فيه.
- التزام الاجهزة بالعمل تحت إطار قيم الجمهورية الديمقراطية وتجنب تسييس إدارة هذه القوى مع القضاء على الأجهزة الأمنية التابعة لحركة النهضة.
- العمل على منع تجدد العنف الجهادي من خلال الإجراءات الأمنية وتحسين العلاقات مع سكان المناطق الحدودية، وتكثيف عمليات التفتيش على الحدود الجنوبية الشرقية خصوصاً عند معبري رأس جدير وذهيبة .
- وزيادة عدد الدوريات المختلطة (الجمارك ، الشرطة ،الحرس الوطني ،المخابرات ،والجيش) بقيادة القوات المسلحة التونسية وتكثيف التكوين والتدريب المشترك بين الجيش والحرس الوطني.[3]
- ضرورة تأمين تونس من تدفق السلاح من ليبيا، من خلال مراقبة قوية للحدود وإيجاد أليات ردع قوية، للمهربين ضد كل محاولة الإتجار بالسلاح باتجاه تونس أو إدخاله لغايات أخرى.

---

[1] جورج فهمي وحمزة مؤدب ، مرجع سابق.

[2] برنامج الواقع العربي ،التجربة السياسية،مرجع سابق.

[3] توفيق المدني ، **تطورات المشهد السياسي التونسي** ، مرجع سابق.

-العمل على إيجاد استراتيجية وطنية في مجال السيطرة على الظاهرة السلفية وخاصة على السلفيات المتشددة، التي تميل الى التكفير و إستعمال السلاح وهذا يحتاج الى استراتيجية متكاملة، لان هذه الظاهرة يجب أن تحارب بقوة من الناحية الأمنية والمدنية. [1]

- التعاون مع دول الجوار خاصة الجزائر لان أمر الرقابة على الحدود يمنع تحرك الجماعات من خلال إتباع سياسات أمنية مشتركة.

[1] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتحديات**، مرجع سابق، ص.16.

خلاصة الفصل:

جرت أول انتخابات تشريعية ديمقراطية تعددية في 2014/10/26 في ظل أجواء شفافة لم تعترض على نتائجها أي من القوى السياسية، بذلك تكون قد قطعت خطوة في مسار ديمقراطيتها الناشئة، و أضفت هذه الخطوة مكسب ديمقراطيا لتونس، انتهت بفوز الباجي قايد السبسي رئيسا للجمهورية التونسية . لكن رغم النجاح الدي حققته تونس في هذا المجال لاتزال تواجه مخاطر، إستكمال التجربة لمقومات الديمقراطية على مستوى النصوص و الممارسة و إعادة الاعتبار لإرادة الشعب في تقرير مصيره، و لعل أبرز التهديدات التي تواجهها خطر ظهور الجماعات الإرهابية و إنتشار العنف بجميع اشكاله، و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و تواصل التجدبات السياسية الحادة على أسس إيديولوجية.

الخاتمة

تولت نخبة تحديثية شؤون الحكم في تونس بعد الاستقلال عام 1959 أقامت نظام سياسي شمولي يتعارض مع أبسط قواعد النظم السياسية الحديثة، فقد احتكر الرئيس جميع السلطات ،و أمم الحياة السياسية من خلال تمديد ترشحه للرئاسة لأجل غير محدود. وطبق النظام السياسي قبل الثورة سياسات أدت الى اقصاء قوى مجتمعية جديدة راغبة في المشاركة في العملية السياسية و إضعاف دور و فاعلية المجتمع المدني واستئثار نخبة ضيقة جدا بالنصيب الاكبر من الدخل الوطني ،واتساع الفجوة بين هذه النخبة وباقي الشعب التونسي، وازدياد معدل الفقر والبطالة. وتفاعلات جميع هذه الاسباب في دفع الشعب التونسي للثورة على النظام و مطالبته باحداث تغيير عميق على جميع المستويات .

ظل مطلب التغيير السياسي بما يعنيه من قطيعة مع النظام الاستبدادي والانتقال الي النظام ديمقراطي قائم على التعددية،والمشاركة السياسية وسيادة القانون وبسط للحريات العامة،والخاصة ملازما للحركة الشعبية السياسية بأحزابها ومنظماتها وعلاقاتها بالجماهير.فكان اول مطالب الشعب بعد الثورة احداث القطعية مع الماضي، كما شكل المطلب الديمقراطي مركز جدول الحركة الثورية بهدف تكريس إرادة الشعب.

كانت الثورة التونسية مفاجئة و متسارعة - عفوية بدون قيادة وغير مؤطرة دخل حزب سياسي اتسمت بالطابع السلمي – حققت الثورة التونسية مجموعة من النتائج ابرزها،كسر حاجز الخوف بتأكيدها قدرة الشعب علي التغيير،والدور الهام لوسائل التواصل الاجتماعي في التأثير علي وعي المواطن بنشرها الصور والفيديوهات ،حول الاوضاع الاجتماعي المزرية التي كانت فيما مضى من الممنوعات ،بالإضافة الى الدور الذي لعبته الاحزاب في تأييد المطالب الشعبية بعد الثورة التي افرزت المرحلة الانتقالية صعدت فيها" حركة النهضة الاسلامية " الى السلطة

بطريقة سلمية رغم التحديات التي واجهتها من القوى المعارضة التي انقسمت بين مؤيد ومعارض للحكومة الانتقالية ،تمثلت هده التحديات في الاغتيالات السياسية وبروز ظاهرة الارهاب التكفيري والجدل حول اعداد الدستور بالإضافة الى التحديات الاقتصادية والسياسية و الامنية نتج عنها تخلي الثلاثي الحاكم عن قيادة الحكومة وتعويضها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة تتولى عملية تنفيد خارطة الطريق التى وضعها الوفاق الوطني.

وبعد الانتخابات التشريعية والرئاسية تولي الباجي قايد السبسي الرئاسة وتشكيل الحزب لحكومة ائتلافية بقيادة الحبيب الصيد وسعت استكمال مقومات فرض الأمن والاستقرار،ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،وداعي إلى ضرورة التسريع في التصديق على قانون مكافحة الإرهاب. ووعد بالحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة الاحتكار والمضاربة، والعمل على تنظيم السوق والتحكم في الأسعار ومقاومة التهريب والتجارة الموازية. ووعد الصيد" بإدماج متعاطي الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية وإيجاد حلول للذين يمارسون التجارة غير المنظمة.وتصطدم هذه السياسة الطموحة بمجموعة من التحديات أهمها:

الانقسامات الداخلية داخل نداء تونس من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الائتلافية ،ومشكلة الحفاظ على التوافق بين الاحزاب السياسية المشكلة للحكومة مما أثر على تماسك الحكومة أو إحداث صراع عميق بين حزب نداء تونس والنهضة حول بعض المسائل والتشريعات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية في مقدمتها الملف السوري، حيث يعرف عن نداء تونس حسمها لإعادة العلاقات مع سوريا، في حين تعرف النهضة بمواقفها المعادية لنظام بشار الأسد وإصرارها على ضرورة قطع العلاقات معه، والخلاف حول قانون مكافحة الإرهاب .بالإضافة الى مشكلة البطالة عجز الميزان التجاري وتراجع معدل التضخمكما تصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية

التي شنتها هذه الحركات ضد قوات الامن والمنشأة،في ظل هذه التحديات فمن المبكر جدا تقييم عملية التغيير السياسي في تونس وعليه تبقى كل الاحتمالات والتحديات ممكنة.

من خلال دراستنا سنحاول تقديم بعض التوصيات :

- اقامة قانون انتخابي وحزبي يكرس عملية التغيير السياسي من خلال الغاء القيود التي كانت مفروضة على الاحزاب والتي اعاقت عملها باستقلالية .
- تبني الحركات السياسية الاسلامية برامج واضحة وعصرية تتبني المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- اقامة مجتمع مدني يدعم التغيير السياسي ويحوله الي قيمة اجتماعية وسياسية .
- اقامة دولة مؤسسات تكرس مبدأ المساواة امام القانون دون تمييز بين الافراد والطبقات سواء من حيث خضوعها للقانون و القضاء أو وظائف في الدولة.

قائمة المراجع

الكتب

1. ايبو ،باتريس و اخرون، **تونس بعد 14 من بناء قانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي**،(ترجمة) ايت جرين الهام،ط1، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الانسان،2011.
2. بشارة ،عزمي ،**في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011).
3. بشارة ،عزمي وآخرون، **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال التجربة التونسية** (بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات ، 2011
4. بشارةعزمي، **الثورة التونسية المجيدة ، بين ثورة وصيرورتها من خلال : يومياتها** ،ط1 ، (قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012)،
5. بن حفيظ، عبد الوهاب ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس 2014** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
6. بونعمان ،سلمان ،**فلسفة الثورات العربية** ،مركز نماء للبحوث والدراسات
7. جبرون، محمد ،واخرون، **الاسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسيات، 2013) .
8. الجمعاوي ، انور، **الحكومة الائتلافية في تونس : قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات** ،(قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2015).
9. الجمعاوي، انور **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل عند التوافق**، (قطر: المركز العربي للابحات ودراسة السياسيات, 2014).
10. الجورشي ، صلاح الدين ، **الدولة والهوية: واشكالية العلاقة بين الديني والسياسي. تونس مثلا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ،
11. حامي الدين ،عبد العلي ، **الثورة الشعبية في تونس :مدي قابلية النموذج للتعميم** ،(الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة والسياسيات،2011).
12. حمدوش ،رياض ، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** ،معهد الميثاق ، ب ب ن،2009 .

13. الحناشي،عبد اللطيف،**انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الإطار المسار، النتائج**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2012).

14. حيدر، محمود ، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي** ،ط1(بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012).

15. صديقي ،العربي ، تونس. **ثورة المواطنة، "ثورة بلا رأس"**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011).

16. عبد الحي وليد واخرون ،**الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية** ، ط1، (بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ،2012).

17. عبد الفتاح، اسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** ، ط 1، (القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2008).

18. عميرة علية الصغيرة، "الثورة التونسية في عامها الثالث "،(محرير) ، على خليفة الكوادري وعبد الفتاح ،الديمقراطية المتعثرة مسارالتحركات الراهنة الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014)،

19. الفيلاني، مصطفى واخرون ، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق** ، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) .

20. كحلية، عبادة ، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور** ، ط1 (مصر : مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية مصر،2003).

21. كرعوع ،احمد وآخرون، **الربيع العربي تورات اخلاص من الاستبداد**، ط1، (الشبكة العربية للدراسة الديمقراطية ،2013)،

22. ماسولس ،اندريو واخرون، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2012**، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013).

23. مالكي، ا محمد وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات** ، ط1 (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ، 2012) .

24. معراف ،اسماعيل ، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013).

25. نصر،محمد عارف،النظرية السياسيةوالعالم الثالث (الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ،1998).

26. يوسف احمد، احمد ، و أخرون ، **حالة الامة العربية 2012. 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة** (بيروت: مركز الوحدة العربية ، 2013 .

الدوريات

1- بشير، رياض، الانتخابات التونسية 2014، مراحلها ونتائجها، **مجلة سياسات عربية**، العدد12، جانفي 2015.

2- بن يونس، كمال ،**عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**، **مجلة السياسة الدولية** ,العدد 184 , ابريل 2011.

3- الحناشي ،عبد اللطيف ، **الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج الدلالات**، **سياسات عربية**، العدد 11، 2014.

4- شحاته، دينا ، وحيد، مريم ، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 18 ، 2011.

5- العاشوري سعدي، رنا ، التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر ،**مجلة المستقبل العربي**،العدد 423،أفريل 2014 .

6- عبد النور ،ناجي ، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، **المستقبل العربي** ، العدد 387 ، 2011 .

7- كربوسة ،عمراني ، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي...اي دور**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي** , العدد 16، 2012.

8- لبيض ،سالم ، الدولة واحزاب المعارضة القانونية، اية علاقة، حالة تونس، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد27 ، صيف 2010.

9- وبكن ، فازية ، **دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة**، **مجلة الموقف للبحث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 8، 2013.

الصحف

1- بن فرح ،وائل ، **التوافق حول إدارة الحكم او المطبات الديمقراطية في تونس،** صحيفة العرب،العدد 9725 .

2- القلعي، مصطفى، **اسلاميو تونس في الحكم وفي المعارضة وفي الشعانبي** ، صحيفة العرب,العدد 9838, 24-02-2015

الرسائل العلمية

1. تمام، اسماء قطاف ،" **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا** " (مذكرة ماجستير في العلوم الدولية قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2012).
2. الخلايكة ،هشام محمد سلمان ، **اثر الاصلاح في عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012** ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012) .
3. دبغي ،رائد محمد عبد الفتاح ،" **أساليب التغيير لدى حركات الإسلام السياسي بين فكر الممارسة الاخوان في مصر نموذجا** " (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة فلسطين ، 2012) .
4. صحراوي، شهرزاد ، **"هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب) "**، (مدكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2012. 2013).
5. عبد الله ،محمد عارف ، "**دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي ، (الثورة المصرية نموذجا)** "، (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة فلسطين ، 2012).
6. عبد الله ممدوح مبارك الرعود،" **دور شبكات التواصل الإجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين"** (رسالة ماجيستير العلوم السياسية، كلية الإعلام، جامعة الشرق الاوسط ،2012).

7. لغياضي ،يوسف ، "**التحولات السياسية الراهنة وأثرها على ارساء مبدأ الديمقراطية – تونس –** " (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم سياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2014-2015).

الموسوعات

1. عبد الفتاح، اسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** ، ط 1، (القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2008)
2. محمد ،إحسان ، **موسوعة علم الاجتماع** ،ط1 (بيروت : الدار العربي للموسوعات ،1999) .
3. صبري، اسماعيل ، محمد محمود ،ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت ، جامعة الكويت،1999.

المواقع الإلكترونية

1. أبراش، ابراهيم ،**الثورة في العالم العربي كنتاج فشل الديمقراطية الابوية** ، 2011/03/25 ، من الموقع :www.arbenewal.info ، تاريخ الإطلاع : 2016/03/15 .
2. **ابرز محطات الاحتجاجات والتحولات السياسية في تونس مند الثورة** ، 24 جانفي 2016, من الموقع: www. Aawsat.com تاريخ الاطلاع 12- 04- 2016.
3. ابو حسن عمر، بشير ، **دراسة حول مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل المتغيرات الحالية** ، 2014/08/20 ، www.ahewar.org . ، تاريخ الإطلاع : 2016/01/14.
4. **الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغيير الأوضاع الاجتماعية في تونس**، 17-02-2011، من الموقع: http://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع :16-02-2016.
5. **الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية(2014)**، من الموقع: www.ALManar.com/tunisie، تاريخ الاطلاع :2016/02/14.
6. الأحمر، المولدي ، **خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق**، 23-02-2013، من الموقع: http://www.aleaar.org.debat ،تاريخ الاطلاع: 15-03-2016

7. **اعزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات** (2014)، من الموقع http://www.tunisie.com/election ، تاريخ الاطلاع: 13-04-2016.

8. إلياس، سامر، تونس، **مسار الثورات والتحديات الاقتصاد والإرهاب** 23-01-2016 من الموقع http:// arabic.rt.com تاريخ الإطلاع 01-04-2016 .

9. **الانتخابات التشريعية بتونس 2014، المشاركة والولاء والعزوف**، من الموقع: http://www.assforum.org/ae، تاريخ الاطلاع: 23-02-2016.

10. **الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي**، وحدة تحليل السياسات من المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 27 أكتوبر 2011

11. **الانتخابات الرئاسية في تونس** ، 2014/11/23 ، من الموقع : http://www.aljazeera.net/news، تاريخ الاطلاع :2016/4/22 .

12. **انتخابات مجلس النواب 2014** / من الموقع: http://www.elationsentunisie.com . تاريخ الاطلاع: 2015/12.

13. برنامج الواقع العربي، التجربة السياسية التونسية عام 2015 ما لها وما عليها 28-12-2015. من الموقع :www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع 16-01-2016.

14. برنامج الواقع العربي، دور **الجيش التونسي في حماية الثورة والتزامه الحياد تجاه الساحة السياسية في تونس**, 2015/11/13, من الموقع: .Www Aljazeera.net, تاريخ الاطلاع : 2015/11/18.

15. بشارة، عزمي،**زمن الثورات وسرعة الضوء وتونس العرب**, 25 يناير 2011, مركز العربي لابحات ودراسة السياسات, من الموقع, :http www.dohoainstitutute.org.

16. بن عاشور،يحي، **الثورة التونسية في تجلياتها الدستورية- المرحلة الانتقالية الأولى** ، 28 أكتوبر. 2012, من الموقع:.http: // yadhba. Blogspot.com ،تاريخ الاطلاع:28- 12- 2015.

17. **بن علي الدستور التونسي أو دستور في العالم العربي**، 03-01-2009 من الموقع: http/ :www.alriyad/1.com/434774

18. بن علي رزيقات،،مراد ، **التغيير الاجتماعي عند ابن خلدون**، 2007، من الموقع: http//www.murad_zurikat.com/articles16.html،تاريخ الاطلاع : 2016/04/12.

19. بن عيسى، شكري ، **المعارضة في شراك السلطة**, 23 فيفري 2015، من الموقع:/http://nawaat.org تاريخ الاطلاع 28- 04- 2016 .

20. بن ورقلة، نادية ،**دور الشبكات التوصيل الج في تنمية الوعي السياسي والاجتماعية لدى الشباب العربي.من الموقع ، -http://www.univ djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files/Makal11_12**

21.**بوحنية ، قوي، ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الإنتقالية ، 2011/10/17** ، (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، من الموقع:
www.bouhania2010.bloqspot.com ، تاريخ الإطلاع : 2016/03/12.

22. بوحنية، قوي ،**كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير**، 17 أكتوبر 2011 ،من الموقع: www.bouhania2010.bloqspot.com

23. بوعجاجة، جمال، **الثورة التونسية والمسألة الدينية**، 23 يوليو 2013، مركز الجزيرة للدراسات ،من الموقع http://www.addthis.com تاريخ الاطلاع: 26-02-2016.

24.تركماني، عبد الله، **دور انتخابات المجلس التأسيسي في عملية التنمية السياسية**، من موقع: manifest.eni.v.wargla.dz تاريخ الإطلاع : 2016/03/12 .

25. التركي، نادية ،**وزير الاقتصاد والمالية التونسي: تحريات كبيرة في انتظار الحكومة الجديدة، 24 نوفمبر 2014، من الموقع، http://www.finances.gov.tn ، تاريخ الاطلاع: 12-03-2016.**

26.التليلي, محسن، **الوعي لدى تلاميذ المدرسة التونسية دراسة ميدانية**، 7اكتوبر 2013، مركز كارينغي: من الموقع cange.mec. org/ publuations تم الاطلاع يوم 14.02.2016.

27. التهامي ، فضيل،**الثورات الديمقراطية في العالم العربي** -تونس نمودجا -ج1 ،2013/07/21 ،من الموقع : : www.alnoor.se ، تاريخ الطلاع : 2016/03/12.

28. التهامي ، فيصل، **الثورات الديمقراطية في العالم العربي** –تونس نمودجا –ج1 ،2013/07/21 ،من الموقع : www.ahewar.org ، تاريخ الاطلاع : 2016/03/12 ،علي ساعة: 13:30 .

29. التهامي، فضيل، **التوراة الديمقراطية في العالم العربي. تونس نموذجا** –ج 2،.www.alnoor.se

30. **توسع التحركات الاحتجاجية في تونس**،2016/12/26 ،من الموقع: WWW.AlJazeer .net ،تاريخ الاطلاع : 2016/4/12.

31. **تونس :اكثر من 30 بالمئة من الشباب والنساء لم يشاركوا في الانتخابات** ، 2015/01/21 ، من الموقع ، http://ar.webmanagercenter.com ،تاريخ الاطلاع : 2016/04/04.

32. الجاري، فتحي، **الصراع داخل نداء تونس وتأثراته على العملية السياسية**, 18 نوفمبر, 2015, مركز الجزيرة للدراسات

33. الحبيب الصيد **يستعرض اهم اولويات برنامج حكومته للفترة القادمة** ،من الموقع : *http://www.radiomonastir.tn* ،تاريخ الاطلاع :2016/03/12.

34. **الحبيب الصيد يكلف بتشكيل الحكومة التونسية** ، 05/ 01/ 2015،/ن الموقع : www.noonpost.net

35. الحجي، لطفي، **تصاعد انتهاكات حقوق الانسان في تونس** ، http://www.aljazeera.net،تاريخ الاطلاع :2016/02/13.

36.حسين, خليل، **عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي**، 2011/10/18، من الموقع: http:// drkhabhassein.blogspot.com ، تم الاطلاع يوم 17-03-2016.

37. الحناشي، عبد اللطيف، تونس: **الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة** ،24 سبتمبر 2014 مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع: stuies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 13-04-2016.

38. الخضراوي، منجي ،14 **جانفي الحقيقة (1) أسباب سقوط النظام** (13-01-2016)، من الموقع:.www Alchourouk.com/dossier.p ،تاريخ الاطلاع : 16-01-2016.

39.خليفة، عبد الباقي ،**أبرز المحطات في تونس وصولا لانتخابات الرئاسية** ، 27- 02-1436. من الموقع: .www.almoslin.net بتاريخ الاطلاع: 13-12-2015.

40. دخلي، ليلى، تونس: **هنا علينا ان نتصالح أيا كان الثمن؟**، 2016/10/25 من الموقع: http://arabi.assafir.com/artucle تاريخ الاطلاع 15-03-2013.

41. دن ،ميشل, **ما اثبتته تونس- ودحضته- حول التغيير السياسي في العالم العربي**. 18 كانون الثاني.2011 من الموقع: ?/carnegeendoement. Org/sada :http: // تاريخ الاطلاع يوم: 2016/03/16.

42. **الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية،2014/12/03**، من الموقع. : http://www.ALmostakbal.com/tunisie ، تاريخ الاطلاع : 02/14 2016.

43. سامر إلياس، تونس، **مسار الثورات والتحديات الاقتصاد والإرهاب** 23-01-2016 من الموقع http:// arabic.rt.com تاريخ الإطلاع 01-04-2016.

44. **السبسي رئيسا لتونس**،من الموقع: www.radioSawa.com/content/tunisia/-day/2.election.html، تاريخ الاطلاع : 2016/02/12.

45. سعيد ، اكرم، **التطور الديمقراطي في تونس : مؤشرات ومعوقات**،2014/11/02،من الموقع : www .alhayat.com، تاريخ الاطلاع:2016/03/12

46. سكوت ويليا، مسون، **الجانب الايجابي في انقسام نداء تونس**, 29 جانفي 2016، من موقع carnegiendouement.org/. تاريخ الاطلاع: 16-03-2016.

47. سمينة، نعيمة ، **التنمية السياسية قراءة في الاليات والنظري والمداخل الحديث،2012/10/17/**، www.alnoor.se،تاريخ الاطلاع: 2019/04/12.

48. السيد، اسلام محمد، 3 **تجارب عربية ترسم دور النقابات في التغيير القادم**, 2016/02/21, من الموقع http:idaat.com/author/eslam.mohamed. تاريخ الاطلاع: 2016/02/12.

49. السيد، محمود محمد ،**مفهوم الاصلاح** ، موقع الحوار المتمدن ، 2011/11/23، من الموقع: : http// www.alheuar.org/debat/show.art.asp?aid:284594،2016/03/16.

50. الشامخي، فتحي، **تونس المديونية والتنمية؟** من الموقع: http://www.tunisie attac.org ،تاريخ الاطلاع 13-03-2016.

51. الشريف ،يوسف ،**أزمة القيادة في حزب نداء تونس** ، 2015/12/28 ، من الموقع : carnegiendouement.org تاريخ الإطلاع : 2016/04/16.

52. شكري بن عيسى، **المعارضة في شراك السلطة**, 23 فيفري 2015، من الموقع:/http://nawaat.org تاريخ الاطلاع 28- 04- 2016.

53. شنين، محمد المهدي، **التحول في تونس... اسباب ... معوقاته وتداعياته**، (2011/02/13) ،من موقع: :.http//www.reionalstudies.tk تاريخ الاطلاع :2016-03-25.

54. الشيوخ، محمد،**أسباب اندلاع ثورات الربع العربي**، 03-01-2013 من الموقع: http://www.middle-east-online.com تاريخ الاطلاع: 01-01-2010.

55. **الصيد الحبيب يكلف بتشكيل الحكومة التونسية** ، 05/ 01/ 2015،إن الموقع : www.noonpost.net، تاريخ الاطلاع : 05/12/ 2016.

56.عبد الحليم ،إيمان أحمد ، **ازمات متصاعدة: مازق المرحلة الانتقالية في تونس** ،21 افريل 2016 (مركز الاهرام) ، من الموقع:www.sryassa.eg تاريخ الاطلاع: 15-03- 2016 .

57. عبد السلام ،اية ،**أسباب قيام تورات الربيع العربي** (المركز العربي الديمقراطي)، من الموقع .http://democratcaede، تاريخ الاطلاع 16-02-2016.

58. عبد اللطيف، احمد حلمي، **اقتصاديات دول "الربيع العربي". الواقع والافاق** ، 29 ديسمبر 2012، من الموقع" www.arb.majalla.com/ تاريخ الاطلاع" 16-02-2016 .

59. عبد المولي، عز الدين، **ضوء على التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي**، من الموقع : http//Studies.aljazeera.net ،تاريخ الاطلاع : 2016/02/14/.

60. عزاوي ،عبد الفتاح ، **الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي** ، 9 جوان 2015، من الموقع : www.ajdacty.net/article-102983 ، تاريخ الاطلاع :2015-12-15.

61. **عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات** (2014)، من الموقع http://www.tunisie.com/election ، تاريخ الاطلاع: 13-04-2016.

62. عيادي، حسان، **حركة النداء تونس :شبح الاستقالات يعود**،2015/10/28 ،من الموقع : http://googl/IAKWIX، تاريخ الاطلاع :2016/03/12 .

63. غالي، أمين، **عملية اعداد الدستور في تونس: افاق المرحلة المقبلة 9-9-2011** من الموقع: http://carnegeendoumenent.org.sad تاريخ الاطلاع: 15-12-2015.

64. غريوال، شارل, **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**,14 فيفري 2016.(مركز كارينغي), من الموقع http://carmagie.mce.org , تاريخ الاطلاع 2016/01/16.

65. **غموض بشأن التسجيل من القوائم الانتخابية** (03-07-2011): من الموقع www.alyazira.net تاريخ الاطلاع 29-03-2016. ،

66. فتحي الجاري، **الصراع داخل نداء تونس وتأثراته على العملية السياسية**, 18 نوفمبر , 2015, مركز الجزيرة للدراسات

67. الفقيه،عبد الله، **أسباب التوارت في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن**، من الموقع http://www.altagheer.com ، تارخ الإطلاع : 2016/03/16.

68. فهمي ،جورج ،المؤدب، حمزة ،**السوق الجهاد: التطرف في تونس**، 16 أكتوبر 2015 من الموقع: carmeye.mec.org تاريخ الاطلاع 12-03-2016 .

69. الكشو، منير ، **تونس بين تطلعات الثورة أمال الإصلاح الديمقراطي** ، 2015/08/27 ، من الموقع: http://hekmah.org تاريخ الإطلاع : 2016/03/12.

70. كوش ،عمر ،**قراءة في كتاب بعنوان سقوط الدولة البوليسية في تونس**، نقلا عن : www.aljazeera.net /portal، تاريخ الاطلاع : 2016/04/12.

71. لبيض، سالم، **ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: شمال تونس** ، من الموقع http://www.insaniyt;revies.ory/ تاريخ الاطلاع: 16 . 1 .2016.

72- لبيض، سالم ، **الهوية، الإسلام العروبة، التونسي**ة، 4 فيفري 2010، من الموقع: http//salemlaabiodh.blogaport.comتاريخ الاطلاع: 22 مارس 2016.

72. **ما بعد نيل الحكومة التونسية** الجديد الثقة ، 02/05/ 2016، .من الموقع: www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2016/05/17

73.ماضي ،عبد الفتاح ، **من دورس ثورات التحرر العربي**، 27-12-2015 من الموقع: http: // www. Abdehattahmdy. Net/ undex. تاريخ الاطلاع: 15- 05- 2016.

74. الماضي، توفيق، **كلمة في الثورة التونسية الذكرى الأولى للثورة التونسية: التحديات والعوائق**، 14-01-2012، من الموقع: http://nawat.org تاريخ الاطلاع: 12-01-2016.

75. ماهر، اميرة ،**الانتخابات التشريعية التونسية....."ثورة الياسمين" على اعتاب الاستقرار**، من الموقع. http://www.eggneurs.net/categoryتاريخ الاطلاع: 15-12-2015.

76. محمد احمد، صافيناز ، **الانتخابات التونسية. خطوى نحوى الديمقراطية**، 20-10-2014 من الموقع، acqx.ahram.org.eg تاريخ الاطلاع 16-01-2016.

77. محمد خليل ،صبري ، **التغيير بين الأشخاص والنظم والبنية ، دراسة عن أبعاد التغيير الإدارية والسياسية** ،16 أكتوبر 2012 ، من الموقع: // https www.drabikalil .wordoress.com ، تاريخ الاطلاع يوم :2016/03/16.

78.محمد علي، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**، من الموقع: www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic ، تاريخ الاطلاع: 25-11-2015 .

79. محمد قنديل، مختار ، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي** ، 2012/12/28 ، من الموقع : www.ahewar.org تاريخ الاطلاع : 2016/22/12.

80. محمد موسى ، ريم ، **الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي** ، 2013/11/22 ، من الموقع : www.azzaman.com ، تاريخ الإطلاع : 2016/02/17

81. المدني ،توفيق، **المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية** ، ديسمبر 2015 ، من الموقع:http://www.wahdaislamyia.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/21.

82. المدني ، توفيق ،**تطور المشهد السياسي التونسي** ،ادار 2014, من الموقع: www.wahdaslamyia.org / index تاريخ الاطلاع: 13- 12- 2011.

83. المدني ، توفيق ،**تونس في عصر الجمهورية الثانية: الواقع والتحديات** ،مارس 2015،من الموقع:/www.wahdailamyia.org تاريخ الاطلاع :2016/04/23.

84. المدني ،توفيق ، **المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية** ، ديسمبر 2015 ، من الموقع:http://www.wahdaislamyia.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/21.

85. المدني، توفيق ،**حركة النهضة وعوائق الثورة التونسية**، الوحدة العربية الإسلامية ، فيفري 2012، من زالموقع http://www.wahdaislamsia.org/ISSUES//22/ tanadine.htm. تاريخ الإطلاع : 2016/02/15

86. المدني، توفيق، **تونس في قلب الإعصار العربي**، جانفي 2014. من الموقع: www.wahdaislamyia. Org/ issuers تاريخ الاطلاع 16- 03- 2016.

87. مسون، سكوت ويليا ، **الجانب الايجابي في انقسام نداء تونس**, 29 جانفي 2016، من موقع carnegiendouement.org/. تاريخ الاطلاع: 16-03-2016.

88. **المشهد السياسي التونسي بعد الثورة**, مركز الحزيرة نت, 15 مارس 2011 من الموقع www. Assakina. Com. تاريخ الاطلاع 13-03- 2016.

89. **المشهد السياسي في تونس بعد الثورة**, 12,افريل,2016, عن الموقع :http www.assakina.com: تاريخ الإطلاع. 2016/01/1.

90. منصر ،عدنان ، **تفاعلات المشهد السياسي التونسي عقب تشكيل الحكومة**،1015/20/19،مركز الجزيرة للدراسات.

91. النبي ،أكرم ، **مفهوم التغيير**، من الموقع: www.AL/mondulcs.php?name=news and file=article ،تاريخ الاطلاع يوم : 16-03-2016.

92. **النتائج التي حققتها الثورة التونسية**، من الموقع: fke:// openshqre/ index تاريخ الاطلاع: 16- 03- 2016.

93. **النموذج الثوري التونسي المسار والتحديات رهانات الانتقال** 9-17-2012، مركز يماء للبحوث والدراسات.

94. **النموذج الثوري التونسي المسار، التحديات رهانات الانتقال**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ، ج1, 09/ 17/ 2011

105. عرفة ، محمد جمال، **جمهوريات فايس بوك، توتر ويوتوب تقود ثورة تونس** ، 2011-04-15 من الموقع :

http://www.onislam.net، تاريخ الاطلاع :16-04-2016 .

106. **10 مشاهد تلخص الحيات التونسية بعد 5 سنوات على الثورة**، 17-12-2015، من الموقع : http://raseef22.com/politics تاريخ الاطلاع: 12-03-2016

قائمة الكتب الأجنبية :

1. . ben achour Rafaa La tranistion et sana ben. Achour democratiqur en tunisie: entre legalite constitutionnelle et legtiminilerevolutionnaire apartaire dons la rew ue froncaise de droit. Constitaionnel- 2012.

الفهارس

فهرس الجداول

إسم الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	34
جدول رقم 02	35
جدول رقم 03	58
جدول رقم 04	71-70
جدول رقم 05	93
جدول رقم 06	95
جدول رقم 07	98-97
جدول رقم 08	101-100
جدول رقم 09	103-102
جدول رقم 10	103

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر	
إهداء	
خطة الموضوع	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول : طبيعة التغيير السياسي في تونس قبل ثورة 2010	9
المبحث الأول : ماهية التغيير السياسي	10
المطلب الأول :مفهوم التغيير السياسي	18-10
المطلب الثاني : اليات التغيير السياسي	21-18
المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية في تونس قبل ثورة 2010	22
المطلب الأول : الإصلاح المؤسسي في فترتين بورقيبة و بن علي	27-22
المطلب الثاني : إنعكاسات الإصلاحلات على الإستقرار السياسي الإقتصادي و الإجتماعي	30-28
المبحث الثالث : دوافع التغيير السياسي في تونس	31
المطلب الأول : الدوافع السياسية	35-31
المطلب الثاني : الدوافع الإقتصادية	39-36
المطلب الثالث : الدوافع الإجتماعية و الثقافية	42-39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني : مسارات التغيير السياسي في تونس بعد 2011	45
المبحث الأول : التغيير السياسي من خلال الحراك الشعبي	46
المطلب الأول : الثورة التونسية 2010	51-46

المطلب الأول : الثورة التونسية 2010	51-46
المطلب الثاني : القوى الفاعلة في تونس بعد 2011	61-51
المبحث الثاني : الإنتقال السياسي في تونس بعد 2011	62
المطلب الأول : إعادة البناء المؤسسي	71-62
المطلب الثاني : صعود حزب النهضة الإسلامي للسلطة	79-71
المبحث الثالث : خصوصيات الإنتقال السياسي	80
المطلب الأول : على الصعيد السياسي	83-80
المطلب الثاني : على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي	87 -84
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث : رهانات التغيير السياسي في تونس بعد 2014	91-
المبحث الأول : التحولات السياسية في فترة حزب نداء تونس	92
المطلب الأول : الإنتخابات التشريعية و الرئاسية في تونس بعد 2014	105-92
المطلب الثاني : التطورات بعد إنتخابات 2014	109-105
المبحث الثاني : تحديات التغيير السياسي في تونس بعد 2014	110
المطلب الأول : التحديات السياسية	112-110
المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية	115-113
المطلب الثالث : التحديات الأمنية	118-115
خلاصة الفصل	119
الخاتمة	123
قائمة المراجع	138-125
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	

الملخص

عرفت المنطقة العربية مند نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حدثت العديد من التحولات السياسية بفعل تأثير مجموعة من العوامل الداخلية ،الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لإضافة إلى عوامل خارجية تمثلت في ضغوطات المؤسسات المالية العالمية.

في ظل هده الظروف تولت القيادة السياسية ،التونسية خلال هده الفترات مجموعة من الإصلاحات الدستورية و المؤسسية لمواجهة أزماتها ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسة شرعية أومن أجل إعادة بناء شرعية نظمها المهتزة .

ليأتي التغيير السياسي في تونس هذه المرة بعد 2011 ،عن طريق ثورة شعبية سلمية تختلف عن سائر الانتفاضات الشعبية التي شهدتها تونس مند الاستقلال ،بأنها تهدف إلى إرساء الديمقراطية والحرية السياسية والقطيعة مع النظام السلطوي السابق ،كما شاركت فيها قوي مجتمعية وسياسية بشكل كبير لكن دون قيادتها ولعل أهم ميزة لهذه الإنتفاضة هو نجاحها في إسقاط أحد أقوى الدكتاتوريات في العالم العربي لتدخل تونس بعد مجموعة من الإحتجاجات والمظاهرات .

في المرحلة الإنتقالية ،توجت بإجراء إنتخابات المجلس التأسيسي الذي أفرز ولأول مرة في تاريخ تونس فوز حزب إسلامي بالسلطة ،وشكل حكومة إسلامية مع حزبين علمانيين .

على الرغم من التحديات الأمنية التى واجهتها في بناء مؤسسات الدولة،وصياغة الدستور لكنها لم تفرز قطيعة جدرية مع النظام السابق وهذا ما أدي على إسقاطها، لتختم تونس المحطة الأخيرة من مسارات التغيير السياسي بإجراء انتخابات تشريعية وبرلمانية أفرزت، حزب علماني شارك في تشكيل حكومة إسلامية لا تزال تواجه مجموعة من التحديات، الاقتصادية والأمنية والسياسية مع حزب علماني،وأحزاب إسلامية.

Résume :

A la fin des années 1980 et juste qu' début des années quatre vingt dix la zone des payé arabes sensiblement comme des métrerions politique en conséquence direct d abor facteur internes du point de vue économique social et politique ensuit d outre élément externe ayant un lieu avec la pression des organismes financiers a l échelle mondial

A tanevs ces condition le pouvoir politique de la Tunisie entrepris reforme constitutionnel et admministrataire pew fice a la crise sur les plan économique ; social et politique en vue de saunegaidev la légalité de système remarquablement ,gaité vedaptin del'ensemble des reformes constitutionnelles ont permis le changement politique en tunisie au landemari du soulaererment populaire de 2011 qui s est manifeste pour politicipetin massive de la population la première ; dans son genre de pris l indépendance de pays cette dernière vise a libérer la tounisie de la dictotune et d obtenir un régime politique le plus démocratique soit il et d elininer latéralement l ancien régime de Léré de la dictature

De nombreuses forces social et politiques ont concourue pleinement au soulèvement populaire San la politicipetion des leaders et ont des plus forts pounairs de ditietune dans réussi sen versement de Lu le monde arabe ;toute cela a engendre des contestions et des

Des manifestation

Durant la période transitoire les élection du conseil de l ordre constitutionnel se sur déroulées pour la premier fois en tunisie avec arrivée ou pouvoir et d un pente islamique ce dernier a composé un gouvernement en alliance avec deux laviques et deux partis laviques relever le défi sur les volets politique et sécuritaire

Pour construire les institutions de l etat et de tracer le constitution toutefois l éliminations de quelques puicens du régime de dictature pue t'être réalisée et le présence des élément de la période de n a favorisé que l échec du gouvernement.

Enfin et en conséquence définitive le Tunisie abouti a a dernere de son processus du changement politique en organisant des élections législatives et parlementaire avec le succès d'un parti lupique qui a constitué et d'autres partis islamiques.